

ملحق الجريدة الرسمية

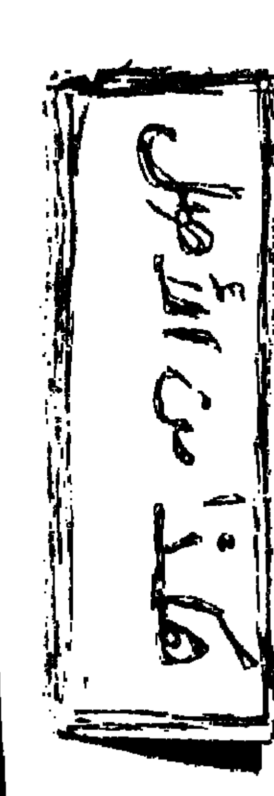
مجلس النواب

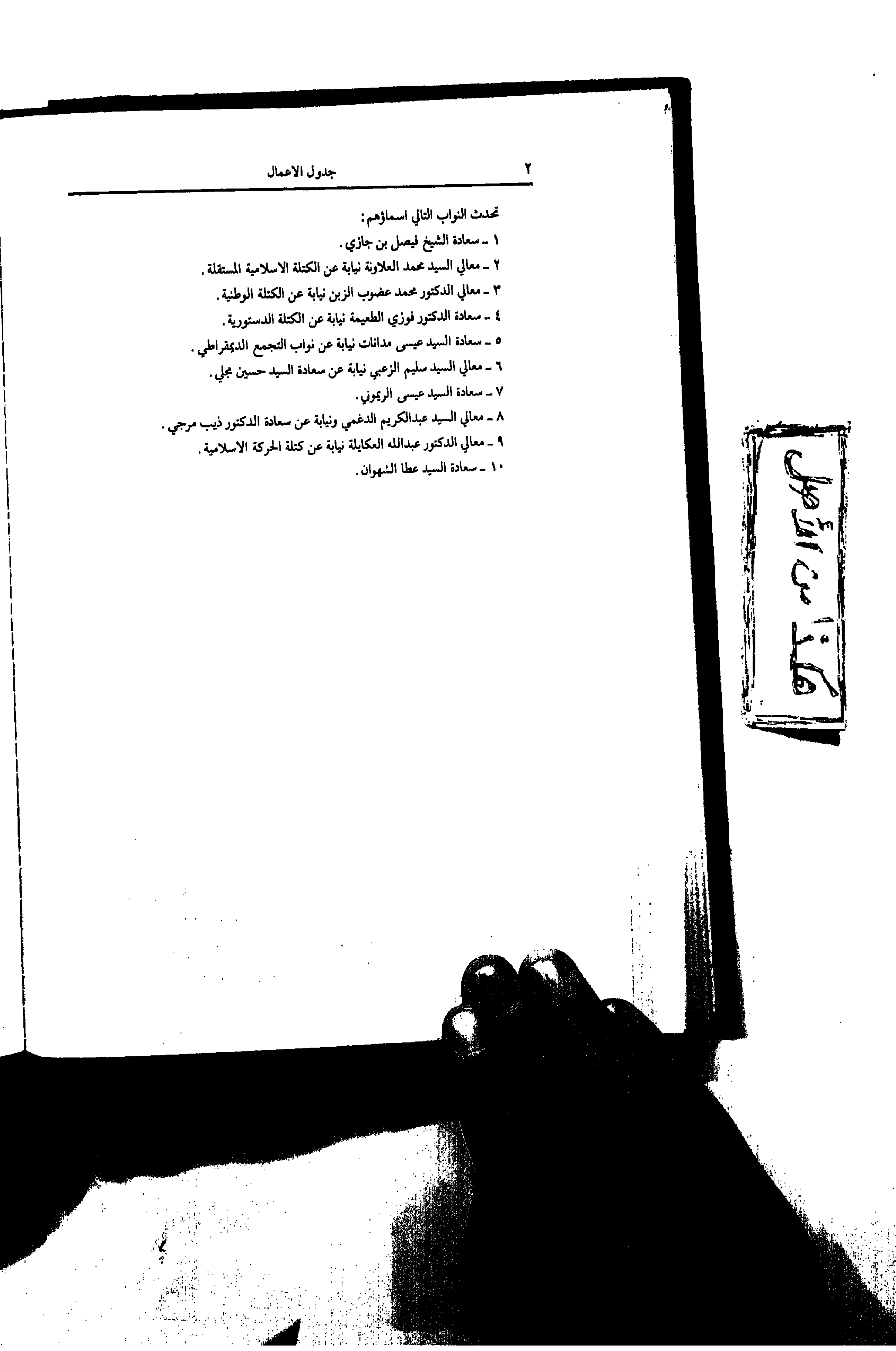
محضر الجلسة الثامنة (اليوم الأول)

من الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الحادي عشرة
المنعقدة في ٢٣/جماد الثاني / ١٤١٢ هجرية
الموافق ٢٩/١٢/١٩٩١ ميلادية .

(العدد ٨) (المجلد ٢٩)

« جدول الاعمال »





تحدث النواب التالي اسماؤهم:

١ ـ سعادة الشيخ فيصل بن جازي.

٢ ـ معالي السيد محمد العلاونة نيابة عن الكتلة الاسلامية المستقلة.

٣ ـ معالي الدكتور محمد عضوب الزبن نيابة عن الكتلة الوطنية.

٤ ـ سعادة الدكتور فوزي الطعيمة نيابة عن الكتلة الدستورية.

٥ ـ سعادة السيد عيسى مدانات نيابة عن نواب التجمع الديمقراطي.

٦ ـ معالي السيد سليم الزعبي نيابة عن سعادة السيد حسين مجلي.

٧ ـ سعادة السيد عيسى الريموني.

٨ ـ معالي السيد عبدالكريم الدغمي ونيابة عن سعادة الدكتور ذيب مرجي.

٩ ـ معالي الدكتور عبدالله العكايلة نيابة عن كتلة الحركة الاسلامية.

١٠ ـ سعادة السيد عطا الشهوان.

مجلس النواب

محضر الجلسة

في تمام الساعة (العاشرة) من صباح يوم (الأحد) الموافق ٢٣/جمادى الثاني /١٤١٢ هجري، الواقع في ١٩٩١/١٢/٢٩ ميلادي، عقد مجلس النواب جلسته الثامنة من الدورة العادية الثالثة برئاسة معالي الدكتور عبداللطيف عربيات وحضور عطوفة امين عام مجلس الأمة السيد صالح الزعبي.

وتغيب باجازة من الأعضاء السادة: احمد قطيش، عبدالمنعم ابوزنط.

وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة: لا احد.

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة: طاهر المصري، يعقوب قرش، ليث شبيلات.

وحضر من الحكومة:

١) سيادة الشريف زيد بن شاكر: رئيس الوزراء وزير الدفاع.

٢) معالي السيد ذوقان الهنداوي: نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم.

٣) معالي المهندس علي السحيمات: نائب رئيس الوزراء وزير النقل.

٤) معالي الدكتور كامل ابوجابر: وزير الخارجية.

٥) معالي الدكتور عبدالله النسور: وزير الصناعة والتجارة.

٦) معالي الدكتور عوض خليفات: وزير التعليم العالي.

٧) معالي السيد ينال حكمت: وزير السياحة والآثار.

٨) معالي السيد ابراهيم عزالدين: وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء.

٩) معالي السيد باسل جردانة: وزير المالية.

١٠) معالي الدكتور زياد فريز: وزير التخطيط.

١١) معالي السيد يوسف المبيضين: وزير العدل.

١٢) معالي السيد عبدالكريم الكباريتي: وزير العمل.

١٣) معالي السيد جمال الصرايرة: وزير المواصلات.

١٤) معالي المهندس سعد هايل السرور: وزير الأشغال العامة والاسكان.

١٥) معالي المهندس سمير قعوار: وزير المياه والري.

١٦) معالي السيد جمال حديثة الخريشا: وزير دولة.

١٧) معالي السيد جودت السبول: وزير الداخلية.

١٨) معالي المهندس علي ابوالراغب: وزير الطاقة والثروة المعدنية.

١٩) معالي الدكتور صالح ارشيدات: وزير الشباب.

٢٠) سماحة الشيخ عزالدين الخطيب التميمي: وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية.

٢١) معالي الدكتور عبدالرزاق طبيشات: وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.

٢٢) معالي السيد محمود الشريف: وزير الاعلام.

٢٣) معالي السيد عاطف البطوش: وزير الدولة للشؤون البرلمانية.
٢٤) معالي السيد سلطان العدوان: وزير دولة.
٢٥) معالي الدكتور محمود السمرة: وزير الثقافة.
٢٦) معالي السيد محمد السقاف: وزير التموين.
٢٧) معالي السيد الدكتور عارف البطاينة: وزير الصحة.
٢٨) معالي الدكتور فايز الخصاونة: وزير الزراعة.
٢٩) معالي الدكتور امين عواد المشاقبة: وزير التنمية الاجتماعية.

افتتاح الجلسة:

معالي رئيس المجلس:
بسم الله الرحمن الرحيم.
النصاب مكتمل بسم الله نفتتح الجلسة، السيد الأمين العام جدول الأعمال.

السيد الأمين العام: شكراً معالي الرئيس.
١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

الجميع: نوافق عليه ونعفي الأمين العام من تلاوته.

السيد الأمين العام:
٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.
لا أحد.

٣ - قرار اللجنة المالية رقم «٢» تاريخ ١٩٩١/١٢/٢٦، حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٢.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ مقرر اللجنة المالية.

السيد مطير البستنجي مقرر اللجنة المالية:

بسم الله الرحمن الرحيم
والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام علي سيد الأنبياء والمرسلين

قرار رقم (٢)
تقرير اللجنة المالية
حول مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٢

لقد أحال مجلس النواب في جلسته الثالثة من الدورة العادية الثالثة المنعقدة بتاريخ ٢/ جمادى الثاني /١٤١٢ هجرية الموافق ١٩٩١/١٢/٨. مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٢.

وبناء عليه، فقد اجتمعت اللجنة المالية لمجلس النواب بنصابها القانوني عدة اجتماعات صباحية ومسائية من ١٧- ١٩٩١/١٢/٢٦، بحضور معالي رئيس اللجنة الدكتور عبدالله العكايلة وسعادة مقرر اللجنة السيد مطير البستنجي وأصحاب المعالي والسعادة الأعضاء السادة: عبدالكريم الكباريتي، سمير قعوار، عطا الشهوان، سلامة الغويري، نواف الخوالدة، زياد ابومحفوظ، احمد الكفاوين، زياد الشويخ، الدكتور علي الحوامدة، المهندس فؤاد الخلفات، الدكتور ذيب مرجي.

وتغيب بدون معذرة سعادة النائب بسام

حدادين عن كامل اجتماعات اللجنة.

وقد حضر اجتماعات اللجنة السادة معالي السيد سالم مساعدة والدكتور كمال الشاعر والسيد حمد الفرحان، أعضاء اللجنة المالية في مجلس الأعيان معظم جلسات اللجنة.

وحضر أيضاً معظم هذه الجلسات من الحكومة: معالي وزير المالية السيد باسل جردانة وعطوفة الدكتور محمد الصمادي مدير الموازنة العامة وعطوفة السيد عادل القضاة رئيس ديوان المحاسبة السيد عبدالرحمن العجلوني مساعد مدير الموازنة العامة وكبار موظفي دائرة الموازنة العامة ووزارة المالية.

كما حضر اجتماعات اللجنة: معالي السيد عاطف البطوش وزير الدولة للشؤون البرلمانية.

كما حضر جانبا من اجتماعات اللجنة السادة النواب: ابراهيم الغبابشة، عبدالحفيظ علاوي، الدكتور علي الفقير، الدكتور محمد ابوفارس، عبدالرؤوف الروابدة، الدكتور محمد ابوعليم، الدكتور همام سعيد، عبدالكريم الدغمي، محمود هويمل، عبدالله الزريقات، عيسى الريموني، الدكتور قسيم عبيدات، عبدالسلام فريحات، فارس النابلسي.

كما استضافت اللجنة السادة: احمد النمري، سامي قموه، د. عبدالله المالكي.

كما حضر اجتماعات اللجنة: معالي الدكتور زياد فريز وزير التخطيط، معالي الدكتور عارف البطاينة وزير الصحة، عطوفة الدكتور عدنان عباس امين عام وزارة الصحة، عطوفة الدكتور مصطفى البرماوي مدير المستشفيات وكبار موظفي وزارة الصحة، معالي المهندس سمير قعوار وزير المياه والري، عطوفة المهندس معتز البلبيسي امين عام وزارة المياه والري، وعطوفة الدكتور المهندس عبدالعزيز الوشاح امين عام سلطة وادي الأردن، والمهندس ظافر العالم مساعد الأمين العام لسلطة وادي الأردن وكبار موظفي وزارة المياه والري.

معالي الرئيس
حضرات الزملاء المحترمين

يسر اللجنة المالية في مجلس النواب أن تتقدم الى مجلسكم الكريم بتقريرها حول مشروع الموازنة العامة للدولة لعام ١٩٩٢ وحول خطاب الموازنة الذي أدلى به معالي وزير المالية.

لقد جاء خطاب الموازنة لهذا العام واعدا ومسؤولا وواقعيا، ويستهل مسيرة للتصحيح الاقتصادي ضمن برنامج وطني للانعاش والتصحيح الاقتصادي الشامل ومتوسط المدى ولمدة سبع سنوات تعتبر موازنة هذا العام سنّة الأساس فيه.

ان اللجنة المالية ترحب ببرنامج وطني للانعاش والتصحيح الاقتصادي يستهدف معالجة الاختلالات الاقتصادية من حيث تحقيق نمو مضطرد في الناتج المحلي وزيادة نسبة مجمل الاستثمارات الى الناتج المحلي الاجمالي وتخفيض مستمر لمعدل التضخم، وتخفيض لعجز الموازنة والعجز في الميزان التجاري والعجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات والاستمرار في بناء احتياطيات المملكة من العملات الأجنبية للحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار الأردني وتعزيز الثقة به وضبط الائتمان الوطني بما يكفل

توفير مزيد من فرص الاستثمار للقطاع الخاص لزيادة مساهمته في انعاش الاقتصاد الوطني، وتصحيح الأوضاع المالية والادارية للمؤسسات العامة وتحسين مستوى معيشة ذوي الدخول المتدنية والتصدي لمشكلة الفقر والسير الجاد للتعامل مع البطالة.

وفي الوقت الذي ترحب فيه اللجنة بهذا البرنامج لتحقيق النقلة المستهدفة بالنسب والأرقام التي جاءت في خطاب الموازنة، الا انها ترى أن برنامجاً وطنياً شاملاً للتصحيح والانعاش الاقتصادي يتطلب مؤتمراً وطنيا متخصصاً تشارك فيه الفعاليات الاقتصادية والمالية والخبراء المختصون في القطاعين العام والخاص حتى يخرج هذا البرنامج كجهد وطني منبثق عن احساس عميق بتحمل المسؤولية على أوسع قاعدة لها بعيدا عن الاملاءات الخارجية التي يطلق عليها البعض وصفة صندوق النقد الدولي.

ان منطلق التصحيح لابد وأن يكون ذاتيا نتبناه عن وعي وعن قناعة بخطورة أوضاعنا الاقتصادية ونحمله جميعاً بكل حماس بعد أن نكون قد وضعنا له الآلية العملية والبرمجة الزمنية التي تصاحب سنوات تنفيذه، ويفترض في وثيقة الموازنة وما تعكسه من السياسات المالية والاقتصادية والنقدية ورزمة الاجراءات والقرارات المنبثقة عنها أن تكون تلك الآلية، الأمر الذي قصّرت عن ابرازه وثيقة الموازنة لهذا العام.

من هنا، ترى اللجنة المالية ومن خلال مجلسكم الكريم الطلب من الحكومة تحديد آلية واضحة لتنفيذ السياسات المالية والاقتصادية والنقدية المتضمنة في موازنة الأعوام القادمة.

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

لما كانت موازنة هذا العام تشكل سنة الأساس في برنامج التصحيح الاقتصادي للفترة ما بين ١٩٩٢ ـ ١٩٩٨ فان اللجنة المالية تود أن تطرح بين يدي مجلسكم الكريم خلاصة دراستها لمشروع الموازنة العامة للدولة وخطابها لعام ١٩٩٢ وذلك على النحو التالي:

أولاً: الاقتصاد الكلي

١ . الناتج المحلي:

يشير خطاب الموازنة الى تحقيق نمو حقيقي في مجمل الناتج المحلي بنسبة قد تتجاوز (٣٪) لعام ١٩٩٢ مقابل نسبة مقدارها (١٪) في عام ١٩٩١ حيث قدر الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٩١ بمبلغ (١٩٣١) مليون دينار بالأسعار الثابتة، في حين يقدر أن يبلغ (١٩٨٩) مليون دينار في نهاية عام ١٩٩٢ وبالأسعار الثابتة أيضاً.

والأمل أن يتجاوز نمو الناتج المحلي النسبة المشار اليها بانتعاش قطاع التعدين والصناعة والزراعة خصوصاً اذا تم رفع الحصار الحقيقي عن الأردن وفتحت أمام منتجاته معظم الأسواق المجاورة.

٢ . أداء المالية العامة:

تود اللجنة أن تسجل أمام مجلسكم الكريم الشكر والتقدير للحكومة على الجهود التي بذلتها في ضبط الانفاق وتقليصه بما يقارب

(٥) مليون دينار وزيادة الايرادات بما يقارب (٩٤) مليون دينار للعام الماضي ١٩٩١ والتي أدت الى تخفيض عجز الموازنة من (٣٦٦,٧) مليون دينار الى (٢٦٧,٧) مليون دينار، أي بنسبة (٢٧٪) عما كان مقدرا له.

وترجو اللجنة أن تواصل الحكومة جهودها في ضبط الانفاق ورفع الكفاءة في مجال زيادة الايرادات دون زيادة أعباء جديدة على كاهل المواطن.

كما ترى اللجنة المالية أن زيادة الايرادات المحلية في موازنة هذا العام لتغطي ما يقارب (٩٤٪) من النفقات الجارية يعتبر انجازا في تحقيق سياسة الاعتماد على الموارد الذاتية وهو أمر يستحق التقدير.

٣ . الميزان التجاري والحساب الجاري لميزان المدفوعات:

تشير المؤشرات الأولية لتجارة الأردن الدولية أن الصادرات الوطنية قد تقلصت خلال عام ١٩٩١ لتصل الى ما يقارب (١٠٣٨) مليون دولار وذلك بسبب تراجع قيمة صادرات الأردن من الفوسفات والى اغلاق الأسواق المجاورة أمام الصادرات الوطنية وذلك بسبب ظلال أزمة الخليج.

أما المستوردات فقد تراجعت أيضا لتصل الى ما يقارب (٢٣٠٠) مليون دولار بسبب ظروف الأزمة نفسها وعليه فقد بلغ العجز في الميزان التجاري لعام ١٩٩١ (١٢٦٢) مليون دولار في حين كان العجز (١٦٦٨) مليون في عام ١٩٩٠، ولذا أظهر الميزان التجاري تحسنا في العجز في عام ١٩٩١ مقداره (٤٠٦) مليون دولار.

أما عام ١٩٩٢ فمن المتوقع أن تبلغ قيمة الصادرات فيه (١٢٢٥) مليون دولار في حين يتوقع أن تبلغ قيمة المستوردات (٢٤٣٤) مليون دولار، وعليه فان من المتوقع أن يُظهر الميزان التجاري عجزا مقداره (١٢٠٩) مليون دولار وعليه فان العجز في الميزان التجاري لعام ١٩٩٢ سيظهر تحسنا نسبته (٤,٢٪) عما كان عليه في عام ١٩٩١.

أما الحساب الجاري لميزان المدفوعات فقد سجل عجزا مقداره (٧٥٤) مليون دولار في عام ١٩٩٠، في حين تشير الأرقام الأولية لهذا الحساب الى أن العجز فيه سيصل (٩٥٣) مليون دولار لعام ١٩٩١، بينما من المتوقع أن يظهر هذا الحساب عجزا مقداره (٦٥٩) مليون دولار في عام ١٩٩٢.

وبالمقارنة مع عام ١٩٩١، من المتوقع أن يظهر هذا الحساب تحسنا في العجز نسبته (٢٣٪) ويعتبر تحقيق ذلك انجازا في الاتجاه الصحيح.

٤ . التضخم:

يشير خطاب الموازنة الى أن الأشهر العشرة الأولى من عام ١٩٩١ قد شهدت استقرار في الاتجاه العام للأسعار حيث بلغت نسبة الزيادة في الرقم القياسي للأسعار في نهاية شهر تشرين اول من عام ١٩٩١ (٤,١٪) عما كان عليه في نهاية عام ١٩٩١.

وتستهدف الموازنة العامة لعام ١٩٩٢ استقرارا في مستوى الأسعار وتحقيق انخفاض في معدل ارتفاع الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة.

علما بأن الزيادة المتوقعة في معدل التضخم لا تزيد عن (٥٪) لعام ١٩٩٢ .

٥ . المديونية العامة للدولة:

يبلغ صافي المديونية الخارجية المسحوب وغير المسدد كما هي في ١٩٩١/١٠/٣١ مقيما بأسعار العملات الأجنبية مقابل الدولار كما هي في نهاية عام ١٩٨٩ مبلغ (٦٨٧٥) مليون دولار. لقد كان صافي المديونية الخارجية المسحوب وغير المسدد لعام ١٩٩٠ (٦٦٦٦) مليون دولار وذلك باعتماد أسعار العملات الأجنبية مقابل الدولار كما هي في نهاية عام ١٩٨٩، ولذا فقد سجلت المديونية الخارجية لعام ١٩٩١ زيادة قدرها (٢٠٩) مليون دولار عما كانت عليه في عام ١٩٩٠ .

وباعادة تقييم حجم المديونية الخارجية بأسعار العملات الأجنبية مقابل الدولار كما هي في ١٩٩١/١٠/٣١ فان الرصيد الصافي المسحوب وغير المسدد يصبح (٧٠٢٣) مليون دولار أي بزيادة قدرها (٤٦٧) مليون دولار عما كانت عليه في نهاية عام ١٩٩٠، ومع نهاية عام ١٩٩٢ يصبح الرصيد الصافي المسحوب وغير المسدد (٧٢٩١) مليون دولار.

اذا بقي الاقتراض الخارجي في حدود ما جاء في وثيقة الموازنة وهو مبلغ (٢٥٨) مليون دولار.

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

ان حجم المديونية الخارجية للأردن وصل حدا تجاوز معه الحدود الآمنة منذ سنوات طويلة وأن التعامل مع هذه المديونية قد أصبح ضمن التماس تخفيف أعباء خدمتها لا ضمن امكانية تسديدها وذلك من خلال اللجوء الى اعادة جدولتها وتأجيل مواجهة أعبائها الأمر الذي يعني ترتيب فوائد جديدة على الأقساط المؤجلة وفوائد على الفوائد المؤجلة أيضا كما يتضح من خطاب الموازنة ومن مناقشة اللجنة لمعالي وزير المالية أن ثمة مسارات أخرى لتخفيف أعباء المديونية الخارجية قد يلجأ اليها وهي الغاء بعض القروض الخارجية ذات الفوائد العالية ليستبدل بها قروض ذات شروط ميسرة وبنسب فوائد متدنية كما قد يلجأ الى شراء بعض القروض والغاء القروض السلعية المكلفة أيضا.

ان اعادة جدولة مبلغ (١٥٠٠) مليون دولار والتي تمثل الأقساط والفوائد التي لم يتم تسديدها حتى نهاية عام ١٩٩١ وتلك العائدة لعام ١٩٩٢ والنصف الأول من عام ١٩٩٣ لا يمثل الا تلك القروض العائدة للدول المقرضة، أما الديون العائدة للمؤسسات والصناديق الدولية فلا تخضع لاعادة الجدولة.

ولذا فان خدمة الدين العام الخارجي لأعوام ١٩٩١ - ١٩٩٣ حتى مع اعادة جدولة الديون العائدة للدول المقرضة تبقى فوق قدرة الدولة على السداد، ويظهر الجدول التالي أعباء المديونية الخارجية للأعوام ١٩٩١ - ١٩٩٣ قبل وبعد اعادة الجدولة للأقساط والفوائد العائدة لها.

السنة	قبل اعادة الجدولة ١٩٩٢		بعد اعادة الجدولة ١٩٩٢	
	الأقساط	الفوائد	الأقساط	الفوائد
١٩٩١	٦٧٥,٧	٤٥١,٤	٢٤٠,٩	٣١٨ (١)
١٩٩٢	٧٣٠,٧	٤٣٧,٦	٣١٦,٠	٣٢٦ (٢)
١٩٩٣	٧٣٢,٤	٤٠٥,٩	٥٠٠,٤	٣٢٢ (٣)
١٩٩٤	٧٦٢,٧	٣٥٨,٧	-	-
١٩٩٥	٧٥٥,٠	٣١٩,٢	-	-
١٩٩٦	٧٣١,٠	٢٥٠,٣	-	-

(١) على اعتبار أنه سيتم اعادة جدولة رصيد الأقساط والفوائد المستحقة وغير مدفوعة للدول الصناعية والدول الأخرى كما هي في ١٩٩١/١٢/٣١.

(٢) على أساس أنه سيتم اعادة جدولة الأقساط المستحقة للدول الصناعية والدول الأخرى والبنوك التجارية خلال عام ١٩٩٢ ونسبة (٧٥٪) من فوائد الدول الصناعية والدول الأخرى.

(٣) على افتراض انه سيتم اعادة جدولة الأقساط المستحقة للدول الصناعية والدول الأخرى والبنوك التجارية و (٧٥٪) من الفوائد للدول الصناعية والدول الأخرى التي تستحق خلال النصف الأول من ١٩٩٣ وأما المبالغ التي تستحق في النصف الثاني من هذا العام سوف ينظر في اعادة جدولتها في حينه.

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

ان معادلة الدين العام أمام هذا الواقع الصعب معادلة مثيرة للمخاوف حيث تبلغ نسبة خدمة الدين العام الى اجمالي الصادرات السلع والخدمات لعام ١٩٩٢ (٣٧,٨٪) قبل اعادة الجدولة.

والجدول التالي يوضح المعادلة لعام ١٩٩٢ مقارنة مع عام ١٩٩١ قبل وبعد اعادة الجدولة.

عبء الدين العام الخارجي الى اجمالي الصادرات
الصادرات من السلع والخدمات

بالمليون دولار

قبل الجدولة

١٩٩١	النسبة من اجمالي الصادرات من السلع والخدمات	١٩٩٢	النسبة من اجمالي الصادرات من السلع والخدمات
الأقساط ٧٧٧	٢٧,٩	٧٢٦	٢٢,٥
الفوائد ٤٣٩	١٥,٨	٤٢٧	١٣,٢
المجموع ١٢١٦	٤٣,٨	١١٥٣	٣٥,٨
اجمالي الصادرات من السلع والخدمات ٢٧٨٦		٣٢٢٤	

بعد الجدولة

١٩٩١	النسبة من اجمالي الصادرات من السلع والخدمات ٪	*١٩٩٢	النسبة من اجمالي الصادرات من السلع والخدمات ٪
الأقساط ٣٤٣,٢	١٢,٣	٢٦٨	٨,٣
الفوائد ٣٠٥,٦	١١,٠	٢٩٢	٩,١
المجموع ٦٤٨,٨	٢٣,٣	٥٦٠	١٧,٤
اجمالي الصادرات من السلع والخدمات ٢٧٨٦		٣٢٢٤	

* يفترض اعادة جدولة كامل الأقساط و (٧٥٪) من الفوائد وذلك باستثناء المؤسسات الدولية.

٦ . البطالة:

يشير خطاب الموازنة الى تحرك حكومي جاد لبذل أقصى الجهود للتعامل مع مشكلة البطالة.

فقد جاء في الخطاب رصد المخصصات اللازمة لتعبئة (٨٣٠٠) وظيفة مضافا اليها الوظائف التي ستخلى بالتقاعد واستيعاب المؤسسات العامة الأمر الذي قد يحقق (١١٠٠٠) فرصة عمل عدا عما ستوفره القوات المسلحة واذا ما أضيف لذلك استيعاب

الشركات الصناعية التي تساهم الحكومة فيها، واستيعاب المشاريع الحكومية الرأسمالية المكثفة للعمالة والعمل الجزئي الذي ستوفره مؤسسة التدريب المهني فان أثرا ملموسا وواضحا يمكن احداثه في التعامل مع مشكلة البطالة.

على أن احداث الوظائف المشار اليها في خطاب الموازنة وما قد يترتب عليه من اضافة تضخم اداري جديد الى تضخم قائم أصلا في جهاز الادارة العامة الأمر الذي يتطلب رفع كفاءة الجهاز الاداري وتطوير آفاق العمل وتحديث اجراءات الخدمة وتوسيع مجالات الخدمة لاستيعاب جهود العاملين الجدد. كما أن موضوع البطالة يتطلب أمراً أو مركزاً وطنيا للمعلومات ويتطلب جهدا استثنائيا لوزارة العمل في ضبط حركة العمالة في سوق العمل وتتبع حاجات الشركات والمؤسسات الخاصة للعمالة وايجاد جهاز كفء وفعال في مكاتب العمل للتعامل مع حاجات سوق العمل وتوفير العمالة المطلوبة وبسط رقابة حقيقية وفعالة على العمالة الوافدة لاحلال العمالة المحلية محلها.

وفي معرض الحديث عن دور الحكومة في التصدي للبطالة يأتي الحديث عن صندوق التنمية والتشغيل الذي بقي خلال العامين الماضين يراوح في دائرة التسويق والتنظير ولدى مناقشة اللجنة لمعالي وزير التخطيط رئيس مجلس ادارة الصندوق رأت اللجنة أن تنقل الى مجلسكم الكريم تنسيبها بابراز الصندوق واظهاره في صورة مؤسسة للتنمية والتشغيل تصدر بقانون وتزود بالكوادر المؤهلة وتتولى عملية تحويل المشاريع التأهيلية والحرفية في مختلف المجالات التي تدر دخولا وتفتح الأبواب لفرص العمالة وخصوصا في المحافظات ذات الدخول المتدنية والبطالة المتفشية.

٧ . دعم مستوى ذوي الدخول المحدودة والتعامل مع الفقر:

أظهرت أرقام الموازنة توجها واضحا نحو دعم مستوى ذوي الدخول المحدودة والتعامل مع الفقر من خلال ثلاثة محاور.

المحور الأول: زيادة المرتبات للعاملين في الجهازين المدني والعسكري والمتقاعدين فيها، وقد تم رصد مبلغ (٤٥) مليون دينارا لهذه.

ان اللجنة وهي تشكر من خلال مجلسكم الكريم الحكومة على توجهها لتحسين أوضاع الموظفين العاملين في الجهازين المدني والعسكري لترى أن الزيادة التي قررت في هذا المجال زيادة رمزية لا تحقق تحسنا يذكر أمام الزيادة المضطردة في تآكل الدخول بسبب تراجع القوة الشرائية للدينار الناجمة عن الزيادة المستمرة في الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة وثبات مستوى الأجور منذ ما يزيد على سبع سنوات.

المحور الثاني: دعم المواد التموينية

لاحظت اللجنة أن سياسة توجيه الدعم نحو مستحقيه قد حققت نجاحا من خلال استخدام البطاقة التموينية للسلع الأساسية، الأمر الذي قلّص رقم الدعم في الموازنة الى ٥٠٪ في عام ١٩٩١، مما كان عليه في عام ١٩٩٠.

ان اللجنة اذ تقدر الجهد الحكومي في هذا المجال، لتتقدم من المواطن بالتحية والشكر على سرعة تفهمه ووعيه واستيعابه لهذه السياسة وتعاونه في سبيل انجاحها. وقد لاحظت اللجنة

أن ما رصد لدعم المواد التموينية في موازنة هذا العام قد تقلص أيضا بنسبة ٢٥٪ مما كان عليه في موازنة عام ١٩٩١، بالرغم من زيادة عدد المشمولين بالدعم بعد عودة مئات الألوف من الأردنيين العاملين في الكويت ودول الخليج .

وعليه فان اللجنة تشك في مدى تغطية الرقم المرصود في الموازنة وهو (٤٠) مليون دينار لدعم المواد التموينية أمام الزيادة الكبيرة في عدد المشمولين بهذا الدعم، بالرغم مما فسّره معالي وزير المالية من هبوط في الأسعار العالمية لسلعة السكر.

المحور الثالث: زيادة مخصصات صندوق المعونة الوطنية

تضاعفت مخصصات صندوق المعونة الوطنية في موازنة عام ١٩٩٢ عما كانت عليه في موازنة عام ١٩٩١ حيث تم رصد مبلغ (٨) ملايين دينار للتعامل مع الفئات التي تعيش تحت خط الفقر.

ان اللجنة لترى أن تبسط بين يدي مجلسكم الكريم حقيقة ليست غائبة عن ادراكنا جميعا مجلسا وحكومة وهي أن خط الفقر الحقيقي يعلو الخط المتعارف عليه حاليا بـ (٦٠) دينارا بدرجات عديدة يحتاج معه الأمر الى دراسة عملية جادة تقوم بها الجهات المختصة في الاحصاءات والتموين لتجديد سلة السلع الأساسية للأسرة الأردنية العادية والتكلفة الشهرية لتأمينها بالقدر الضروري لتصبح هذه الكلفة هي خط الفقر الذي يعتمد أساسا للتعامل مع من يعيشون تحته ولا نخالنا مبالغين ان قررنا أن مالا يقل عن (٩٠٪) من موظفي الدولة هم ممن يعيشون تحت خط الفقر فكيف يكون حال بقية أفراد الشعب ممن لا دخل لهم .

ان مثل هذه الدراسة تستحق التفكير الجاد والتوجه الصادق لاجرائها واعتمادها أساسا رئيسا في تحديد سلم الرواتب والأجور، اما ما يخص صندوق المعونة الوطنية، فترى اللجنة ضرورة تأمينه بالكوادر اللازمة لسرعة الانجاز في الدراسات وسرعة صرف المعونة لمستحقيها وتحريره من الروتين والاجراءات المعقدة والازدواجية في العمل التي تتداخل جميعا من خلال اعتماده على جهود موظفي مكاتب التنمية التابعة لجهاز الوزارة لا لادارة الصندوق.

ثانيا: السياسات

(١) السياسة التعليمية

ان السياسة التعليمية تحتاج الى جهد متميز ومتواصل لاعادة النظر في النظام التعليمي لمعالجة الضعف الذي بدا واضحا في مستوى التحصيل في مختلف مراحل التعليم، والعناية بمهنة التعليم لاعداد المعلم الكفء المؤهل لتربية الجيل وتعليمه، والارتقاء بالادارة التربوية تحديثا وتدريبا وتطويرا لقيادة العملية التربوية في اطار من التنشئة السوية والمعرفة المستنيرة لاعداد جيل العلم والايمان، المؤمن بربه، المزود بسلاح العلم والمعرفة المؤهل لخدمة وطنه والدفاع عن قضايا أمته.

وتود اللجنة أن تؤكد لمجلسكم الكريم على توصياتها في العام الماضي في اعادة النظر في كليات المجتمع الحكومية خصوصا تلك التي تسهم في تغذية هيكل البطالة بتخصصات لا

تحتاجها الدولة .

كما تود أن تؤكد أيضا على توصيتها لمجلسكم الكريم بخصوص توجيه مسارات التعليم وفق احتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية، وأن يقتصر الانفاق من الخزينة على البعثات العلمية التي تلبي احتياجات التنمية وكوادر مؤسسات الدولة .

(٢) في السياسة الصحية

لا زالت السياسة الصحية تفتقر الى رؤيا واضحة شمولية على مستوى الدولة ولا زال مجلسنا ينتظر تقديم تصور شامل للسياسة الصحية لتنظيم وادارة مرافق القطاع الصحي الحكومي بعد الغاء المؤسسة الطبية العلاجية وعودة تجزئة المؤسسة الصحية الى كيانات متعددة الأمر الذي يتطلب وضع خطة متكاملة تضع كل امكانات المراكز والمستشفيات التخصصية التابعة للوزارة أو القوات المسلحة أو الجامعات الأردنية متاحة لخدمة المواطنين كافة، كما تتطلع اللجنة من خلال مجلسكم الكريم، الى تطوير الهيكل الاداري لجهاز الوزارة والمديريات التابعة لها وتطوير الجهاز الفني للمستشفيات والمراكز الصحية ورفدها بالتخصصات الفنية المطلوبة، وتأمينها بالأدوية اللازمة وتجهيزها بالأدوات والمعدات الفنية المطلوبة، وتنظيم عملية تقديم الخدمة الصحية بصورة ميسرة للمواطن وبأقل قدر من المعاناة والتعرض للاجراءات الروتينية المعقدة في مجال التحويل للخدمة العلاجية التخصصية .

وترى اللجنة أن تتوجه من خلال مجلسكم الكريم بالطلب الى الحكومة بضرورة الرقابة على المراكز الصحية التي تغلق أبوابها بعد الساعة الرابعة مساء لضمان استمرار المناوبة فيها لتقديم الخدمة للمواطن.

كما تلقت اللجنة شكاوى حول نقص في أطباء الاختصاص والطب الشرعي في مستشفيات المحافظات النائية .

وترى اللجنة أن تتوجه من خلال مجلسكم الكريم بالطلب الى الحكومة بضرورة توسيع مظلة التأمين الصحي في ظل خطة متكاملة وصولا الى التأمين الصحي الشامل للمواطن في المستقبل القريب.

(٣) التطوير والاصلاح الاداري

ان تطور الدولة والمجتمع بأسره مرهون بتطور جهاز الادارة العامة، أداة تنفيذ سياسات الدولة وبرامجها، لقد طال الحديث حول الاصلاح والتطوير الاداري لجهاز الادارة العامة للدولة دون أن يأخذ خطوات ملموسة في هذا المجال. من هنا فاننا نود أن نؤكد من خلال مجلسكم الكريم على الطلب الى الحكومة بضرورة اعادة النظر في هياكل الجهاز الاداري للوزارات والمؤسسات العامة وتطوير وتوحيد تشريعاتها وتطوير نظام الخدمة المدنية والالتزام بمعايير الجدارة في انتقاء القيادات الادارية والعناية بمؤسسات التدريب والتأهيل وتحديث نظم المعلومات وتطوير أجهزة الرقابة وتحديث أساليب تقييم الأداء، وترى اللجنة في هذا المجال أن تؤكد على ضرورة ابراز ديوان الرقابة الادارية المركزية الى حيز الوجود، كما ترى اللجنة أن تتوجه من خلال مجلسكم الكريم بالطلب الى الحكومة باعادة النظر في دور ديوان

الخدمة المدنية الحالي في مسالة التعين والـذي أصبح دورا غير فاعل بل معوقا ومعرقلا لعمل الـوزارات في مجال التعيـين من خلال اعتمـاد أسس تحتاج الى اعادة نظر جذري .

ولقد غصت مكاتب النواب طيلة العامين الماضيين بالشكاوى من المـراجعين حـول عدم تمكن المواطن من مراجعة الديوان للاطلاع على ترتيبه في قائمة أولويات الترشيح للتعين والذي يتغـير من فترة الى أخـرى بسبب الأسس غـير العادلة المعتمدة لدى الديوان .

من هنـا فان اللجنـة تطلب من خـلال مجلسكم الكـريم الطلب الى الحكـومة بـاعادة النـظر في اجراءات عمليـة التعيـين في أجهـزة الحكومة ووضـع آلية مـريحة تخفف العنـاء عن المـواطن وتحقق العـدالـة في ايصـال الحقـوق لمستحقيها .

وفي مجال التعيينات وتعبئة الشواغر للعام المقبـل ١٩٩٢ فان اللجنـة تتوجـه من خـلال مجلسكم الكريم بالطلب الى الحكومة بالالتزام باصدار جدول تشكيلات الوظائف لهذا العام في ١ / ٢ / ١٩٩٢م .

(٤) السياسة الزراعية

لقد تواتر الحديث في هـذا المجلس عن القطاع الزراعي واهمية دعمه، وتواتر التـأكيد على دعم هذا القطاع في بيانات الحكومة وتقارير اللجنة المالية السنوية في الرد على خطاب الموازنة الا أن حجم الدعم لهذا القطاع ما زال غير فاعل للنهوض به من مشكلة المديونية المستفحلة التي وضعته في دائرة التعثر والتراجع المستمر.

ان مـا تم بشأن معـالجة مـديونيـة هـذا القطاع لم يشكل أثرا ملموسا على مستوى معالجة أزمته .

من هنـا فـان اللجنـة تـرى من خـلال مجلسكم الكريم الطلب الى الحكومة أن تتعامل مع مديونية هذا القطاع بنفس الأسلوب الذي تنشـده الحكومـة في اعادة جـدولة مـديـونيتهـا الخارجية مع الدول الدائنة ضمن خطة متوسطة المدى تفسح المجال لهذا القطاع أن يلتقط أنفاسه وتمكن الدولة من استرداد مديونيتها وذلك باعادة جدولة أقساط الديون للسنوات الخمس القادمة والاعفاء من فوائدها .

وتود اللجنة أن تؤكد مرة أخرى أن حجم مديونية هذا القـطاع البالغـة أربعين مليـونا لا تشكل ١/٦ المبلغ الذي تحملته الخزينة عن بنك البتراء .

(٥) الطاقة :

ترى اللجنة من خلال مجلسكم الكريم الطلب الى الحكومة بضرورة ايلاء موضوع انارة التجمعات السكنية الريفية الأهمية التي يستحق وأن توضع خطة انارة الريف موضع الجدية في قائمة أولويات الحكومة وذلك للمساهمة في تنمية المناطق الريفية وايصال الخدمات الأساسية التي تشجع الهجرة المعاكسة وتحقق التنميـة الشاملة المتوازنة .

(٦) السياسة المائية :

تعتبـر مشكلة تأمـين مياه الشـرب ومياه الري من المشكلات الضاغطة والتي تتقدم على غيرها في سلم أولويات التصدي للتعامل معها على مستوى المملكة .

لقد بات وضع استراتيجية شاملة للمياه

إمـراً ملحاً لا منـدوحة منـه بـالـرغم من كـل المحددات السياسية والاقليمية في المنطقة، وقد أصبح الاحساس بضرورة وضع برنامج متوسط المدى للتعامل مع مشكلة المياه أمرا لازما لا يقل اهمية عن برنـامج التصحيـح الاقتصادي ان لم يتقدم عليه في الأهمية .

(٧) في السياسة الدفاعية والأمنية :

ان قـواتنـا المسلحــة هي درع الـوطن وسيـاجه، وان الحـرص عـلى دعمهـا تـدريبـا وتسليحا وتطويرا مطلب رئيسي وملح لنا جميعا .

واللجنة توصي مجلسكم الكريم بالطلب الى الحكـومـة بضـرورة رفـد قـواتنـا المسلحـة بتشكيلات جديـدة من شبابنـا المتدفق حيـوية المستعد للتضحية، السـاعي الى الجهاد وحب الاستشهاد دفاعا عن وطنه وتحريرا لما اغتصب من أرضه .

كـما تـوصي اللجنــة مجلسكم الكـريم بالطلب الى الحكومة بوضع حد لسياسة الاحالة على التقاعد في سن مبكرة في القوات المسلحة .

كـما أن اللجنة تـوصي مجلسكم الكريم بالطلب الى الحكومة بوضع خطة سريعة لتوسيع قاعدة الجيش الشعبي ليشمل كل قادر على حمل السلاح، حتى يكون هذا الجيش رديفا فـاعلا لقواتنا المسلحة، وحتى لا يبقى قادر عـلى حمل السلاح دون اعداد واستعداد لأخذ دوره الفاعل في المعركة القادمة مع أعداء الأمة الغاصبين .

كـما تتطلع اللجنـة من خـلال مجلسكم الكـريم الى دور فاعـل لأجهزة الـدفاع المـدني وجهـد استثنائي لتـوسيع قـاعـدة المشمـولـين بـالتدريب عـلى أعمال الـدفاع المـدني في شتى محافظات المملكة، لتبلغ أوسع انتشار لها وفق الامكانات المتاحة لأجهزته .

وترى اللجنة من خلال مجلسكم الكريم ان أمننا الوطني تصونه وحدتنا الوطنية الـرائدة التي لا مكان فيها لعصبية ولا لاقليمية ولا طائفية ولا عرقية .

أما الأجهزة الأمنية فهي العين السـاهرة على هذا الأمن الوطني والاستقرار الـذي أنعم الله به علينا ولها علينا حق الدعم والرعاية، ولذا فان العناية بها تطويرا وتدريبا وتسليحا، لتكون قادرة على استباق الحدث لا على مجرد موازاته هو هدف نرجو أن نتمكن من تحقيقه .

كما أن الحفاظ على كرامة المواطن وضمانة حرياته هو هـدف لابد من أن تعمـل الأجهزة الأمنية على المحافظة عليه .

(٨) في السياسة الشبابية :

ان الشبـاب هم طـاقـة الأمـة، وعمـاد نهضتها، ومعقد رجائها ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «نصرت بالشباب» ولذا فان اللجنة ترى من خلال مجلسكم الكريم التوصية بالطلب الى الحكومة بالعناية بالسياسة الشبابية، عنـاية تعكس الشمـول والتكامـل والتوازن في التربية الشبابية العقلية، والروحيـة والبدنيـة، وأن تصبح مراكز الشباب ومنتدياتهم مـدارس للتربية المتكاملة المتوازنة الشاملة لصقل طاقات الشبـاب وتنمية مـواهبهم وقدراتهم وطـاقاتهم الابداعية، ليأخذوا دورهم الفعال في المشاركة في تحمـل مسؤوليـة دفـع عجلة النمـو والبنـاء والتطور في أرجاء الوطن .

واللجنـة اذ تشكر الحكـومة عـلى زيـادة

مخصصات قطاع الشباب في موازنة هذا العام لتوصي مجلسكم الكريم بالطلب الى الحكومة باستمرار ايلاء وزارة الشباب، مزيدا من الأهمية، وايلاء قطاع الشباب الأهمية البالغة باستمرار رصد المخصصات الكافية له

(٩) في مجال السياحة:

ونظرا لأهمية السياحة في رفد ميزان المدفوعات بما يزيد على نصف مليار دولار سنويا، وقدرة هذا القطاع على خلق فرص عمل كبيرة وتوفير ايرادات للخزينة عن طريق الضرائب المباشرة والغير مباشرة وما لهذا القطاع من تأثير كبير على النشاطات الاقتصادية في معظم اقاليم المملكة، فان اللجنة، توصي بايلاء هذا القطاع الأهمية التي يستحقها، ودعمه بشتى الوسائل على أساس أن السياحة صناعة تصديرية.

(١٠) البلديات:

توصي اللجنة أن تقوم الجهات المختصة بدراسة أوضاع البلديات والمجالس القروية واعطائها الحد المعقول من التنمية وذلك لايصال الخدمات لمختلف سكان المملكة بشكل عادل ومعقول.

(١١) مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية:

توصي اللجنة أن تقوم مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية باعادة دراسة تكاليف الاتصالات والخدمات الهاتفية على أساس عادل وليس على أسس التكاليف الرأسمالية والتي كانت مرتفعة بالمستويات الدولية.

وقد لاحظت اللجنة عدم الكفاءة الادارية في متابعة تنفيذ المشاريع العائدة للمؤسسة من خلال تدوير مخصصاتها أو الاقتصار على انفاق جزء مما كان مرصودا لها.

ثالثا: شمولية الموازنة العامة للدولة وتنظيمها وتحليل أرقامها:

لقد أكدت اللجنة المالية في خطابها للعام الماضي على ما يلي:

١ . ان ما يزيد على (٥٠٪) من الانفاق العام في الموازنة يقابله انفاق آخر مواز خارج وثيقة الموازنة وذلك في موازنات المؤسسات العامة والصناديق والسلطات ذات الاستقلال المالي.

من هنا فان اللجنة المالية تقترح على المجلس الكريم تعديل قانون الميزانية العامة بهدف شمول موازنة الدولة لموازنات المؤسسات العامة كافة لضبط الانفاق في الدولة.

ان من شان ذلك معالجة المالية العامة للدولة بصورة اكثر ضبطا وشمولية، وتكفل اشرافا حقيقيا لمجلس الأمة على موارد الدولة ونفقاتها.

ولذلك نرى وللمرة الثانية احالة الأمر على اللجنة القانونية، وبصفة الاستعجال لاعداد التشريعات اللازمة لذلك.

٢ . ولما كانت معاناة الدولة من الديون الخارجية تعود الى اطلاق أيدي الحكومات في الاقتراض، ولما كانت اتفاقيات القروض التي تعرض على مجلس الأمة قد جاءت

حصرا على الاتفاقيات المبرمة مع الدول والمنظمات الدولية ولا تشمل الاقتراض التجاري والكفالات، فمن الضروري وضع التشريعات التي تضمن اشراف مجلس الأمة على القروض الحكومية كافة بما يحقق له مبدأ الاشراف الكامل على مديونية الدولة والتزاماتها، وضبطها مع قدر كاف من المرونة.

ولذلك نرى وللمرة الثانية ايضا احالة الأمر على اللجنة القانونية وبصفة الاستعجال، لاعداد التشريعات اللازمة لذلك.

٣ . لقد لبّت وزارة المالية / الموازنة العامة طلب المجلس في تصنيف الموازنة وفق الأقاليم، وان كان توزيع المخصصات عليها جاء على نحو غير دقيق، خاصة فيما يخص الادارة المركزية.

كما لبت طلب اللجنة بتصنيف الموازنة حسب القطاعات وهو جهد يستحق الشكر.

الا أن اللجنة تطلب من خلال مجلسكم الكريم تطويرا آخرا في مجال تصنيف النفقات الرأسمالية للوزارات بحيث تظهر مساهمة الخزينة المرصودة في وزارة المالية وتلك التي ترصد في موازنة الدائرة تحت وحدة واحدة وتظهر مساهمة التمويل تحت وحدة أخرى.

٤ . ولغرض تقويم أداء الموازنة ورقابة تنفيذها، فقد لبت وزارة المالية طلب مجلسكم باحداث تطوير على تصنيف تقدير النفقات والايرادات مما أظهر الجداول على النحو التالي:

الفعلي للسنة (أ) (٩٠)
المقدر للسنة (ب) (٩١)
اعادة التقدير للسنة (ب) (٩١)
المقدر لسنة (جـ) (٩٢)

وهو جهد يستحق الشكر أيضا.

وترى اللجنة أن الرقابة على تنفيذ الموازنة تتطلب العناية اللازمة بديوان المحاسبة وتقويم أدائه، وتفعيل دوره وتمكينه من بسط وجوده على مجالات الانفاق العام للدولة كافة، ومتابعة الأداء المالي لها وتزويده بما يتطلبه ذلك من كوادر متخصصة ومخصصات كافية.

وفي هذا المجال، توصي اللجنة المجلس الكريم باعادة النظر في قانون الديوان، لتمكينه من أداء رسالته الدستورية.

٥ . تحليل أرقام الموازنة:

ان نظرة تحليلية لأرقام الموازنة العامة التي بين يدي مجلسكم الكريم لتقود الى ما يلي:

بلغ مجمل الانفاق العام في الموازنة (١٤٤١,١١١) مليون دينار كان توزيعها على النحو التالي:

وجه الانفاق	المبلغ	نسبته الى مجمل الانفاق
١ . نفقات جارية للجهازين المدني والعسكري.	٦٨٤ مليون	٤٧,٥٪
٢ . أقساط القروض الداخلية والخارجية وفوائدها.	٣٤٤,٢٣٤ مليون	٢٤٪
٣ . النفقات الرأسمالية.	٣٢٩,٧٩٨ مليون	٢٣٪
٤ . النفقات الأخرى (دعم التموين، النفقات العامة، دعم المؤسسات، البعثات وأخرى).	٨٣ مليون	٥,٥٪

يتضح من الجدول المبين: أن الانفاق الرأسمالي وخدمة قروضه قد شكل ٤٧٪ من مجمل الانفاق وهو انفاق كبير ويعتبر في الاتجاه الصحيح.

بينما شكل الانفاق الجاري ودعم المؤسسات ودعم مستوى ذوي الدخول المتدنية ٥٣٪.

أما كيفية تمويل هذا الانفاق فقد كانت نسب تمويله على النحو التالي:

مصدر التمويل	قيمة التمويل	نسبة التمويل من مجمل الانفاق
١ . الايرادات المحلية	٨٨٢ مليون	٦١٪.
٢ . الايرادات المحلية + المنح والمساعدات	١١٦٣ مليون	٨١٪ تقريبا.
٣ . القروض	٢٧٨ مليون	٢٠٪
٤ . التمويل الخارجي + القروض + المنح	٥٣٩ مليون	٣٧٪
٥ . التمويل الخارجي والداخلي	٥٥٩ مليون	٣٩٪

أما نسبة توزيع النفقات الرأسمالية على القطاعات والأقاليم فانها موضحة لحضراتكم على النحو المبين في الجدول المرفق:

خلاصة تبويب النفقات الرأسمالية حسب الأقاليم والقطاعات التنموية لعام ١٩٩٢

القطاع / الأقاليم	الأقاليم المشتركة	اقليم الشمال	اقليم الوسط	اقليم الجنوب	اقليم البادية	المجموع	نسبة مخصصات القطاع
١ . الادارة والدفاع والأمن والشؤون الخارجية.	٨٨٧١	٧٥١	١٠٠١٦	١٤٤٢	٥٢٨٣	٢٦٣٦٣	٨٪
٢ . الصناعة والتجارة والتموين.	٣٤	٤١٥٠	١٣٧٥	٣٨٥	٠٠٠	٥٩٤٤	١.٥٪
٣ . السياحة والآثار	١٣١	٢٦٦	٧٢٩	١٨٤	٠٠٠	١٣١٠	٠,٣٣٪
٤ . الشؤون البلدية والقروية	٨٦٤	٥٣	٣٩	٤	٠٠٠	٩٦٠	,٠٠٢٩٪
٥ . الطاقة والثروة المعدنية	١٢٣٠	١١٠٠	٢٩٩٨	٦٢٠٢	٩٥٠٠	٢١٠٣٠	٦,٥٪
٦ . الطرق	٩٥٠	١٧٢١٥	١٨٣٠٠	١٤٣٠٥	١٣٥٠٠	٦٤٢٧٠	١٩,٥٪
٧ . الزراعة	٩١٤٠	٢١٤٥	٤٩٢٤	٧٤٥٠	١٣٣٠	٢٤٩٨٩	٧,٦٪
٨ . المياه والري	٢٧٦٥٠	٨٧٢٨	١١٦٣٥	٤٤٤٥	٥٠٣١	٥٧٤٨٩	١٧,٤٪
٩ . التعليم والتدريب المهني	١٧٢٧٨	١٣٣٥٢	٢١٦٥٣	٦٥٠٠	٧٩٥	٥٩٥٧٨	١٨,٠٦٪
١٠ . الصحة	١٤٠٩٣	٣١٢٠	٨٢٧٣	٣٧٨١	٢٥٨	٢٩٥٢٥	٨,٩٪
١١ . التنمية الاجتماعية والعمل	١٥	٤٦٧	٢٠٥	١٥٣	٠٠٠	٨٤٠	٠,٢٥٪
١٢ . الاعلام والاذاعة والتلفزيون	٢٥٠٣	٠٠٠	٢٥٠	٧٠	٠٠٠	٢٨٢٣	,٨٥٪
١٣ . الثقافة والشباب	١٢٠	٣٨٣	١١٢٤	٧٥٥	٠٠٠	٢٣٨٢	,٧٢٪
١٤ . النقل والاتصالات	٨٢٢٣	١٥٠	٦٥١٢	٣٧٥٠	٥١٤	١٩١٤٩	٥,٨٥٪
١٥ . اخرى.	٩١٤٦	١٠٠٠	٢٠٠٠	١٠٠٠	٠٠٠	١٣١٤٦	٤,٢٪
الاجمالي	١٠٠٢٤٨	٥٢٨٨٠	٩٠٠٣٣	٥٠٤٢٦	٣٦٢١١	٣٢٩٧٩٨	
نسبة مخصصات الاقليم	٣٠,٤٪	١٦٪	٢٧,٣٪	١٥,٣٪	١١,٠٪		

معالي الرئيس
حضرات الزملاء المحترمين

ان خلاصة دراسة اللجنة المالية لمشروع الموازنة العامة لعام ١٩٩٢ لتقود بكل أمانة الى القول بأن موازنة هذا العام قد جاءت شاملة ومتوازنة ومراعية لتوزيع الموارد على القطاعات بشكل عادل ومتوازن نسبيا.

وقد توازن فيها خدمة الانفاق الجاري أمام ضغط البطالة والحاجة لدعم مستويات ذوي الدخول المحدودة والانفاق الرأسمالي امام استكمال مشاريع الخدمة ومواجهة حاجات المجتمع من الخدمات خصوصا بعد عودة مئات الألوف من أبنائنا العاملين في الخارج ونستطيع القول بأمانة أيضا انه يصعب أن يكون بالامكان أفضل مما كان.

من هنا فاننا ننسب لمجلسكم الكريم الموافقة على مشروع قانون الموازنة كما جاء من الحكومة مع اجراء التعديلات التالية على بعض مواده وهي على النحو التالي: المادة (٨) فقرة (ب) تعاد صياغتها على النحو التالي:

ب . لا يجوز نقل المخصصات من الرواتب والأجور والعلاوات الواردة في المجموعة (١٠٠) في النفقات الجارية الى أية مجموعة أخرى أو بالعكس. كما لا يجوز نقل المخصصات الى الرواتب أو الأجور الواردة في النفقات الرأسمالية من المواد الأخرى في هذه النفقات.

المادة (١٠) تعاد صياغتها على النحو التالي:

يتم تحديد تشكيلات الوظائف للوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية المرصودة مخصصاتها في المجموعة (١٠٠) في أي فصل من فصول النفقات الجارية في هذا القانون بنظام يحدد فيه عدد الوظائف ومسمياتها وفئاتها ودرجاتها أو رواتبها وفق أحكام نظام الخدمة المدنية باستثناء الوظائف للوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية ذات الأنظمة الخاصة.

معالي الرئيس،
حضرات الزملاء المحترمين،

اننا وان كان قدرنا أن نعيش أبعاد الأزمات المتلاحقة وندرك صعوبتها وقسوتها علينا مواطنين ومسؤولين، فاننا لعلى يقين بالله أولا ثم بوعي شعبنا واستعداده للتضحية والصبر ووقوفه شامخا في وجه الضغوط والتحديات التي تستهدف اذلاله وتركيعه ثانيا، من اجتياز هذه الأزمات ونحن أصلب عودا وأشد بأسا وأقوى شكيمة، رافعين هاماتنا، غير منحنين الا لله وحده.

وترى اللجنة أن يرفع مجلسكم الكريم شكره الى مقام صاحب الجلالة الملك المعظم وصاحب السمو الملكي ولي العهد على الجهود الدؤوبة في الأوساط الدولية لاخراج المملكة من الآثار الاقتصادية والمالية والنقدية التي عكستها ازمة الخليج مما مكن من اخراج مشروع قانون الموازنة على النحو المعقول الذي بين أيديكم.

وختاما، فان اللجنة اذ تتقدم من مجلسكم الكريم بتقريرها عن مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٢، لترجو الموافقة عليه وفق ما تضمنه هذا التقرير.

سائلين الله عز وجل السداد في القول والرشاد في العمل، مستبشرين بقوله تعالى: «سيجعل الله بعد عسر يسرا» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أمين عام مجلس الأمة «اللجنة المالية»
صالح الزعبي

مخالفة

سعادة النائب السيد فؤاد الخلفات.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس اللجنة المالية المحترم،
تحية وبعد،

أرجو ومن الناحية المالية أن أتحفظ على الوزارات والمؤسسات التالية وذلك حتى تصّوب حركتها المالية والادارية مع الاحترام.

١ - مؤسسة الاذاعة والتلفزيون.
٢ - وزارة الخارجية.
٣ - سلطة الطيران المدني.
٤ - وزارة المالية.

النائب فؤاد مصطفى الخلفات
١٩٩١/١٢/٢٢

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، قبل أن نبدأ بالمناقشة من قبل الأخوة الزملاء أود أن أذكر أن هذا المجلس الكريم قد بحث في الجلسة الماضية امكانية أن تكون الكلمات باسم الكتل للبحث في التوجهات والسياسة العامة ومحتوى الموازنة وقانون الموازنة، وأن تجمع المطالبات حسب المناطق أو حتى الكتل وتقدم مكتوبة وسوف توزع على كل وسائل الاعلام وتسجل في محاضر الجلسات، وبهذا نختصر الوقت اذا تم الموافقة على هذا التوجه، وشعرت من خلال حديث ما يزيد على ربع أعضاء المجلس أن هذا التوجه مقبول، ونأمل أن نلتزم بذلك.

وسأعطي الأولوية في الكلمات لممثلي الكتل ما عدا الشيخ فيصل الأولوية في هذا الحق فقط لظروف خاصة هو بينّها لي. الاستاذ فؤاد الخلفات.

السيد فؤاد الخلفات: شكراً معالي الرئيس.

أود أن أتلو تحفظي أمام المجلس الكريم.

معالي رئيس المجلس: هو مكتوب تلي، التحفظ بخط يدك وقد تلي ما كتب. على كل نحن نلتزم بما يقدم مكتوباً وما هو موجود قد تلي، وينظر في ذلك مستقبلاً اذا كان فيه أي ملاحظة أخرى. النائب السيد فيصل الجازي.

السيد فيصل الجازي:
بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين.
معالي الرئيس حضرات الزملاء المحترمين.

اننا بنعمة من الله سبحانه وتعالى وان هذه النعمة ونعمة الاستقرار على هذا البلد الطيب هو من جهد قائد مسيرتنا الذي جاب الدنيا شرقاً وغرباً بحثاً عن السلام وقد جعل الطائر الميمون فندقاً متنقلاً ما بين الشرق والغرب والجنوب والشمال لكي يريحنا ويريح

شعبه الأمين.

معـالي الـرئيس، حضـرات النـواب المحترمين.

لقد استمعنا بالأمس الى خطبة الموازنـة العامة من معالي وزير المالية المحترم.

واليوم نستمع الى تقـرير اللجنـة الماليـة الموقرة فشكراً لها على هذا التقرير وانني لأرجو لها التوفيق انني وفي رأيي المتواضع اقول كان الله في عون سيادة الشـريف زيد بن شـاكر وزمـلاءه الكرام على تسديد ما جاء بهذه الموازنة من عجز مرتقب. ولا يفوتني في هذا المجال الا أن أتوجه الى الحكومة الرشيدة وعلى رأسها سيادة ابوشاكر الذي نكن له كل خير واحترام.

انني أطالب الحكومة بتنفيذ مطالبنا التالية ومن أبرزها:

قطاع المياه

يوجد عندنا عدة قرى لم تصلها المياه اذكر منها قرية أذرح هذه القرية التي لها أكثر من خمسة أعوام وقد راجعت المسؤولين في تركيب مضخة على البئر الذي حفر في تلك القرية، كما أذكر قرية الريشة وقرية رحمة التي لم تمدد لها المياه الى الآن.

قطاع الطاقة والكهرباء

انـه يـوجـد في عـدة منـاطق لم تصلهـا الكهرباء ولبعض بيوتها مثل أذرح، الطميعة، الـريشـة، ورحـمة وبعض من قـريـة سـويمـرة وابـواللسن وقريـة ابومـوسى الأشعري وقـريـة أحـوالة في قضـاء الشوبـك لعشائـر العمارين والرشايدة والعصيفات.

النقل والمواصلات:

انني اطالب الحكومة ودولة رئيس الوزراء بالذات ومعالي وزير الأشغال العامة بفتح طريق وتعبيد الحسينية الجفر لما لها من ذات أهمية للبادية وسـلاح الجو عـلى حد سـواء. وفتـح وتعبيـد الطريق الموصلة ما بين الحسينية وماتورات المياه وطولها ثلاث كيلومترات، وفتح وتعبيد طـريق ابواللسن البتراء الشرقية فتح وتعبيد طريق بئر ابودنة والقاع وربطها بطريق أذرح وطوله عشرة كيلومترات. كما أرجو تكملة طريق بيضة وادي عـربة وتكملة طـريق الرسيس الـريشـة وادي عربة.

قطاع الصحة:

لاشـك أن وزارة الصحة تبـذل مجهوداً كبيراً في مجال الخدمات الصحية ولكن لابد من مضاعفة جهودها لتوفير العناية الصحية طالباً من سيادة الشريف ومعـالي وزير الصحـة توسيـع المراكز الصحية التالية لبعد المسافة عن المحافظة ولكثـرة الحـوادث عـلى الـطريق الصحـــراوي ومساعدة الأهـالي بذلـك المراكـز الصحية هي الحسينيـــة، الجفـر، إيـل، أذرح، المنشيـة، الراجف، وبناء مركز صحي في قرية الجرباء وان هذه المستوصفات نرجو تحويلها الى شامل وأرجو بناء مستوصف صحي في قرية القاع الى عشائر النعيمات علماً أن المواطنين هناك تبرعوا بثمان دونمات لهذا المستوصف لأن هذه القرية بحاجة ماسة لهذا المستوصف ـ وبناء مركز صحي الى عشائر المناعين في جرف الدراويش.

قطاع التربية والتعليم:

أرجو من دولة رئيس الوزراء ومن نائب

الـرئيس ومعالي وزيـر التربيـة والتعليم في بناء مدرسة للذكور في قرية الجرباء علماً أن المواطنين هنـاك قد سجلوا ثمـانون دونمـاً باسم التـربية والتعليم لهذه الغاية كما أناشد ابـوشاكـر زيادة رواتب المتقـاعـدين من الجيش والأمن العـام الذين أفنوا شبابهم في خدمـة الحسين والحسن وجازاكم الله كل خير.

انني أناشد سيادة الشريـف زيد بن شاكر رئيس الوزراء ومعالي وزيـر الداخليـة بترفيـع ناحية الحسينية وناحية إيل الى مديريات قضاء وأيضاً ناحية وادي عربة كما أرجـو استحداث ناحية في الريشة ورم والقرى المجاورة لهم. كما أرجو فتح مكتب للأحوال المدنية في الحسينيـة والأرض عـلى حسابنـا. كما أرجـو فتح مكتب لدائرة الأراضي والمساحة في الحسينية والأرض على حسابنا. كما أرجو من معالي وزيـر العدل فتح محكمة صلح في الحسينية كما أرجو من معالي وزير المياه مساعدة أهالي أم صيحون في ايصال المـاء وتوسيـع الاسكان من قبـل معـالي وزيـر الأشغال والاسكان لهم في هذه القرية الحديثة قرب وادي موسى.

وأخيراً رعى الله قائد مسيرتنا وسدد على طريق الخير خطاه وحفظ الله ولي عهدنا الحسن بن طـلال المعظم والسـلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمـة الله، النـائب الاستـاذ محمـد العـلاونـة الكتلة الاسلامية المستقلة.

السيد محمد العلاونة: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى اله وصحبه ومن والاه.

معـالي الـرئيس، حضـرات الـزمـلاء المحترمين السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يشاركني في هذه الكلمة كل من اصحاب المعالي والسعادة الدكتور عوني البشير، الاستاذ محمود هويمل، الاستاذ مطير البستنجي، الاستاذ عاطف البطوش، الاستاذ عبدالسلام فريحات.

لقد اصبحت الموازنة العامـة لاية دولـة دلالة على مدى قوة اقتصادها وعلى مستوى الحالة الاجتماعية لشعبها وتعكس قدرة البلد على اتخاذ قراره وعلى امكانية تحلله من التبعية السياسية، وتحديد موقف من تيارات المصالح لاسيما ونحن نعيش في عالم يسيطر عليه الفكر المادي البحت بعيدا عن صفاء الروح وهدى السماء.

اننا امة فكر لا نحتاج معـه الى استيراد الفكـر والحكمـة من غيـرنـا ونحن اصحـــاب المبادىء والقيم مارسناها عبر القرون في مجتمع متكافيء تحت مظلة العدل مبددين بذلك عصورا من الظلم والظلمات والجهل والضلالات، وقد حققنا اقتصادا قويا اثر ايجابيا في الحياة العـامة والخاصة حتى ان المال قد حمل على امتداد رقعة الحكم الواسعة فما وجدوا من يأخذه حالة من الرخاء قناعة وكفـاية وغنى حكمتهم عـلاقات اجتمـاعيـة راقيـة فصغيـرهم يحتـرم كبيـرهم وكبيرهم يرحم صغيرهم وان احتاج اعانوه وان غاب رعوه في اهله.

ان شعبنا يملك كل مقومات الفوز ويمكننا الاستفادة من الفشل لنصل الى المكانة المرموقة، ونحن من امة ارادها الله تعالى «خير امة اخرجت للناس» وسنحول بحول الله وقوته ضعفنا الى قوة وتخلفنا تقدما وسنعبر مضيقنا غانمين.

معالي الرئيس: حضرات الزملاء الكرام

ان مشروع الموازنة العامة للدولة المطروح امامنا اليوم قد خرج عن جودة المألوف في توجهه العام، وهذا ينسجم مع تطلعاتنا على ان اول الطريق خطوة واول الغيث قطرة واری ان البشائر الخيرة تلوح في الافق، وهذا يدل على ان الاصوات الواعية بدأت تؤثر ايجابيا وهم يريدون لهذه الموازنة ان تكون مدخلا لمعترك هو وسيلتنا التي تطمح ان نحقق من خلالها حياة افضب وصولا الى تحقيق اهدافنا الكبيرة المنسجمة مع عزة الامة وكرامتها.

ومن هذا المنطبق وعلى هذه القاعدة اناقش المواضيع التي اجدني قادرا على وضع البدائل التي اراها من وجهة نظري صحيحة ومقنعة املا ان اوفق في ذلك لتحقيق الافضل. وستكون اقتراحات اضعها بين يدي الزملاء الكرام حتى اذا ارتفعت الى ما فسه المصلحة العامة فانه يسعدي ان تصبح عنئذ قرارات من المجلس الكريم.

اولا :ـ الملاءة المالية

تخوفت الحكومة من تراجع في ملاءة الاردن المالية في المجتمع الدولي اذا توقفت بعض المؤسسات الدولية وصناديق التنمية في بعض الدول عن تقديم القروض والكفالات والمشاريع التنموية الاردنية.

انني لا ارى في هذا خطرا على اقتصادنا بل لقد اضرت بنا كثيرا تلك القروض ولم تحسن ادارتها الامر الذي ادى الى ما نعانيه من مديونية مرهقة اثرت على اقتصادنا وزادت مشاكلنا الاجتماعية من الفقر والبطالة وكان لتلك الفترة اثر سيء على الزراعة فهجر الفلاحون الريف وتعطلت الاراضي الزراعية الخصبة بل ومرت فترة كانت الارض الزراعية موضع مساومة من البيع والشراء واتجه اهل الريف الى المدينة وقد خدعهم بريق ترف خادع فوردوا سرابا فكانت حملة تدمير الزراعة وفوجئنا اننا اصبحنا مستهلكين غير منتجين للغذاء حيث وصل العجز الغذائي الى اكثر من ٩٠٪ نستورده من خارج الحدود ونحن مشددين الى الموانيء بدل ان نتجه الى المزارع.

معالي الرئيس

حضرات الزملاء الكرام

انني اتفق مه توجه اللجنة المالية وهي تقترح اعداد مؤتمرا وطنيا لبرنامج التصحيح والانعاش الاقتصادي تشارك فيه الفعاليات الاقتصادية والمالية والخبراء المختصون كجهد وطني منبثق عن احساس عميق بتحمل المسؤولية بعيدا عن الاملاءات الخارجية وخاصة في مجال الزراعية.

التي يذكر البيان عن التراجع في قطاعات الاقتصاد الوطني وخاصة قطاع الزراعة ويعزو تراجعه الى عدة اسباب ومنها سوء الاحوال الجوية.

لقد اورد الخطاب على استحياء سوء الاحوال الجوية واظنه يعني قلة الامطار كسبب رئيسي لتراجع الزراعة في بلدنا، ولكنا يعلم ان قلة الامطار لم تتأثر بها المناطق الجبلية الممتدة من ام قيس شمالا الى الشوبك جنوبا وخاصة في الشمال والوسط فهي ذات معدلات امطار عالية وخصوبتها ممتازة حباها الله تعالى بهذه الخصائص فلم تعرف المحل في قاموسها الانتاجي، في هذه المناطق مليونا دونم بور معطلة تركها الفلاحون عندما انهارت قيمة

الحبوب المادية وخاصة القمح بسبب تلقي الاردن المساعدات الحبوب ومنه القمح في بداية الستينات، ولم يتخذ اي اجراء للمحافظة على القيمة السعرية للقمح المنتج محلياً، والامر الاخر في اثناء السبعينات الى منتصف الثمانينات فقد تدفقت الاموال على الاردن ولكنا يعلم انها كانت فترة ترف خادع دفعت بالكثيرين من الفلاحين الى ترك اراضيهم الزراعية والتوجه نحو المدينة والهجرة خارج البلد بحثا عن تحسين وسائل عيشهم واحوالهم المادية.

الزراعة المروية.

كان وادي الاردن على الدوام سلة الغذاء الاردنية ورغم الجهود المبذولة لتحسين انتاجه الا ان الذي نراه اليوم مفجعا، وبدل ان يصبح الوادي رافدا لاقتصادنا محققا دخلا مرموقا فقد اصبح تأثيره سلبا ليس على خزينة الدولة فحسب بل ومعوقا لاقتصادنا الوطني كذلك واصبح مزارع الاغوار خاصة ومن يعمل في الزراعة المروية عامة مثقلا بالديون المركبة التي اثقلت اكثرهم فهبط المزارع وطرح ارضا واصبح يشكل عبئا ثقيلا على البلد في الوقت الذي نريده فلاحا قويا يحمل البلد على عاتقه.

ثالثا: التسويق الزراعي.

بدأت مشاريع التسويق الزراعي في بلدنا مع بداية الستينات واقيمت اماكن مجهزة بمكنات الية لتدريج وتصنيف الخضار تسهل على المسوق الجشع والتاجر الاناني، اذ ان هذا الاسلوب يلغي دور المروج فالبضاعة لا يختلف اولها عن اخرها، لكن هذا المشروع الذي كلف في ذلك الوقت اكثر من عشرة ملايين دينار قد وئد في مهده والت الاته الى الخراب من تاكل الصدا ولا زالت مغلقة حتى الساعة.

ثم اعقب هذا المشروع شركة تسويق المنتجات الزراعية وبدل ان تسوق الشركة الاجنبية عن طريق اعتماد الاستيراد لاكثر من ٧٠٪ من الخارج. ثم انشأت مصانع للبندورة والعصيرات وقد اسهمت هذه المصانع بدورها في تدهور التسويق الزراعي فكيلو البندورة واصل المصنع بـ٥٠ فلس واذا علمنا ان ١٥ ـ ٤٥٪ يخصم من الكمية الموردة بحجة التلف فان السعر الصافي للكيلو عنئذ لا يتجاوز ٢٥ ـ ٣٠ فلس.

الامر الذي ينعكس على المزارع المنتج سلبا فكم وكم تلقى المزارع من صدمات متلاحقة لم تمكنه من تماسك نفسه والوقوف على قدميه اما الحمضيات فهي وان كانت اقل تعثرا من البندورة فاننا نجد ان هناك فائضا يحول الى عصير من خلال مصنع العصير التابع لشركة التسويق واذا صح ما ذكر عن اراقة اربعين الف لتر عصير برتقال مكثف فانها مفارقة عجيبة مدهشة ان نستورد العصير الصناعي بالعملات الصعبة ونريق العصير الطبيعي المنتج بعرق وجهد الفلاح الاردني.

رابعا: تسويق الثروة الحيوانية ومنتجاتها.

هناك فاجعة اخرى حيث نستورد البقرة وعلفها المدعوم من الخزينة طبعا، وعاملها والتها ثم نجد كميات من الحليب الطازج تراق يوميا خدمة لتسويف منتجات غير اردنية من الحليب الجاف والمكثف، وفوق هذا فان الخزينة تدعم الحليب المجفف المستورد ولا تدعم

الحليب المنتج محليا، تدعمه بالعلف ولكن ايضا يراق الانتاج.

فما المانع من وقف استيراد الحليب المستورد لصالح المنتج ، السمتورد لصالح وزارة التموين والمسمى «حليبنا» وتحويل الدعم للمستهلك الاردني من الحليب الطازج المنتج محليا.

اما اللحوم المستوردة حية والتي تباع في السوق على انها لحوم بلدية في كثير من الحالات وبنفس سعر اللحوم البلدية فتخسر الخزينة عندئذ بدعمها للماشية من الاعلاف المدعومة ويخسر مربو الماشية المحلية ايضا معها.

معالي الرئيس - حضرات الزملاء

ان المقام لا يتسع لشرح اسباب تدمير الزراعة في بلدنا وليس كما يقول بيان الموازنة هناك تراجع ولهذا فاني اقترح ان تناط السياسة الزراعية لاصحابها العاملين في حقل الزراعة من خلال اتحاد للفلاحين الاردنيين ليقوم الفلاح المزارع بالمشاركة في رسم السياسة الزراعية كونه الوحيد المباشر الذي اكتوى ويكتوي بنار السياسات الخاطئة والممارسات غير القانونية التي ادت الى تدمير الزراعة وتحيلة مديونية اثقلته ومطلوب ايضا من الحكومة اذا وجدتم ذلك مناسبا وكما هو منوه به في رد اللجنة المالية الموقرة ان بعض المزارع العامل المتخصص بالزراعة والذي لا زال ملتصق بارضه وحقله ان يعفى من القروض والفوائد والتي في مجموعها لا تزيد عن اربعين مليون دينار وهو مبلغ اذا قيس بما سببته السياسات الخاطئة والمتعاقبة للفلاح المزارع من ايذاء يعتبر زهيدا اذ من حقهم ان يطالبوا بالتعويض فكونهم يقبلون بالاعفاء فقط فهو موقف ايجابي يسجل لهم.

لهذا كله فان الحاجة ماسة لبحث هذا الموضوع الهام على مستوى مؤتمر وطني تقدم ذكره معالج الفقر والبطالة :-

ان توجه الحكومة لمعالجة البطالة باحداث وظائف في كوادرها برأيي المتواضع ليس الحل ونحن بهذا نكرس الية تحطيم الاقتصاد بدل انعاشة اذا ان معالجة هذا الموضوع يتطلب تشغيل العاطلين عن العمل في مشاريع انتاجية محلية وليست تحويلية واذا حققنا في امر البطالة نجد ان ٩٠٪ من العاطلين عن العمل هم فلاحون حتى وان كانوا من الخريجيين على اختلاف مؤهلاتهم ومستوياتهم العلمية.

لهذا فاني اقترح ان تعطي الاسر الريفية مشاريع زراعية على اختلاف نشاطاتها على ان يحول كل مشروع بثلاثة الاف دينار بدون فوائد وتعزز بحوافز انتاجية وتسويقية وسعرية فلا يقل عندئذ دخل الاسرة عن الفي دينار سنويا اضافة الى ان هذه المشاريع من شأنها ان توفر الاكتفاء الذاتي للاسرة غذائيا وتسهم اسهاما مباشرا في توفير المنتجات الغذائية للبلد وهذا الرفد الحقيقي للاقتصاد الوطني ودعمه.

وعلى سبيل التحديد اضع بين يدي الزملاء الكرام الخطة التالية :

علما بان امانة المجلس قد وزعت دراستين لي علي الزملاء الكرام واعضاء الحكومة الموقرة واحدة عن الزراعة والاخرى عن الفقر والبطالة لدينا اراضي خصبة في الشوبك والطفيلة والكرك وارى ان تسحب مياه من الديسي الى

تلك المناطق لتروي بها وبالتالي نحصل على محاصيل وفيرة باذن الله لا سيما ان تلك المناطق المنوه عنها تصلح لمنتجات زراعية مختلفة فالشوبك وبعض اراضي الطفيلة تصلح للاشجار المثمرة فنحقق بذلك ليس الاكتفاء فقط بل ونوفر العملات المهدورة باستيراد المربيات والزيت وبعض الفاكهة من الخارج. في الوقت الذي تهدر فيه هذه المياه في اراضي رملية هشة فقيرة تغور فيها المياه بسرعة قوية ويحدث تبخر اثناء الرش يصل الى اكثر من ٩٠٪.

والغريب ان طن القمح يكلف الشركات الضامنة المستغلة لتلك المياه وحسب ادعائها يصل الى ضعفي الاسعار العالمية اي الى ١٥٠ دينار للطن الواحد والاغرب من ذلك ان تستنزف المياه في تلك المناطق على زراعة اشجار مثمرة في غير بيئتها وجبالنا الشم جرداء عاطلة وبور والتي هي بيئة الشجرة المثمرة ومناخها المناسب وبدون ري صناعي.

وايضا في هذه الناحية اود ان اؤكد على اهمية بناء السدود في الجنوب على الاودية الكثيرة التي كلنا يعلم كم من كمية من المياه نخسر سنويا لعدم وجود مثل هذه السدود. ولو وجدت هذه السدود في الجنوب لامكننا استغلال كل الاراضي الزراعية في الجنبة وهي اراضي خصبة ومعطاءة.

اذا كانت النسبة الكبيرة للفقر والبطالة في الجنقب فان هذا الاجراء من شأنه ان يسهم كثيرا في حلها.

اما في باقي المناطق وخاصة البادية فيمكن انشاء سدود ترابية اكثر بكثير من الذي تحدثت عنه الموازنة ليحولها الى بحيرات تسهم في توسيع رقعة الرعي وسقي الماشية وهذا من شأنه ان يزيد في نسبة المخزون المائي ويلطف الجو ويجعل البيئة اكثر تلائما لنزول الامطار بحول الله وقوته، وعندئذ يمكننا تكثيف مشاريع تربية الماشية والثروة الحيوانية الاخرى لنصل الى الاكتفاء الذاتي من اللحوم والصوف والجلود والالبنان الامر الذي يهيء لمعالجة البطالة والارتفاع بسلم الناتج المحلي.

اما في الشمال والوسط فلا زالت الفرصة مهيئة من خلال المشاريع الاسرية سالفة الذكر من استغلال الاراضي الخصبة المعطلة والسماهمة في هذا الاتجاه.

الفقر:

حسب الاحصاءات الرسمية والتي تبدو واقعية واخذا بالاعتبار حالة الوافدين من الخليج وما احدثوه من زيادة وصلت الى ٢٥٪ في مشكلة الفقر فانه لدينا في الاردن ما يلي:

اسر الفقر المدقع

عددها ٧٥٠٠ معدل افرادها ٧، معدل دخلها اليومي دينار واحد، نسبة الاعاقة ٤٤٪.

وقد اجريت دراسة لحاجة الاسرة من الغذاء لتصل الى مستوى الحياة الكريمة وعلى اساس مواد غذائية غير مدعومة وسعر الخبز بـ ٣٠٠ فلس فكانت النتيجة ان الاسرة تحتاج الى ٣,٥٥٠ دينار يوميا اي ١٢٠٠ دينار بالسنة وهذه الاسر بمجموعها تحتاج الى ٥,٦٠٠,٠٠٠ دينار سنويا.

اسر الفقر المطلق

عددها ٩٧٥٠٠، معدل افرادها ٧، معدل



دخلها اليومي ٢,٥٠٠، نسبة البطالة بينها ٦٨٪.

ومجموع ما تحتاجه هذه الفئة ١٨,٧٢,٠٠٠ دينار لسنة واحدة فيصبح مجموع الاسر من الفئتين ١٠٥,٠٠٠ اسرة تحتاج الى مبلغ اجمالي لسنة واحدة ٢٤,٨٠,٠٠٠.

تأهيل الاسر

وحتى لا يتكرر هذا المبلغ تحتاج الى تأهيل ٧٠٪ من هذه الاسر بمشاريع انتاجية بقيمة ٣٠٠٠ دينار لكل مشروع فيصبح المبلغ المطلوب ١٤٠,٨٦٨,٠٠٠ ومجموع ما يحتاجه المشروع لمعالجة الفقر والبطالة ولمرة واحدة ١٧٠,٨٤٨,٠٠٠ دينار.

ويمكن بعد هذا المشروع وسداد حاجة الفقراء وتشغيل العاطلين عن العمل الاستغناء عن دعم الخزينة للمواد الغذائية فلا حاجة عندئذ لوجود وزارة للتموين ويمكن توفير نفقات كثيرة تدفعها الخزينة بلا طائل ومنها دعم المواد الغذائية والغاء مؤسسات ليست قليلة اصبح وجودها بلا جدوى ولا داعي له. على ان تؤول مسؤولية مراقبة الاسعار للبلديات والسياسة التموينية هي في الاصل مسؤولية وزارة الزراعية ووزارة الزراعة مسؤول عن انتاج الغذاء وتوزيعه.

اما ابعاد المشروع الايجابية فهي كم يلي.

١ - يمكننا انتاج ما مجموعه نصف مليون طن من الحبوب وخاصة القمح كالاتي:

استغلال الفي دونم في مناطق بور ومعطلة فيمكننا الحصول على ٢٠٠,٠٠٠ طن قمح سنويا.

واذا تم مشروع ري اراضي الكرك والطفيلة والشوبك فيمكن الحصول على ١٠٠,٠٠٠ طن قمح سنويا.

اما استغلال وادي الاردن من خلال الدورة الزراعية واعتماد الزراعة العامودية لتغطية نقص الخضار وخاصة البندورة في العروة التشرينية فيمكن ان نأخذ منه ٢٠٠,٠٠٠ طن اخرى.

٢ - تقليص استهلاك الخبز

ان تقويم سعر الخبز يؤدي بالتأكيد الى تراجع الاستهلاك حيث ان سعره الحالي يغري خاصة المقتدرين على اتلاف اكثر من ٥٠٪ مما يشترون وذلك لقلة سعره. الامر الذي يؤدي على الاقل تقدير توفير مئتي الف طن قمح سنويا ستهدر مع القمامة ويستعمل الطحين في كثير من الحالات غذاء لان ثمنه ارخص من الشعير.

معالى الرئيس حضرات الزملاء الكرام

الاصلاح الاداري

نحتاج الى الاصلاح الاداري ان نسير بخطين متوازيين.

الخط الاول: وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، واني اعترف بصعوبة تطبيق ذلك من خلال القرار كون الموضوع يتعلق بترتيبات وقد نشأت معنا خصائص غير صحية نرجو الله تعالى ان يعيننا على التخلص منها ولا سبيل الى ذلك الا بتربية النفوس على تقوى الله سبحانه وتعالى ولا يعني هذا ترك الامور تزداد سوءا بل مع التربية العدالة في الاختيار والتوزيع وهذه مسؤولية السلطة التنفيذية ولنا كبير الأمل

بسيادة رئيس الوزراء باحداث قفزة ايجابية في هذا السبيل وهو لا شك اهل لها سائلين الله تعالى لسيادته العون والسداد والرشاد.

الخط الثاني:

اعادة النظر في كثير من المؤسسات القائمة على ان تلغى كل مؤسسة يمكن ان تختزل من خلال الوزارة التابعة لها او المشرفة عليها.

معالي الرئيس

حضرات الزملاء الكرام

اني على ثقة ومن خلال ما تقدم ان ميزان المدفوعات الاردني سيحقق فائضا ايجابيا لا سيما فيما يتعلق بزيادة الانتاج الزراعي واتباع سياسة تموينية تقوم على استهلاك المتاح على مبدأ (على قدر لحافك مد رجليك) والحد من استهلاك المواد الترفية وخاصة المواد الغذائية الصناعية والتي عناصرها كيماوية.

ان في بلدنا الخير الكثير وشعبنا الاردني من الشعوب النشيطة بل المميز بنشاطة وقبل هذا وذاك فقيادتنا ديناميكية لا يشق لها غبار ومن حق القائد علينا الاستمرار التصاعدي في البذل والعطاء المخلصين واجد ان الادارة المخلصة هي النخرج الوحيد لمشاكلنا الاقتصادية والمهنية والاجتماعية.

وفقنا الله لخدمة بلدنا وامتنا في ظل الراية الهاشمية المصطفوية وحما ساحتنا من كل شر واذية والله الهادي الى سواء السبيل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، نعود بعد استراحة ربع ساعة الى استئناف جلستنا. وترفع الجلسة

«وهنا رفعت الجلسة لمدة ربع ساعة ثم عادت بعدها للانعقاد».

- استئناف الجلسة -

معالي رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب مكتمل ونستأنف الجلسة، النائب الدكتور محمد عضوب الزبن.

الدكتور محمد عضوب الزبن:

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه كلمة الكتلة الوطنيةوقد كلفت من الزملاء بالقائها.

معالي الرئيس، ايها النواب المحترمون

اود ان اتقدم بالشكر لكل من ساهم من الحكومة في اعداد مشروع الموازنة.. والشكر كذلك للجنة المالية في هذا المجلس على دراستها المشروع.

معالي الرئيس.

بمناسبة الحديث عن مشروع الموازنة لهذ العام يحتار المرء.. فهو بين المطرقة والسندان.. المطرقة.. حاجة المواطنين من خدمات خاصة في بوادينا واريافنا.. والسندان.. القدر الذي نعرف جميعنا غطاءه.. والحالة هذه، فلا اقل من ان يبث المرء خواطرة دون اللجوء الى الارقام وفنون المحاسبة.

وبادىء ذي بدء نقول ان بنود هذه الموازنة جاءت متكاملة ومتوازنة بحيث لا نجد مخالفات حقيقية حول اهدافها او ارقامها حتى عندما خصصت مبالغ اضافية لمعالجة قطاعات مختلفة

انما تصرف بناء على واقعنا الاردني واحتياجات مواطنينا، فمثلا عندما تمت زيادة مخصصات القطاع الصحي وقطاع الشباب بنسب عالية نسبيا فاننا نعتقد ان هذه القطاعات تحتاج الى الاهتمام الكبير نظرا لما لها من علاقة وثيقة بحياة المواطن العادي، فالخدمات الصحية تزداد كلفها كل يوم والمواطن اصبح امام هذه الزيادة عاجزا عن تلبية تلم المتطلبات وبالتالي اصبح بحاجة حقيقية لرعاية صحية منخفضة التكاليف.

كما انه لا يفوتني التنويه بان الصحة ليست قاصرة على الخدمات العلاجية فقط بل يمتد ويشمل نطاقها صحة البيئة التي نرى بوضوح المخاطر التي تحيق بصحة الانسان جراء ما اصاب البيئة تلك البيئة التي صحا الناس في كل مكان على واقع مؤداه ان حالتها تحتاج الى اهتمام عاجل وجاءت اقوى النداءات نداء الحسين الى العمل في هذا السبيل فالتحدي الذي نواجهه هو تحقيق التوازن الصحيح بين مواصلة التنمية وحماية البيئة والنهوض بالصحة وتبقى حماية البيئة هي حماية الانسان.

ايها الزملاء الافاضل

كما ان زيادة المخصصات لوزارة الشباب امر مصيب وفي مكانه نظرا لان الشعب الاردني شعب شاب. وحتى لا يبقى هؤلاء الشباب نهبا للضياع والافات الاجتماعية فان تنشيط وزارة الشباب ورفع مخصصاتها تعتبر حاجة فعلية لمجتمعنا.

ان موازنة ١٩٩٢ تشكل حجر الاساس في تقييد البرنامج الوطني للاصلاح الاقتصادي واعادة الهيكلة لمؤسسات العمل الاقتصادي والاداري والاجتماعي والاعلامي وهنا نعرض لمجموعة الملاحظات السياسية والادارية والمنهجية التالية :-

الملاحظة الاولى

تتعلق بالنزعة التوسعية واللغة التفاؤلية التي قامت عليها الرؤيا السياسية لموازنة ١٩٩٢ لايمكن لاحد الا وان تملاه الغبطة وهو يكتشف كم هي قدرة هذا البلد المحدود الموارد على الصمود لكل الضغوط التي تعرض لها ابان ازمة الخليج وخرج منها قادرا على مواصلة مسيرته في كثير من المجالات ومن بينها استمراره في برنامج التصحيح الاقتصادي متوقعا في عام ١٩٩٢ نموا في الناتج المحلي الحقيقي يتجاوز ٣٪ وينسحب هذا النمو تفصيليا على زيادات في الانتاج الزراعي والصماعي وقطاع التعدين. مع تحسن في الميزان التجاري وميزان المدفوعات بحيث يتأهل الاقتصاد الاردني لتوفير مزيد من فرص العمل مع خفض في معدل ارتفاع الارقام القياسية لتكاليف المعيشة.

ايها الزملاء الافاضل

تقول النظرية الاقتصادية بان علاج البطالة والعجز يتم بادوات التوسع في الانفاق الانتاجي القابل لايجاد فرص عمر وتدوير عجلة الاستثمار مع ما يرافقه من مناخات تشريعية متطورة وضوابط مالية ونقدية دقيقة وما يحيط من ظروف سياسية عامة.

ولقد طبقت موازنة ١٩٩٢ هذه النظرية اذ جرى رفع في النفقات الجارية والرأسمالية بحدود ١٥١ مليون دينار عن موازنة عام ١٩٩١

وبالتدقيق والتحليل نجد ايها الاخوة ما يلي :-

تم تخصيص ١٠٠ مليون دينار لتمويل مشاريع البنية التحتية وهي في اعتقادنا وقناعتنا لا تحتل موضع الصدارة في الاهتمامات الاقتصادية القادرة على استيعاب الايدي العاملة وتحويلها الى طاقات وكفاءات انتاجية وتؤكد ان مشاريع البنية التحتية ليست من النوع القادر على تشغيل ايد عاملة منتجة، وهذه الحقيقة اكدتها التجارب في الاردن وفي الدول العربية الشقيقة وفي العالم اجمع.

اكثر من هذا ايها الاخوة فان زيادة الانفاق في مشاريع البنية التحتية هي توسيع لمظلة البطالة المقنعة وهنا نؤكد ضرورة التركيز على قيم العمل واحداث نقلات نوعية في مشاريعنا القادرة على التشغيل الفعلي والرد الحقيقي للاقتصاد الوطني.

الملاحظة الثانية :

اننا نرى نحن اعضاء الكتلة الوطنية ان برنامج التصحيح الاقتصادي للسنوات الخمس القادمة قد خلا من العناية والتركيز والاهتمام لقطاع الزراعة الذي نعتبره نحن، وتؤكد كل الدراسات والابحاث ضرورة التوجه اليه بوعي ومنهجيه وعلم ودراسة لما لهذا القطاع من اثر فعلي وابعاد ايجابية في عمليات التشغيل والانتاج، والحد من الاستيراد والابتعاد عن الخطر الاستهلاكي المستنزف لقدراتنا المالية. هذا القطاع ايها الاخوة الذي يشمل الزراعة والارض والماء. فعندما نعود الى الوراء سنوات والى عقود ثلاثة خلت نجد اننا في توجهنا التنموي الشامل قد ابتعدنا كثيرا عن مكمن امننا الغذائي وعنوان التزامنا الوطني ومنظومة امننا الاجتماعي، فالارض ايها الاخوة هي الاستقرار والزراعة هي بداية الحضارة التقدم وهي الخط الامثل لاعادة التوزيع السكاني وتخفيف العبء الثقيل الذي يقع على كاهل قطاع وبداية الخدمات في مدننا وفي تجمعاتنا السكانية وبداية الاهمال المعتمد لهذا القطاع من خلال التراجع الدائم في ارقام مساهمته في الناتج الوطني.

الملاحظة الثالثة :

ان البطالة المتفشية في مجتمعنا، والتي لا تتوفر لدينا معلومات دقيقة عن طبيعتها وحجمها وخصائصها الاقتصادية والاجتماعية تعتبر من الظواهر الخطيرة التي تستوجب المعالجة السريعة.

كما ان حل هذه الظاهرة الخطيرة سياسيا واجتماعيا لا يمكن ان يتأتى من خلال التوظيف الحكومي الذي وصل درجة من التضخم، وقد ادى هذا الى التدني من فعالية الادارة الحكومية. وربما كان سببا اساسيا في الترهل والضعف في الادارة والانتاج في الجهاز الحكومي ونعتقد جازمين ان القطاع له دور بارز في حل هذه المشكلة، اذا ما قامت الحكومة باجراءات عملية مدروسة التحضير لهذا القطاع في الاستثمار المنتج، ومنحه دورا في المشاركة في وصع القواعد والخطط الاقتصادية والتنموية جنبا الى جنب مع القطاع العام.

وهنا لابد من التركيز على ضرورة ايجاد خطة استثمارية من المشروعات الممولة والمدارة من قبل القطاع الخاص قادرة على ايجاد فرص

عمل جديدة ومتزايدة.

وهنا يأتي دور السياسة المالية او سياسات التمويل والاقراض سواءا في القطاع العام او الخاص.

الملاحظة الرابعة:

ان التخطيط المركزي لتنمية الوطن من اخطر واهم المهام التي تتولاها الحكومة في تنشيط الاقتصاد الوطني.

فلنبدأ من جديد ومن موقع المسؤولية الوطنية وتدارك التداعيات الاجتماعية والاقتصادية لتطلب من هذه المؤسسات الخاصة الانتقال من موقع الاقراض التقليدي الى مواقع التمويل والاقراض والمشاركة في المشاريع ذات المردود الاقتصادي وذات البعد الاجتماعي على هذا الوطن.

واكثر من ذلك يجب ان تصاغ تشريعات جديدة وان تمارس سياسات مالية، تلتفت الى الوطن وتحمل همه. وتعايش طموحات ابنائه وتأخذ بيد الخيرين فيه لايجاد مشاريع كبيرة ومتوسطة وصغيرة، قادرة على تشغيل الايدي العاملة وتوفير الحياة الكريمة لابناء هذا الوطن.

ايها الاخوة الافاضل

لقد تكدست خزائن البنوك في وقت تضمر فيه سواعد ابناء الوطن، وارفعت ارقام مداخيل البنوك والمؤسسات المالية في وقت ترتفع فيه نسبة طالبي الوظائف، وكأن ناقوس خطر البطالة وانين العاطلين عن العمل لم تعد تسمع من الجالسين في مجالس ادارة البنوك والمشغولين باستقطاب مزيد من الودائع ليزداد رقم الموجودات ويزداد معها الم الوطن، وتتسع فيه جيوب الفقر.

الملاحظة الخامسة:

نود ان نشير نحن اعضاء الكتلة الوطنية الى قضية في غاية الاهمية:

وهي ان التركيز الاستثماري في قطاعات الصناعة والتجارة يتواجد معظمة ان لم يكن كله في عمان والزرقاء وقليل منه في مراكز بعض المحافظات.

وقراءة دقيقة لحجم الاستثمارات الصناعية في هذه الزمن يعطي مؤشرات ودلائل تكاد تقول انه اغفال متعمد لباقي ابناء الوطن في محافظاتهن واريافهم وبواديهم ليتحول هؤلاء الى طبقة من العاملين الهاجرين ارضهم والمبعدين عن جذورهم قسرا لا طوعا.

وهنا ايها الزملاء النواب، نطالب نحن اعضاء الكتلة الوطنية ونطلب منكم المطالبة باعادة ما يسمى فلس الريف الذي ادى دورا كبيرا في ايصال التيار الكهربائي الى الكثير من اريافنا وبوادينا.

وقد اسهمت تلك الخدمة في تطوير الصناعة في الريف، وتثبيت المواطنين في ارضهم.

وفي صبيحة هذا اليوم قرأت في الصحف هذا الخبر الجيد نشكر للحكومة على هذا القرار السليم.

الملاحظة السادسة:

ان التخطيط المركزي لتنمية الوطن الشاملة بابعادها الاجتماعية والانسانية من

اخطر واهم مسؤوليات الحكومة لتنشيط الاقتصاد وتحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين استخدام الموارد وهنا يحضرني ما قاله سيادة الشريف زيد بن شاكر رئيس وزراء حكومة جلالة سيدنا في رده في جلسة الثقة ما معناه ان الاردن سيبقى شامخ الرأس مرفوع الجبين.. ولن يحنى هامته لضغوط مادية او اقتصادية فالاردنيون يقبلون الجوع مع الكرامة ولا يقبلون التخمة مع المذلة.

واضيف من جانبي لاقول: ان كل قرش ينتج من خيرات هذا الوطن.. من حقل او منجم او مصنع خير الف مرة من نظيره عونا اوهبة او قرضا بمنة.

ومن هنا فاننا نعتقد ان دور وزارة التخطيط هام جدا في وضع سياسات التخطيط وقواعد التنمية وتحسين جهازها بشكل يضمن استخدام الموارد المتاحة بشكل فعال ومميز.

كما ان التصويب الاقتصادي لا يمكن ان يتم الا اذا قامت وزارة التخطيط بدورها المركزي المجسد بقانونها والمتمثل بالتخطيط لكل بقاع الوطن وتأكيد الحقيقة التي سمعناها كثيرا اننا نعمل لتوزيع مكاسب التنمية لا لاحتكارها ان ما ذكرناه ايها الزملاء عن وزارة التخطيط ينسحب ايضا على الاجهزة الادارية الاخرى والتي نطالب برفع قدراتها.. وحقنها بجرعات ادارية جديدة، واحاطتها بتشريعات متطورة تفعل دور الجهاز الادري، وتنقله من مرحلة الاتكالية والجود الى مرحلة الابداع والعطاء.

فالادارة الحديثة الواعية هي مطلب اساسي في تنفيذ الخطط التنموية.. ومن هنا تأتي اهمية اعطاء القائمين على الادارة من الموظفين الاكفاء الامن والامان.. لا ان تصبح مناصبهم خصوصا اذا كانت العين عليها صيدا ثمينا للمتنفذين لاستبدالها من باقاربهم ومعارفهم.. فالموظف الامين النشيط لا يستمر فيعمله كذلك الا اذا توفرت له شروط السلامة هذه.

ايها الزملاء الكرام

ان النجاح في تصحيح مسارنا المالي والاقتصادي لا يتأتى الا من خلال رقابة صارمة في ضبط الانفاق واسمحوا لي ان ابدي تخوفي من اننا بدأنا العودة الى الاسترخاء في هذا المجال نحن لا نريد ان نزيد من ربط الحزام ولكننا لا نريد له ان يتراخى.

لقد اسعدني بيان سيادة الرئيس في ضبط المال والوقت حين طلب عدم الوداع والتوديع والاستقبال في المطارات والحدود.. وكم اتمنى ان يصحب ذلك تخفيف غي اعداد المسافرين في هذه الوفود بدون هذا الوداع.

ايها الاخوة النواب

مواجع كثيرة واسئلة عديدة يتم تكرارها ولكننا لا نجد حرجا في طرحها على مسامعكم.

فالاجابة عليها تتعلق بالوطن.. ماضيه وحاضرة ومستقبلية.. والاجابة عليها فيها اقناع للاجيال التي تراقب وتحاول ان تحلل وتفسر.

ان التطورات الاقليمية والدولية التي تجري من حولنا وعلى مسافات ليست ببعيدة عنا تفرض علينا موقف اقتصادية وسياسية وتؤثر سلبا او ايجابا على تحركنا السياسي والاقتصادي

هذا من أقوالي

وتحدد بشكل او بآخر دائرة افقنا السياسي وتوجهنا الاقتصادي.

ونعتقد نحن اعضاء الكتلة الوطنية بان الاردن الذي نعتز بالانتماء اليه وطنا ونحمله تاريخا وحضارة ورسالة في ذاكرتنا القومية تعرض وسيتعرض الى سلسلة لا تنقطع من المؤثرات بدأ بالحصار وسوء الفهم المتعمد.. لقاء واقعية السياسية وانتمائه القومي.. وحرصه على الثروة والانسان العربي، والتزامه بتوظيف القدرات العربية لبناء مجتمع عربي، تحترم فيه انسانيته وتحقق لكل ابنائه العدالة في الحياة والثروة والرأي والفكر.

هذا التوجه الاردني السليم.. الذي ارسى قواعده واعلى بنيانه راعي مسيرته الديمقراطية جلالة سيدنا.. يفرض علينا وجود توجهات سياسية واقتصادية واضحة الرؤيا.. عميقة في ابعادها الوطنية مدركة لحجم الاخطار التي تواجه مسيرة هذا الوطن..

ايها الزملاء الاعزاء

حاولنا ان نوضح بعض ما يجول في خاطرنا بالنسبة لمشروع الموازنة، وان نستشكف اين تقودنا الخطى.. ولكننا ونحن نتلمس ذلك نعرف الحقائق الواقعة.. ونعرف ان المهمة ليست يسيرة.. ولكننا نؤمن بما نستطيع ان نفعله اذا ما تضافرت الجهود في خدمة الوطن من خلال تنمية قابلة للادامة من اجل كل الاردنيين سواء بسواء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،،

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، النائب الدكتور فوزي الطعيمة.

الدكتور فوزي الطعيمة:

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس، حضرات النواب المحترمين هذه الكلمة كلمة الكتلة الدستورية القيها بالنيابة عن كل عضو زميل في هذه الكتلة.

لقد اثبت الاردن خلال الحقب المتوالية بقيادته الحكيمة قدرة على استشراق المستقبل وتجاوز المحن والازمات، وفي الوقت الذي يتعرض فيه الاردن لمختلف اشكال الضغوط وللحصار والمقاطعة، لموافقة القومية المشرقة وتمسكه بثوابته الوطنية والعربية والاسلامية وعدم التفريط بالقضايا العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، وتأييدا لما جاء في خطاب العرش السامي من دعوة الى تعزيز العمل العربي الموحد فاننا ندعو الحكومة الى بذل كل الجهود الممكنة وبكافة الوسائل والسبل لتنمية العلاقات العربية - العربية لما لذلك من مردود على امن واستقرار المنطقة العربية والذي ينعكس ايجابيا على صمود الاردن في مواجهة الاخطار والتحديات.

ونعلم تمام العلم بان موازنة الحكومة لعام ١٩٩٢ تأتي والاردن يمر بظروف داخلية وخارجية صعبة وبعد احداث عصفت بالمنطقة فخلخلت موازينها ونظمها الاقتصادية والسياسية والسكانية ووجهت ضربة لاولوياتها واهدافها الوطنية والقومية، لكن هذه القوى والمتغيرات هي ذاتها كفيلة بان تقدم لنا الدروس والعبر الكافية لترسيخ قناعاتنا اكثر من اي وقت مضى باهمية الاتجاه نحو بناء اقتصاد وطني

حقيقي يؤمن لهذا البلد الطيب بداية ولو متواضعة على طريق الاستقلال الاقتصادي الحقيقي من خلال اعتماد اكثر على الذات وتحقيق درجة من الكفاية الذاتية، وهذا سيكون محور مناقشة الكتلة الدستورية لخطاب الموازنة لعام ١٩٩٢ ولمشروع الموازنة المقدم من الحكومة.

والقراءة المتأنية لهذه الموازنة تدل على ان الصيغة العامة التي يمكن وصف الموازنة بها بانها موازنة خدمات ومحاولة المحافظة على الاوضاع القائمة وتصريف شؤون الدولة المتكررة دون تركيز بارز على برنامج وطني عام فيما يخص القطاعات الهامة والاساسية للاقتصاد الوطني مثل القطاع الانتاجي في المجالات المختلفة في القطاع الزراعي الاستثمارات وغيرها.

وسنة بعد اخرى نشهد تراجعا في دور القطاع الزراعي وهذا ينعكس كل سنة على مقدار المخصصات التي ترد في الموازنة لهذا القطاع والموازنة الحالية احد الامثلة على ذلك. اما ان الاوان لهذا القطاع ان يأخذ دوره الحقيقي والوطني وقد اعطت ازمة الخليج اوضح الامثلة على اهمية هذا القطاع.

ان المخصصات للشؤون الزراعية لا تتعدى الكلف الجارية كما انها تخلو من الاستثمار لزيادة الانتاج. وحسب تقديرات منظمة الاغذية العالمية اذا استمر الاردن في هذا النهج الزراعي سيكون قادرا فقط على الايفاء ب ١٤٪ فقط من احتياجاته من الحبوب، ومما يزيد من صعوبات هذا القطاع ان اتجه الاستثمار في الزراعة في الاونة الاخيرة نحو الانفاق على مشاريع تخص افرادا والتي تستهلك الثروة المائية بدون اثمان. فإذا كان من المتوقع في سنة ٢٠٠٠ ان يصل العجز في مياه الشرب بحوالي ١٠٠ مليون متر مكعب (دون الاخذ بعين الاعتبار الزيادة السكانية الطارئة نتيجة الهجرة الثالثة) فكيف تهدد مياه الديسة في مشاريع عائدها يذهب الى اشخاص لا يتجاوز عددهم اصابع اليد الواحدة.

نحن نسأل ويسأل المواطنون اين الحكومة من دعم المزارعين في الاغوار الذين تكررت الكوارث التي يواجهون اين الحكومة من دعمهم لتحقيق هدفين ساميين وهما:

اولا:- تثبيتهم في مواقعهم دعما للامن الوطني.

ثانيا:- دعمهم في استمرار الانتاج في اكثر المناطق انتاجية في الاردن واعزها في وقت ساهمت فيه الحكومات السابقة في قضية بنك البتراء بمبالغ تتعدى ما يمكن ان يحتاجه هذا القطاع بعشر مرات. في الوقت الذي ما زالت فيه مديونية المزارعين تراوح مكانها دون حل جذري واقعي.

ثم اين يذهب الدعم الذي تقدمه الحكومة للقمح؟ اي شرائح اجتماعية تستفيد منه؟ كيف نوظفه توظيفا اقتصاديا منتجا؟ ونتساءل عن مقدار الدعم المقدم للمزارع الحقيقي؟ نقول ذلك لانه لا توجد زراعة في العالم بدون دعم من الحكومة. لكن الزراعة المتقدمة والتي تتقدم باستمرار اعتمادا على المزارعين هي الزراعة التي يصب بها الدعم الى المزارع مباشرة وهو القطاع الوطني الحقيقي.

واذا اردنـا تثبيت المزارع في مـوقعـه واستمـرار تحسين الانتـاج فـلا بـد من دعم المدخلات الزراعية والتي تشكل جزءا بسيطا من مقـدار الدعم الـذي نقدمـه الحكومـة للقطاع الصنـاعي. اذ اننا عنـدما نتكلم عن الـزراعة فنحن نتكلم عن وطن. وبالتالي عند الحديث عن الهجرة من القرية الى المدينة فاننا نتكلم عن مزارع هجر ارضه واصبح عاملا او مراسلا وهذا ينعكس بشكـل سلبي على الانتـاج الزراعي. يضاف الى ذلك غياب الحوافـز او التسهيلات المالية والاقـراضية وسيـاسة التسعـير والستويق وتحكم الـوسيط وغيـاب استـراتيجة زراعيـة واضحة والتي من الواجب دعما لامننا الوطني ان تكون بالدرجة الاولى بصف المزارع.

كما لا يخفي على احد اهمية تنمية الثروة الحيوانية والعمل على ابقاء هذا الوجه الاخر من الزراعة وتطويره واسوة بالخدمات التي تقدم الى قـطاعات مختلفـة من خدمـات هاتفيـة وطـرق وتعليم وتأمين صحي وغيرها فلتكن الخدمات التي تقـدم لهم ما يعـادل جـزءا فقط من تلك الخدمات.

ان قضية الزراعة والواقع الزراعي على كامل رقعة الوطن يجب ان ينظر اليها كقضيـة وطنية من الدرجة الاولى. وان تحظي بالرعاية التي لم تشهدها خلال العقود السابقة. وقد حان الوقت لهذا المجلس الكريم وللحكومة الموقرة ان يعقـدا العزم عـلى التصدي لقضيـة الـزراعـة والتردي الذي اصـابها للنهـوض بها فهي تمس الشريحة الواسعة من ابناء هذا الـوطن كما انها تمس بقاءه وكرامته وعليه يجب ان تكون المسألة الـزراعية فـوق المزاجيـات الحكوميـة وتقلبات السياسة.

وفي مجال التصدي للبـطالة المتعمقـة في المجتمـع الاردني والتي لا نعـرف حتى الان حجمها الحقيقي وهيكلتها واين تتركز. تطرح القضيـة الرزاعيـة نفسها كـاحد اكبـر المنـافـذ الكبرى للتعامـل مع قضيـة البطالـة بابعـادها الانسانية والوطنية الاقتصادية وعند الحديث عن البطالة وارتباطها بشـرائح واسعـة ومختلفة من فئات المجتمع الاردني علينا التمييز بين وجهين لهذه المشكلة.

الاول:ـ الوجه الديناميكي وهـو مرتبط بالتغيرات المستمرة في الوضع الاقتصادي والتي تستلزم حلولا انية تتولاهـا وزارة العمل والتي هي بمثابة حلول جراحية للمشكلة اذا ما اعتمدنا عليهـا واهملنا الـوجه الاخـر تعمقت البـطالـة وتجذرت.

والثـاني:ـ الوجـه الاستراتيجي والـذي يتمثل بوضه خطة استراتيجية متوسطة وبعيدة المدى والتي تضع حلولاً تتطلب تكافل جهات متعددة للتغلب عليها.

فبالاضافة الى المنفذ الزراعي بكل ابعاده التي طرحت سابقا فانه من الواجب اعادة النظر في جملة من المواضيع مثل:

١ ـ فلسفة التربية والتعليم الحالية وكيفية تـوجيهها وتحـويلهـا من الصبغـة التثقيفيـة الى الصبغة الاستثمارية. وبالتـالي تكون العمليـة التعليمية عملية استثمارية اقتصادية وذات بعد اجتماعي يتمثل بتنفيذ منظومة القيم والعادات والتقليد الاجتماعية السائدة.

هذا من أعمال

٢ ـ الاعـلام ودوره الايجابي في تـوجيـه وزيـادة الوعي عـلى كافـة المستويـات لتحقيق الاهداف التنموية المرجوه وهذا يتطلب اعلاما وطنيا وهادفا وذا هوية.

٣ ـ الارتبـاط الوثيق مـا بـين الـزراعـة والموارد المائية والتي تشير المعلومات التي صدرت عن وزارة المياه والري منذ امد طويل الى تفاقم هذه المشكلة واستفحالها في الاونة الاخيرة وعلى الرغم من التحذيرات المتكررة خلال السنوات السابقة لم تقدم الحكومات المتعاقبة رؤية واضحة لكيفية التعامل مع العجز المتوقـع اذا انه تحت ظروف ومعطيـات الزيـادة السكانيـة فانـه من المنطقي ان تكون الاولوية للاستهلاك البشري. وفي غياب سياسة واضحة لاستثمار وزيادة كفاية الموارد الحالية وايجاد موارد جديدة فانه من المتوقع ان تلبي الاحتيـاجات البشـريـة عـلى حسـاب القـطاعات الاخـرى واولها القـطاع الـزراعي والذي سيعاني من التراجع اذا لم توضح سياسة توفر رؤية مستقبلية واضحة في مجال قطاع المياه واستخداماتها المختلفة.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

ان ما خصصته الموازنة من اموال للانفاق على مشاريع البنية التحتية وهي مشاريع خدماتيه يضاف اليها ما خصص لصندوق المعونة الوطنية كـان من الاجـدى اقتصـاديـا ان تخصص الى مشـاريع انتـاجية في مجـالات الزراعـة الحرف والمهن اليدوية التقليدية والصناعات الـزراعية والصناعية والحرفية الصغيرة. وخاصة في الريـف والبادية. بغير ذلك تكون قد عمقنا جيوب الفقر ولم نساعد في تحويب هذه الفئة من مجتمعنا الى فئـة منتجـة اسـوة بـالـدول الاخـرى التي مـر اقتصادها بظروف مشابهة.

واكمالا للصورة يفترض ان يكون لدى دائرة الموازنة العامة معرفة دقيقة بـالمشروعـات ذات الصيغة الاستثمارية والتي تعطي مـردودا جيـدا لـلاقتصـاد الـوطني وتسـاهم في حـل المشكلات على المدى الطويل ومما يساعد عـلى التصدي لمشكلة البطالة وارثها في تفاقم جيوب الفقـر بطرق نـاجعة وجـود دراسات تشـير الى تكاليف المعيشة الحقيقية ومتطلباتها حيث تتوفر الوسائل لتقديم الحلول النـاجعة للفئـات التي تعاني من البطالة والفقر.

ويؤكـد الخبراء من خـلال مـلاحـظات واقعية ميدانية ودراسات ان الاراضي التي تزرع في منطقة الاغوار الوسطى مثلا تبلغ في احسن الاحوال مائة الف دونم (١٠٠,٠٠٠) يعيش منها وعليها وما يصاحبها من خدمات وعمالة ما بـين ٥٠ ـ ١٠٠ الف مواطن. بينـما المشاريـع الكبرى والتي اتجهت الدولة في الاونة الاخيرة الى دعمها وتشجيع الاستثمار فيها وعلى حساب احتياطنا من الموارد المائية. فان المشاريع كهذه اذا ما هدفت الدولة الى التوجه الحقيقي في حل مشكلة البطالة ودعم الزراعةكقطاع وطني، فانه بالامكان القول ان مشاريع كهذه يجب ان تكون قادرة على دعم عدد مماثل من الافراد من خلال توفير فرص العمل والانتاج الحقيقي، ناهيـك عن اثر هذه الممارسة في خلق مـراكز سكـانية وتجمعات بشرية في مناطق جديدة؟ مما يخفف من العبيء في الخدمات والاكتـظاظ السكاني عـلى

المراكز وما لذلك من اثر كبير على امننا الاجتماعي والوطني. وهنا نتساءل اين دور الاعلام الوطني الفاعل في طرح مثل هذه القضايا واعطائها الحيز الذي تستحقه؟

معالي الرئيس، حضرات النواب المحترمين

ان العمل السياسي المنظم بدون رؤية سياسية واضحة كالتي يمر بها بلدنا الان وما يحيط بنا من متغيرات اقليمية ودولية تفرض علينا طرح حقيقة اساسية وهي: ما هو نوع الاقتصاد الذي نريد؟ هل هو اقتصاد انتاج او خدمات وهل البرنامج الذي تشير الموازنة اليه والذي يمتد على مدلأ الاعوام من ١٩٩٢ ـ ١٩٩٨ قد بني على افتراضات ومعطيات حقيقية ام على عدة شواهد تفترض حصول ما قد لا يحصل. ومثال على ذلك ما تطرحه الموازنة من المؤشرات الاولية الاساسية الاقتصادية الاردني والتي تفترض زيادة في الناتج الاجمالي الحقيقي والمبنية على التوقعات في زيادة الانتاج الزراعي والصناعي وقطاع التدين وفتح الاسواق امام الانتاج الاردني والمبنية كما يقول خطاب الموازنة على اذا ما انتعش الطلب على المنتجات الاردنية وكان الانتاج الزراعي الاردني مافيا لتلبية احتياجات الاستهلاك المحلي ومتطلبات التصدير وحدوث انتعاش في الحركة السياحية فكان بالاحرى ان تحدد كافة معطيات هذا البرنامج المعتمدة على شواهد حقيقية وسياسية واضحة. اذ يحدد خطاب الموازنة بان موازنة العام القادم ٩٢ هي جزء من هذا البرنامج وبالتالي كان من الواجب اعطاء فكرة واضحة عن معالم هذا البرنامج تحدد مسارات الاقتصاد الاردني بوضوح وتوفر له الامكانيات الحقيقية بمعالجة اي خلل طارىء وليس تركه عرضة للتوقعات وللاحداث الطارئة.

معالي الرئيس

الاخوة النواب

ايمانا بدور القطاع الخاص في اقتصادنا الوطني، فانه لتنمية دوره الوطني ولتحفيزة للقيام بواجباته على احسن وجه يتوجب على الدولة دعمه وتوجيهه لتحقيق الاهداف التالي:

اولا:ـ ان يكون القطاع الخاص جزءا من الاقتصاد الوطني وليس اقتصاد فردي او مجموع افراد

ثانيا:ـ العمل على توزيع استثمارات القطاع الخاص مما يحقق العدالة الاجتماعية وذلك من خلال مراعاة العامل الجغرافي.

ثالثا:ـ توجيه الاستثمار في القطاع الخاص لايلاء الاهمية للصناعات التي تعمل على امتصاص البطالة والاعتماد على المواد الاولية وللاغراض التصديرية.

رابعا:ـ وضع الحوافز والتسهيلات التي تاخذ الطابع المؤسسي وليس امزجة صاحب القرار لدعم الصناعات الصغيرة والتي تحقق اعلى مردود اجتماعي لما لها من اهمية في تنشيط التجمعات الصغيرة وتفصيلها في الاطر المختلفة للاقتصاد الوطني، والذي سيؤدي بدوره الى تخفيف الاعباء عن صناديق الدعم الاجتماعية التي تعمل على الابقاء على مجموعات كبيرة خارج الدورة الاقتصادية بدلا من الارتباط بالاقتصاد الوطني.

هذه رؤية متكاملة ومترابطة لقضايا الاقتصاد الوطني الاردني الرئيسة تضعها الكتلة الدستورية اماكم ايها السادة النواب واعضاء الحكومة المحترمين على ان هناك عددا من القضايا التي نرى ان توليها الحكومة الموقرة عناية اكبر اهمها:

اولا:ـ مع تقديرنا الكبير للتوجه الاخير لوزارة التموين وتأكيدنا على ضرورة تفعيل دورها في حماية المقاطن من الاستغلال وحقه في الحصول على اساسيات الحياة بالسعر المنطقي الا اننا نلاحظ بان الموازنة لم تعطي الارقام الحقيقية التي تعكس التضخم الفعلي للاسعار وغلاء المعيشة وبالتالي لم تطرح اية اجراءات من شأنها الحد من تفاقم ارتفاع الاسعار (المقياس الحقيقي هو تاكل القدرة الشرائية للدينار) ان هذه القضية لها بعد انساني واجتماعي خطيران واصبحت تصيب قطاعات واسعة من ابناء هذا البلد فحري بالحكومة ان توليها العناية القصوى ونطالبها بالمزيد من المراقبة على الاسعار.

ثانيا:ـ الحد من الاستهلاك العشوائي للدوائر الحكومية لكثير من المواد وضبط انفاقها وايجاد جهاز للرقابة الاستهلاكية وتنمية الوعي لدى الجهاز التنفيذي ليساهم بدوره في تخفيض النفقات الاستهلاكية والتي لها اثر كبير في تخفيض العجز. (وهذا يمكن اضافته كعنصر حادي عشر من عناصر البرنامج الوطني للانعاش والتصحيح الاقتصادي صفحة ٣ من خطاب الموازنة).

ثالثا:ـ أ ـ دعم القطاع الزراعي بقصد الاستغناء عن العمالة الوافدة وتمكينه من دفع الاجور المناسبة لابناء البلد مما يسهم في معالجة البطالة ويوفر على الاردن الكثير من العملة الصعبة (والتي قد تصل الى ارقام خرافية).

ب ـ اقامة مشاريع التصنيع الزراعي حيث ان اسواقها في العالم تضاهي احيانا ان لم تكن افضل سوق الخضار الطازجة مما يسهم ايضا في معالجة البطالة (وهذا بند يمكن اضافته الى البنود المتعلقة بالبطالةالواردة في خطاب الموازنة الصفحة السادسة).

رابعا:ـ تعديل قانون الضمان الاجتماعي بحيث يحقق عدالة اكبر للمنتسبين اليه وذلك اما بتقصير سن التقاعد او بزيادة النسبة المئوية للراتب التقاعدي.

خامسا:ـ تعديل قانون اتحاد الجمعيات الخيرية واخضاع اليانصيب الخيري لرقابة ديوان المحاسبة وذلك لتحقيق الفوائد الاجتماعية بمفهومها الواسع التي قام الاتحاد وعلى اساسها وهي تنمية المجتمعات المحلية والمساهمة في سد الاحتياجات الاجتماعية والتربوية والتأهيلية وغيرها.

سادسا:ـ وضع حد للمحسوبية في التعيين للوظائف الحكومية العليا والدنيا والمتوسط وعدم احتكار الوظائف في بعض الدوائر الحكومية لفئات معينة من المجتمع (وهنا نخاطب الجميع نوابا واعضاء وحكومة)

كذلك يلاحظ ان نفس المجموعة من الاشخاص تتداول فيما بينها نفس المناصب منذ اكثر من عشرة اعوام مما خلق حالة من الاحباط الشديد لدى الكثير من الكفاءات الشابة واساء بشكل واضح الى الفرص المتكافئة وحق الشباب

في الترقي على اساس الكفاءة وهي مبادىء واضحة في روح الدستور ونصوصه ومؤكد عليها بالنص الصريح في الميثاق الوطني.

سابعا:ـ تجنب الاحالات المبكرة على التقاعد خاصة عندما يكون الضحية اشخاص عرفت فيهم المصداقية والكفاءة والاهلية للخدمة العامة.

ثامنا:ـ النظر في زيادة رواتب المتقاعدين القدامى حيث من غير الممكن عزل هؤلاء وكأنهم لا يتأثرون بقضايا التضخم رفع الاسعار وغلاء المعيشة وغيرها من اسباب المعاناة للحياة المعاصرة.

تاسعا:ـ تخفيض مدة خدمة العلم لسنة واحدة وترك مجال الخدمة العسكرية لمن يود الاحتراف سواءا في القوات المسلحة او في الاجهزة الامنية والربط بين الخدمة العسكرية والمجمعات الزراعية كالقيام بمشاريع زراعية انمائية واستصلاح الاراضي ضمن استراتيجية زراعية تسهم في حل جزيء للبطالة.

وبالختام : فاننا نثمن عاليا جهود الحكومة الرامية الى دعم ورعاية قواتنا المسلحة درع الامة وحامية الوطن، واجهزتنا الامنية التي تسهر على امن المواطن واستقرار الوطن. وندعو الى المزيد من دعمها وتطويرها حتى تقوم بالمهام الكبيرة في حماية الجبهة الداخلية وحقوق المواطن وحرياته وحفظ كرامته في اطار من العدالة والمساواة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، النائب الاستاذ عيسى مدانات.

السيد عيسى مدانات: معالي الرئيس، حضرات الزملاء النواب الافاضل هذه كلمة اتشرف بالقاءها نيابة عن حضرات الزملاء نواب التجمع الديمقراطي التالية اسماؤهم: معالي الاستاذ محمد فارس الطراونة والاستاذ فارس النابلسي، الدكتور حسن الشياب، السيد بسام حدادين، الاستاذ فخري قعوار، الاستاذ منصور سيف الدين مراد، واصالة عن نفسي.

بداية كلفني الزملاء ان انقل اليكم تأييدنا ودعمنا لخطاب الزميل الشيخ محمد العلاونة ومقترحاته الواقعية المتعلقة بالقضية الزراعية فنحن نضم اصواتنا الى صوته في هذا المجال.

لا يتضمن مشروع قانون الموازنة ١٩٩٢ وخطاب معالي وزير المالية المتعلق بالمشروع اية توجيهات او سياسات جديدة سواء في جانب الايرادات او الانفاق. وبعبارة اخرى يمكن القول ان لا تغيير في النهج الرسمي المتعلق بتوزيع الاعباء والنفقات على الشرائح الاجتماعية المختلفة. وعلى تأثيرات وانعكاسات الموازنة باعتبارها اداة الحكومة في تنفيذ سياساتها الاقتصادية والمالية والنقدية على واقع ومستقبل الاقتصاد الوطني وتطوره المستقبل. وساورد بعض الامثلة للتدليل على صحة ذلك:

١ ـ في مشروعي قانوني الموازنة لعام ٩٠ ولعام ٩١ كانت هناك مبالغة متعمدة في تقدير النفقات من جهة وتخفيض في قيمة الايرادات المقدرة من جهة اخرى بهدف ظهور عجز كبير يتخذ مبررا لفرض ضرائب جديدة غير مباشرة او زيادة نسبة الموجود منها. مثل ضريبة الاستهلاك والضريبة الاضافية ورفع اسعار

المحروقات وغيرها. وبالفعل فقد تراجعت النفقات الفعلية سنة ٩٠ عن مقدار النفقات المقدرة في المشروع بمبلغ ٧٢ مليون دينار. وفي سنة ٩١ تراجعت النفقات المقدرة بمبلغ ٣ ملايين دينار اما الايرادات الفعلية فقد زادت في سنة ١٩٩٠ عن الايرادات المقدرة بمبلغ ٥٠ مليون دينار وفي سنة ١٩٩١ زادت بمبلغ ٩٣,٥ مليون دينار ولهذا فلا نعتقد ان النهج الذي اختطه معالي وزير المالية في مشروع الموازنة لعام ٩٢ سيختلف عنه في السنتين السابقتين وسيستند على مبرر ضرورة مواجهة العجز في موازنة سنة ١٩٩٢ ١٠٧ مليون دينار كما هو محدد رسميا في المشروع او ٢٧٨ مليون دينار اذا لم نأخذ بمنطقة تسديد اقساط ديون قديمة من خلال استخدام ديون جديدة لهذا الغرض.. سيستند على هذا المبرر لاتخاذ اجراءات جديدة كفرض ضرائب ورسوم غير مباشرة او تقليص دعم السلع الاساسية او رفع اسعار المحروقات والمياه والكهرباء والخدمات كما جرى بتاريخ ١٩٩١/١١/٥ عندما تم فرض ضريبة الاستهلاك على سلع جديد.

٢ ـ في الوقت الذي لا يوجد خلاف بيننا وبين الحكومة الموقرة في المرتكزات والاهداف التي تدعو اليها كالعمل على ضمان نسبة من النمو في الناتج المحلي الاجمالي وزيادة معدلات الاستثمار الانتاجي، ومعالجة العجز الكبير في الموازنة والعجز في الميزان التجاري، وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات والحساب الجاري، وزيادة احتياطي البلاد من العملات الاجنبية والمحافظة على الاستقرار لسعر صرف الدينار، ومواجهة المديونية الداخلية والخارجية، فكل هذه التطلعات مشروعة وتحظى بدعمنا وتأييدنا ولكن الخلاف فيما بيننا وبين الحكومة يتركز في السياسات والاليات التنفيذية المتصلة بالايرادات التي يجب زيادتها على القادرين عليه والشرائح الاجتماعية التي ينبغي ان تتحملها، وفي طبيعة النفقات التي يجب توفيرها والجهات التي ستحرم منها.

وهنا ينبغي القول بصراحة ان هذه الحكومة شأن سائر الحكومات الاردنية المتعاقبة قد ركزت على زيادة الايرادات في الضرائب والرسوم غير المباشرة التي يضع عبؤها عادة وبصورة رئيسية على اصحاب الرواتب والاجور والمداخيل المتدنية والمحدودة وبالمقابل يجري التوسع في الانفاق الجاري، وفي نفقات البنية التحتية (المسماه في مشروع الموازنة بالانفاق الرأسمالي او التنموي) ولصالح الفئات والشرائح الاجتماعية الناشطة في القطاعات الحرفية والوسيطية ولتوضيح ذلك يتبين من دراسة الجدول رقم ٤ الايرادات ما يلي:

أ ـ ان ضريبة الدخل وهي الضريبة المباشرة الوحيدة المستحقة على الارباح قدرت سنة ١٩٩٢ برقم ١٠٤ مليون دينار اي اقل بعشرة ملايين دينار من الرقم الفعلي لسنة ١٩٩٠ اي ان واردها تقص ١٠,٥٪ عن قبل سنتين وهذه هي الضريبة الوحيدة التي لا تثقل كاهل من يتحملها ولا تنقص من مستوى معيشته الا ذلك الجزء البسيط منها المتحقق على موظفي الدولة.

ب ـ بينما زادت الواردات ٣٧ مليون دينار عن سنة ٩٠ والتي يتحملها عامة الناس وهي:

- الجمارك زادت ٣٧ مليون عن سنة ٩٠ و٢٤ مليون عن سنة ٩١.

- الضرائب الاخرى والرخص والرسوم زادت ٢٧ مليون دينار عن سنة ١٩٩٠ و٤ ملايين دينار عن ١٩٩١ واهم هذه الضرائب بند الضريبة الاضافية.

وبعبارة اخرى هناك اتجاه تنازلي لنسبة ضريبة الدخل من ١٤٫٤٪ سنة ٩٠ الى ١٢,٨٪ سنة ٩١ الى ١٢,٥٪ سنة ٩٢!!.

وهناك ارتفاع في الاهمية النسبية لبنود الايرادات من الضرائب غير المباشرة.

وكان من الممكن ان تكون حصيلة ضريبة الدخل اكبر لو لم تكن ثمة نصوص تشريعية باعفاء دخول عديدة منها:

- اعفاء فوائد السندات والودائع والارباح الراسمالية.

- الاعفاءات الكبيرة التي نص عليها قانون تشجيع الاستثمار وتتجه النيه لزيادة هذه الاعفاءات كلما جرى تعديل لقانون الاستثمار (ومعروف انه جرى تعديل هذه القانون اكثر من ست مرات منذ عام ١٩٧٣).. بينما تقتضي المصلحة العامة توفير مناخات الاستثمار الملائمة بدلا من الاعفاءات الضريبية الضرورية وغير الضرورية.

وكان من الممكن ان تكون حصيلة ضريبة الدخل افضل بكثير لو بذلت وزارة المالية ودائرة ضريبة الدخل جهودا اكبر في رصد المكلفين المتهربين من اصحاب الدخول العالية، وفي التحديد الدقيق لما يترتب عليهم من ضرائب والحزم في تحصيلها والكف عن مكافأة المتهربين بالسماح لهم بتقسيط الجزء القليل مما يترتب عليهن من مبالغ فعلية!.

وهناك بند من ضريبة الدخل هام ورئيسي تصر الحكومة على ان تصم اذانها من الاستماع لما يجب اجراءه فيه، وهو اجراء متبع لدى جميع الدول ويقضي بفرض ضريبة دخل على ارباح الاردنيين المتأتية من استثمارات وودائع خارج الاردن!؟ وبالرغم من عدم توفر ارقام معتمدة عن هذه الودائع الا ان بعض المختصين في القطاع المالي يقدرونها بما لا يقل عن ثلاثة الاف مليون جنيه استرليني. وكلها تتقاضى فوائد وبسبب انهاء باسماء غير مقيمين في البلدان المودعة فيها، فانها لا تخضع لضريبة في تلك البلدان.. ومن الواجب والبديهي لمعرفة حدود هذا القطاع ان يبادر البنك المركزي باصدار قرار يكلف المواطنين الاردنيين بالاعلان عن قسمة ودائعهم الاجنبية مثلما يكلف المواطن الاردني المقيم في وطنه بالاعلان عن دخله السنوي!!.

معالي الرئيس! حضرات الزملاء النواب الافاضل!

من دراسة الجدول رقم (١) وهو خلاصة الموازنو لبنود الايرادات والنفقات يمكم استخلاص الملاحظات التالية:

مجموع النفقات الجارية ٩٤٠ مليون دينار منها ٢٦٤ مليون دينار هي نفقات الجهاز المدني اي بنسبة ٢٨٪ ومنها ٢٧٢ مليون دينار هي نفقات الجهاز العسكري اي بنسبة ٢٩٪ وبالرغم من تقديرنا التام لاهمية الجيش والامن العام في حماية الوطن والمواطن، الا ان هذه النسبة مبالغ فيها. والاصل والاتجاه الذي يجب ان تتخذه موازنة النفقات هو زيادة نفقات الجهاز المدني الذي يمثل اداة الخدمات التي يتطلب الشعب ويحتاجها في مجالات التدريب والتأهيل المهني، وخدمات الانتاج الزراعي ورفع مستوى الخدمات الصحية للفقراء وخاصة في الظروف المعيشية الصعبة التي تتزايد حدتها كما ونوعا على اوسع اوساط الجماهير الشعبية بسبب الغلاء والبطالة وارتفاع سوية التعليم التي يرافقها ارتفاع طبيعي في التطلعات المعيشية الاعلى.. وما لم تعطي هذه الناحية المزيد من التخصيصات غي الموازنة فانها قد تشكل خطرا داخليا على الامن لا يقل عن الخطر الخارجي!.

وكان من الممكن تلبية هذا التوجه لو ان الحكومة كانت جادة في خدمة عامة الشعب اظهرت الموازنة الجارية وفرا مقداره ١٦٦ مليون دينار حول النفقات الرأسمالية التي كانت اولى بالحكومة ان تتدبر تمويلها بالقدر الذي توفره المنح والقروض وكذلك من تأجيل اقساط القروض الخارجية التي خصص لها في موازنة النفقات الجارية ١٣٥ مليون دينار.

واننا في الوقت الذي نؤيد فيه تخفيض عجز الموازنة الا اننا نؤكد ان ذلك يجب ان لا يتم عند طريق سلاح ذي حدين موجهين لفقراء الناس احدهما زيادة الضرائب غير المباشرة وثانيهما انقاص الخدمات الضرورية التي تحتاجها عامة الناس.

وهنا لا مفر من مطالبة الحكومة الموقرة بتبيان العجز الفعلي في الموازنة وليس العجز بعد تخفيضة بالقروض بالخارجية وتخفيض النفقات الرأسمالية بما يتناسب مع الايرادات الذاتية المقدرة وليس احتساب المنح والمساعدات والقروض كجزء منها.

ومن دراسة الجدول رقم ٣ اجمال النفقات ١٩٩٢ او بدون الدخول في الارقام التفصيلية يمكن استنتاج معالم السياسة المالية الرئيسية بصورة أوضح بذكر المقارنة التالية:

أ - خصص لوزارة الخارجية ١٠,٥ مليون دينار وخصص لوزارة الزراعة مثلا ١٠,٣ مليون دينار بما في ذلك النفقات الرأسمالية لوزارة الزراعة! ومن الواضح ان وضعنا الحالي، وهو استمرار للماضي يتطلب عناية اكثر وتخصيص نفقات أعلى لخدمات وزارة الزراعة للمزارعين وخاصة ان خطاب العرش وتصريحات السلطة التنفيذية خلال العشر سنوات الماضية تكرر الحديث عن «العناية بقطاع الزراعة» وتغيب هذه العناية بدون ترجمة فعلية اذ ان العناية الحقيقية هي النفقات المخصصة وليست كلمات النوايا!!

ب - وبالمثل نلاحظ ان وزارة الاعلام خصص لها ما مجموعة ١٢,٥ مليون دينار اكثر من مخصصات وزارة الزراعة ايضا بينما خصص لوزراة الشباب ٤,٣ مليون دينار لكن هذا لا يمنع من لفت النظر الى ان ما تقوم به الحكومة من جباية لضريبة التلفزيون يصل الى ما يقارب الستة ملايين دينار، لا تتلقى مؤسسة الاذاعة والتلفزيون منها سوى النزر اليسير، الامر الذي يحول دون تأدية هذه المؤسسة لدورها في التوجيه الاعلامي وفي دعم الفنان الاردني والاعمال الفنية الاردنية.

ولعل المجلس الكريم والحكومة الموقرة

يوافقان على الرأي بان الشباب في المدارس والجامعات والمعاهد والعاطلين عن العمل منهم في بيوتهم وعددهم على الاقل ربع سكان البلاد، ويمثلون ميدانا خصبا لاحتمالات التلاعب والانحراف والتفجير ولذلك فان العناية بهم تستحق رقما اعلى مما هو مخصص بمشروع الموازنة.

وهنا لابد من مطالبة الحكومة باعادة النظر بدور ومناهج المؤسسات التعليمية المتوسطة والعالية (المعاهد والجامعات) كي تهتم بالمسافات التي تخدم حاجات التنمية الوطنية بدلا من ان تخرج في كل عام ما يزيد عن ٣٠ الف باحث عن عمل ثم لا يجده فيضاف هؤلاء الى جيش العاطلين عن العمل.

ولقد ورد في مشروع الموازنة ان مجموع التمويل ١٩٩٢ هو بحدود ٢٨٧ مليون دينار ولكن دون ان يقترن ذلك بوضع مشروع شامل ومتكامل لحل المشاكل الاقتصادية الملحة التي يعاني منها الاردن كمشاكل البطالة المتفشية في مجتمعنا وبمستويات خطيرة تزيد عن ٢٥٪ من حجم القوى العاملة وما يرافق ذلك وينجم عنه من تفاقم مشكلة الفقر التي تقض مضاجع حوالي ٤٠٪ من شعبنا ويزيدها تفاقما تصاعد الاسعار لمستويات تزيد كثيرا عن اية زيادات في مستوى الرواتب والاجور المنخفضة اصلا.. وهم بالمناسبة على فقرهم وضنك عيشهم - من المحسوبين كونهم يتقاضون رواتب واجورا.. فاذا كان هذا حال المحسودين فليت شعري كيف يكون حال الحاسدين ممن لا رواتب لهم ولا اجورا؟

ونلاحظ في باب النفقات الرأسمالية والانمائية ان هذه النفقات وخلافات للمفهوم المحاسبي الذي يعني زيادة في قيمة الموجودات المنتجة وزيادة في العائد منها لا علاقة لها في معظمها بالمصروفات الرأسمالية وتنفق في الواقع على مشاريع البنية التحتية التي يمكن للاقتصاد الوطني الاردني ان يستغني عن بعضها (مبنى الجوازات الجديد الذي تثار حوله التساؤلات بعض الابنية والطرق، بعض مشاريع الري، اجهزة الحاسوب وغيرها) هذا اضافة الى ان التوسع في الانفاق على مشاريع البنية التحتية غير المنتجة شأنه ان يحدث عجزا اكثر في الموازنة ويزيد من المديونية الداخلية والخارجية!.

ونشير بهذه المناسبة ان السياسة المالية مازالت تعاني من تضخم وانحياز التوظيف المالي في القطاع الخاص بصورة خاصة، ليتركز في منطقة عمان. على حساب استمرار التخلف والبطالة في المحافظات والالوية. وتصحيح مثل هذا الخلل لا يتم الا بوضع سياسة مالية وضريبية وتشجيعية تؤمن تنامي التوظيف الصناعي والزراعي بصورة متوازنة بين الاقاليم وللاسف فان مشروع الموازنة لسنة ٩٢ قد خلا من تحقيق هذا المبدأ.

ولهذا فاننا نطالب الحكومة بتوجيه الصناعيين واصحاب رؤوس الاموال للتوجه للريف الاردني لاقامة صناعاتهن والمساهمة بتشغيل العنصر النسائي في الريف الاردني.

وهذا لا يحتاج الى توجه حكومي جاد بهذا الاتجاه كما نطالب بتنفيذ فكرة السدود التجمعية. التي تخلق قرى زراعية وتساهم في دعم الثروة

الحيوانية وتساهم كذلك في تخفيف الهجرة من الريف الى المدن.

ونود ان نلفت النظر ايضا الى اننا كنا قد طالبنا اثناء مناقشة قوانين الموازنات السابقة بتقديم موازنات المؤسسات المستقلة كجزء من الموازنة العامة وكان المجلس قد اقر هذا التوجه ولكن للاسف الشديد فان الحكومة لم تفي بهذا الغرض.

ولذا فاننا نكرر الطلب بالحاح لتلافي هذه الثغرة في مشاريع مقبلة.

معالي الرئيس! حضرات الزملاء النواب الافاضل!

ورد في خطاب معالي وزير المالية حديث عن برنامج وطني للانعاش والتصحيح الاقتصادي وكان معالي وزير المالية قد اعلمنا في خطابه لمشروع ميزانية ١٩٩١ عن برنامج تصحيح اقتصادي خماسي للفترة من ١٩٩١ - ١٩٩٥، وبحيث تكون موازنة ١٩٩١ لسنة الاساسي فيه.

واليوم يبلغنا معالية نفسه بوضع برنامج جديد سياحي سماه «البرنامج الوطني للانعاش والتصحيح الاقتصادي للفترة من ١٩٩٢ - ١٩٩٨، وبحيث تكون سنة ٩٢ هي سنة الاساس!؟.

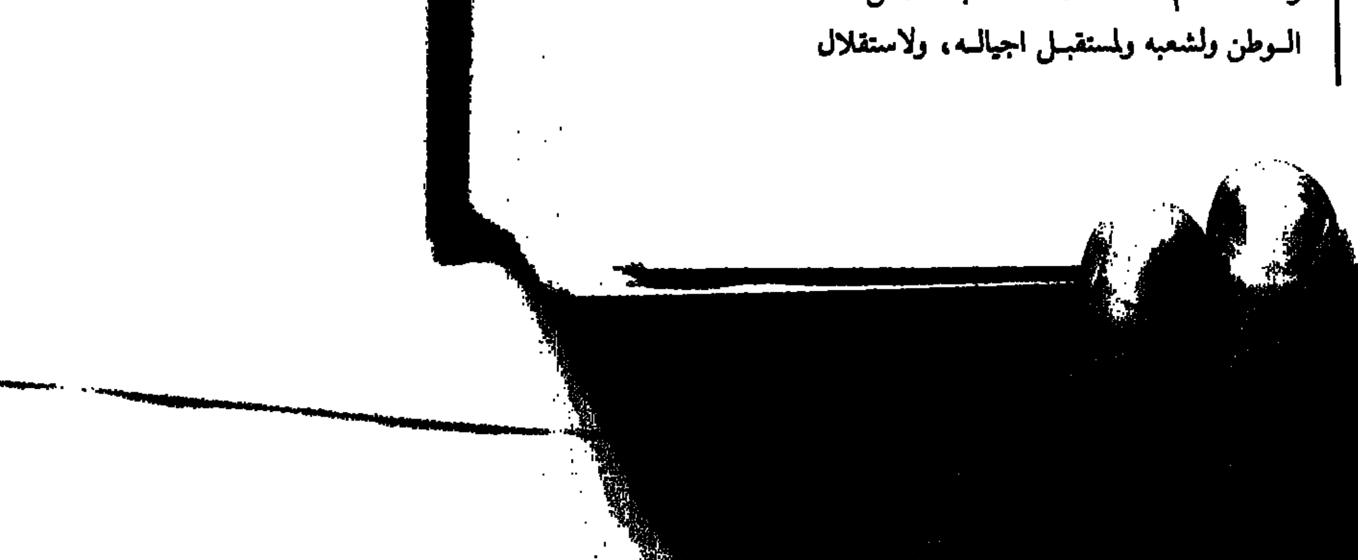
وفيما يبدو ان علينا ان ننتظر في الموازنة القادمة مشروعا اخر عشريا ربما.

لم يعلمنا معاليه عن السبب الذي دعاه للتخلي عن برنامجه القديم كما لم يفسر لنا كيف يطلق على برنامجه السياحي «البرنامج الوطني» في وقت جرى اعداده في غرف موصدة لم يشارك في مناقشته واعداده وتوجهاته ايه جهات او فعاليات اوفئات او نقابات او هيئات وطنية او شعبية التي يهمها احداث التصحيح الاقتصادي الحقيقي!؟.

معاليه اكتفى بالتنسيق مع ما اسماه بالمؤسسات الدولية التي هي بالطبع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي!! وهناك شك كبير في اضفاء صفة الوطنية على مثل هذه المؤسسات التي كانت سببا في احداث تفجرات اجتماعية وطنية (وهذا وصف حقيقي اي وطنية) في العديد من بلدان العالم الثالث وفي عدادها بعض البلدات العربية وبينها الاردن في نيسان عام ١٩٨٩.. ولا نرغب في ان تتكرر تلك الاحداث في بلادنا وفي الواقع وفي رأينا فانه يصح ان يسمى هذا البرنامج برنامجا وطنيا في حالة واحدة.. اذا قصد منه ان يكون وطنيا بالنسبة لمصالح الدول الصناعية التي ترسمه بوطنية مخلصة من جانبها لبقاء اسواق الدول وبينها الاردن مفتوحة لسلعها ولخدمة العمالة في بلدانها فهو وطني بهذا المعني!!

معالي الرئيس.. حضرات الزملاء الافاضل!.

اننا ندرك ان هذه الاستنتاجات سوف لا تغير من واقع الموازنة المقدمة لهذا المجلس الجليل.. وندرك ايضا انها لن تكون كافية لركب قانون الموازنة المقرر له ان يجاز، وكما هو بصورة الاستعجال وقبل نهاية هذه السنة، ولكننا نقدم هذه الملاحظات باخلاص لهذا الوطن ولشعبه ولمستقبل اجياله، ولاستقلال



ارادته وحريته على امل ان تكون موضع اعتبار جدى خلال سنة ٩٢ لتضمين التغيرات التي تقتضيها هذه الاراء في موازنات السنوات القادمة لتصبح بحق برنامجا وطنيا ينتمي لوطنية الاردن.

والسلام عليكم

معالي رئيس المجلس: شكرا لكم، وارجو ان اذكر جميع الاخوة النواب والاعيان والحكومة ورؤساء الدوائر والصحفيين ان غداء العمل بانتظارهم وترفع الجلسة لمدة نصف ساعة.

وهنا رفعت الجلسة لمدة نصف ساعة ثم عادت بعدها للانعقاد.

استئناف الجلسة

معالي رئيس المجلس: النصاب مكتمل ونستأنف الجلسة، الاستاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي:

بسم الله الرحمن الرحيم

يشاركني في هذه الكلمة النائب الاستاذ حسين مجلي.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،،

السادة أعضاء مجلس النواب المحترمين،،

باسم الله .. باسم الحق والعروبة،،

مرة أخرى نقول أن خير مناسبة لمناقشة الحكومة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والتنمية والتضخم والبطالة والمديونية والسياسة العامة هي الموازنة العامة.

فالموازنة هي التي تعبر عن مفاهيم الحكومة وخططها وأفكارها وخطواتها في كل هذه المجالات، من هنا وما دامت مناقشة الموازنة العامة تطرح بالضرورة مناقشة الحكومة في كل هذه المجالات، فاننا وقبل الدخول في مناقشة مشروع قانون الموازنة نرى التأكيد على ما يلي:

١ . من المستحسن في رأينا أن تكون الموازنة من وضع الحكومة الجديدة التي نناقش موازنتها لكي تعبر الموازنة عن مفاهيم الحكومة وخططها الاقتصادية والاجتماعية وعن أفكار الحكومة وخطواتها المتعلقة بالتنمية ومكافحة التضخم ليتاح لنا مناقشة الحكومة التي وضعت الموازنة. أما الآن فاننا نناقش موازنة من وضع حكومة أخرى سابقة.

٢ ـ ان الموازنة أي موازنة، لأي دولة تطرح سياسة الحكومة المتعلقة بالتنمية. وبمناسبة مناقشة مشروع قانون الموازنة للدولة لعام ١٩٩٢ الذي يطرح مشكلة التنمية في الأردن نقول للذين يعتقدون ان بامكان الدول الصغيرة أن تحقق نمواً اقتصادياً حضارياً، نقول، على هؤلاء أن يصحوا من هذا الحلم، لأن من حقائق هذا العصر أن أي كتلة صغيرة، لا يمكن أن تعيش بكرامة، في هذا العصر، عصر الدول الكبيرة والتكتلات العملاقة. وعلينا أن نفكر بمناسبة مناقشة الموازنة، ان الدولة القطرية في كل الوطن العربي، فشلت في المحافظة على استقلالها الحقيقي، وفشلت في أن توجد قاعدة اقتصادية، وفشلت في أن تحل المشكلة

القومية الكبرى مشكلة فلسطين، وفشلت في أن تنتقل مع المنتقلين الى عصر التكنولوجيا. وعندما نأتي للقضية الاقتصادية، نرى أن الدولة القطرية لم تنتقل ولا خطوة واحدة نحو التوحد، أو التكامل، أو التضامن الاقتصادي، وعلى العكس عندما نتذكر مؤتمر القمة في عمان عام ١٩٨٠، وما حلمنا به، بعد تلك القمة من امكانيات اقتصادية كبيرة، نتذكر أن النظام العربي أجهض الأحلام الاقتصادية التي عولت عليه خلال شهور وليس سنوات وأورثنا المديونية التي نعاني منها اليوم.

٣ ـ ان عدم تغطية الموارد للنفقات الضرورية اللازمة، يُعبر عنه عادة بالعجز في الميزانية، ويُشكل هذا العجز، عنصرا دائما ومزمنا في ميزانيتنا، وبالنسبة للأردن، فان الحقيقة التاريخية تقول بدوام اعتماد الاقتصاد في الأردن على الموارد الخارجية، فدولة الأردن منذ نشوئها وحتى الآن، تعتمد على المعونات أو الديون، وقد كانت هذه المعونات والديون اما بريطانية أو أمريكية أو عربية، والذي لا يدرك هذه الحقيقة أو يتجاهلها يكون كمن يحرث في البحر.

بعد هذه المقدمة العامة ننتقل الى خطاب الموازنة موردين عليه ما يلي:

أولاً: يؤكد خطاب الموازنة، ان الحكومة قد قامت بوضع برنامج وطني للانعاش والتصحيح الاقتصادي للفترة ١٩٩٢ ـ ١٩٩٨ لضمان «استئناف النمو الصحي والمستمر الذي يوفر مزيدا من فرص العمل ومعالجة الاختلالات الداخلية والخارجية وتخفيف أعباء خدمة الديون الخارجية» وان موازنة ١٩٩٢ قد تم اعدادها على هذا الأساس.

وكنا نتمنى لو أتيح لمجلس النواب فرصة الاطلاع على هذا البرنامج للمشاركة في مناقشته قبل اقراره. ومهما يكن من أمر هذا البرنامج فاننا نعتقد انه كان من الواجب بحثه في مؤتمر اقتصادي وطني ومن ثم يعرض على مجلس الأمة لمناقشته واعتماده. وبرأينا لابد أن يحدد البرنامج الاقتصادي الجديد، في مضمونه وأبعاده، توجهات الانفاق العام، وأن يتناول كذلك تحديد مساحة القطاع العام في الاقتصاد الوطني وتعريف أبعاد نشاطه ودوره في الانتاج وطبيعة وظيفته التنموية، وهذا يتطلب اعادة النظر في سياسة الانفاق الحكومي، ومراقبة جميع أبواب النفقات العامة وأولوياتها. ان الانطلاق الاقتصادي لا يمكن أن يترك لعفوية القطاع الخاص، وانما يقتضي ايجاد قطاع عام قائد وقادر ليتحمل مسؤوليته في خطة التنمية، ومشكلة البطالة المرهقة لوطننا لا يستطيع حلها القطاع الخاص انما القطاع العام هو الأقدر على حلها، فالقوات المسلحة مثلا يمكن أن تكون الأداة الأساسية القادرة على حل مشكلة البطالة في الأردن باعتبارها القادرة على استيعاب العاطلين عن العمل، وتحقق بنفس الوقت أمن الأردن الوطني والقومي.

باعتقادنا أن العاطلين عن العمل حتى لو جندوا جميعا غير كافين لسد حاجات الأمن

الوطني والقومي.

ان بناء القوات المسلحة قيادة وتنظيما وتدريبا وتسليحا يمتص مشكلة البطالة في الأردن.

ان زيادة حجم التشكيلات العسكرية البرية والجوية والبحرية، وزيادة حجم الوحدات الادارية والفنية والتعليمية التي تشمل المعاهد والمدارس التعليمية والمهنية والتخصصية، الذي ينعكس بالتالي، على زيادة حجم القوات المسلحة كلها، يمتص مشكلة البطالة ويلغي وجودها وعلى فرض انه لدى الأردن أربع فرق من القوات المسلحة، فلماذا لا تزاد هذه الفرق لتصبح ست فرق مثلا؟ لماذا لا يزاد عدد الفنيين من المهندسين والطيارين وغيرهم من أصحاب الكفاءات العلمية، الذين تستدعي وجودهم ضرورات التقدم العلمي في عصر التكنولوجيا والأسلحة المعقدة والالكترونية، ان هذا يستدعي وجود شباب مدرب ومؤهل يستطيع استيعاب الأسلحة المعقدة الحديثة لمواجهة التقدم التكنولوجي المعادي.

اننا لا نستطيع مواجهة التقدم المعادي التكنولوجي الا بشباب متعلم مؤهل يتوفر لديه التعليم الأكاديمي لاستيعاب الأسلحة الحديثة، ورفد القوات المسلحة بشباب متعلم قادر.

لماذا لا تعمل القوات المسلحة في بناء التنمية في الوطن؟ لماذا لا تعمل في بناء السدود والجسور والمستودعات والطرق والزراعة، ان كل ذلك يمتص مشكلة البطالة في الأردن.

ثانياً: لم يخرج مشروع الموازنة عن اطاره التقليدي لمدة سنوات خلت، والتطور النوعي لا يكون بزيادة الانفاق الرأسمالي، أو برفع الايرادات الحكومية، ذلك أن تقييم الانفاق العام، بما في ذلك انفاق المؤسسات العامة، وبلورة سياسة انفاق واضحة في هذا الشأن ترفع من كفاءة هذا الانفاق وتضعه في مساره الصحيح، هو من الأمور المهمة والواجبة التي تنسحب على موضوع الاصلاح الاداري، ورفع سوية الادارة الحكومية، وزيادة القدرة الانتاجية للمرافق العامة، وخلق فرص عمل منتجة، والتخفيف من الروتين، وتغيير النظرة الى العمل العام وتعزيز جسور الثقة بين القطاعين العام والخاص، بما يكفل توفير مناخ استثماري ملائم.

ثالثاً: هناك ضرورة لوضع ثوابت لسياسة الاقتراض الخارجي، بحيث يقتصر الاقتراض على المشاريع الانتاجية المجدية، والقادرة على اعادة دفع الأقساط والفوائد، وبالرجوع للميزانية نجد انه لا زالت سياسة الاقتراض غير واضحة، كما أن منطوق الفقرة (ج) من المادة (٤) من مشروع قانون الموازنة يجعل الاقتراض الخارجي مبررا اصلا دون مراعاة استخدامات مثل هذا الاقتراض، أو دون وضع محددات او معايير واضحة تشكل الضوابط اللازمة على عملية الاقتراض. وهنا نتساءل: هل اتعضت الحكومة أو استفادت من دروس الماضي القريب؟

رابعاً: ان برنامج التصحيح والانعاش، يستند أول ما يستند، الى زيادة الاستثمارات،

وارتفاع نسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي، والواقع، أن تحقيق هذا الهدف، لا بد أن تصاحبه اجراءات وسياسات تحدد دور الحكومة وتوجهها في زيادة هذه الاستثمارات، ومما يجدر ذكره في هذا الصدد انه يتوافر للحكومة أدوات استثمارية مباشرة كأموال المؤسسة الأردنية للاستثمار ومؤسسة الضمان الاجتماعي وغيرها، والتي لابد من استخدامها لتعزيز هذا التوجه واستعماله كحافز لتحريك الاستثمار الخاص وتسارع نموه بهدف زيادة قدرات الاقتصادي الوطني الانتاجية وتحقيق درجات متزايدة من الاكتفاء الذاتي المالي والاقتصادي.

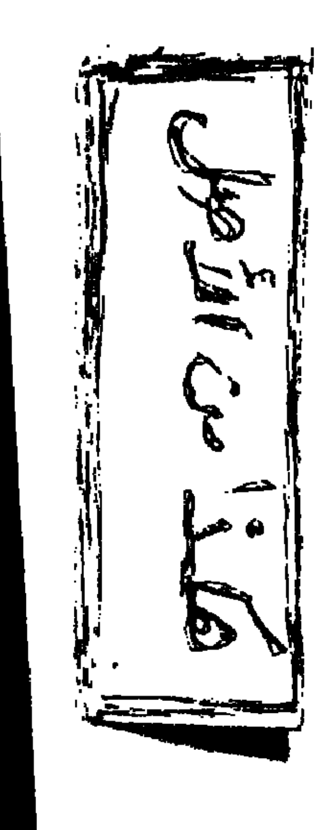
خامساً: لقد سعى مشروع القانون الى زيادة ملحوظة في النفقات الرأسمالية بغية انعاش الفعاليات الاقتصادية وزيادة فرص العمل المتاحة، الا انه يلاحظ أن هناك نسبة ملموسة من هذه المخصصات المقترحة أُدرجت لغايات اللوازم والمركبات والمعدات والآلات والأجهزة والدراسات، يضاف الى ذلك الزيادة الملموسة في النفقات الأخرى قياسا على ما كانت عليه في العام الماضي، ومن الواضح أن عملية شراء هذه المواد لا تؤدي الى خلق فرص عمل محلية، اضافة الى انها تفضي الى زيادة في النفقات الجارية للسنوات القادمة.

سادسا: اننا نطالب الحكومة بسرعة التحرك لحماية العاملين من أبناء الأردن في الخارج والترويج لليد العاملة الأردنية في الخارج واعطاء هذا الموضوع الأهمية القصوى التي يستحقها.

ان الترويج لليد العاملة الأردنية في الخارج اجراء في غاية الأهمية، ويستحق الكثير من العناية والتركيز من خلال تفعيل برنامج التعاون الفني والتأكيد عليه. ولابد في هذا المجال أن تنشأ وحدة ادارية مهمتها السعي لزيادة الطلب على اليد العاملة الأردنية في الخارج وللاسهام بصورة فعالة في معالجة مشكلة البطالة، ويمكن أن تكون هذه الوحدة مؤسسة مستقلة أو ضمن وزارة الخارجية أو وزارة العمل.

سابعاً: اننا نطالب الحكومة الاسراع في دعم القطاع العام والرأسمالية الوطنية المنتجة، والوقوف ضد مد الرأسمالية الطفيلية، والفساد، كما نطالبها بدعم جميع السلع الاستهلاكية الأساسية والخدمات من (تعليم، وصحة واسكان وتموين)، ونطالبها بربط الأجور بالأسعار، بحيث ترتفع الأجور مع كل زيادة في الأسعار، لانقاذ الأسر الفقيرة من الغلاء الذي يسحقها، ونطالب بوقف استيراد السلع الترفيهية لمدة خمس سنوات على الأقل، كما نطالب الحكومة بأن تراجع علاقات الأردن وارتباطاته مع صندوق النقد، والبنك الدولي، ومجموعة الدائنين التي تقف للأردن على الباب، بذهنية التخلص من هذه الالتزامات، لا بذهنية أن مطالب الدائنين والبنك الدولي قدر لا مفر منه.

ثامناً: وأخيراً، يلاحظ على مشروع الموازنة أنه بالغ في أعباء الضرائب غير المباشرة، وهي الضرائب التي يقع عبؤها الأكبر على الفقراء وذوي الدخل المحدود، والفئات الاجتماعية التي تقع تحت خط الفقر، وذلك من



خلال فرض ضرائب جديدة على الانتاج الصناعي المحلي من قبل الحكومة، وهذا يتضح من خلال تقدير الايرادات المحلية في مشروع الموازنة بمبلغ (٢٧٥) مليون دينار، مقابل (١٥٠) مليون دينار في موازنة العام الماضي، أي بزيادة مقدارها (١٢٥) مليون دينار مرة واحدة.

ومع ادراكنا الكامل بأن المصدر الأساسي لمالية الدولة، هو جيوب أبنائها، الا أن الجيوب الخالية لا يمكن أن تشكل المصدر المطلوب، خاصة وأن هناك العديد من أصحاب الجيوب المتنفخة لا يشاركون في الحمل، ويعتبرون الوطن بقرة حلوباً لهم ومجرد فندق للسكنى.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته.

السيد عيسى الريموني:
معالي الرئيس..
حضرات النواب..

ازمات الوطن لا تحل بالعقلانية والفهم الصحيح لابعادها ووضع الحلول الناجعة لتطويقها، ولقد اصبح كل شيء متوقف على نضج وعينا وادراكنا لمخاطر الازمة الاقتصادية، وعلينا ان ننهض من كبوتنا دون ابطاء نقف خلف قيادتنا الرشيدة. يحدونا الامل بان الاردن سيظل صامدا، وحل مشاكلنا ليس مستيحلا لانه لا يتطلب عمل الكثير من الاشياء الصحيحة، بل مجرد التوقف عن عم الاشياء الخاطئة، ان التباكي على الاطلال لا يفيد احدا ولابد من وضع النقاط على الحروف:

اولا: الوضع العام: كثير من الاشياء في الاردن في حاجة الى تغيير حقيقي.. ويجب ان لا نمل هذه الكلمة لان التغيير هو المستقبل ومن يرفض التغير لا مستقبل له. والاردن له مستقبل وقادر على اجتياز واقعه والاستمرار في طريقة، وسوف يكون عليه ان يجرف في طريقة اي قوى مهما كانت تقف حجر عثرة امام التغيير ومواكبة العصر، وعناصر التغيير المطلوبة كثيرة.. تغيير في سلوكيات المجتمع وانماط معيشته.. تغيير في كل ادوات الانتاج وسلوكياته وانماطه.. فالانتاج الزراعي في حاجة الى هزة بعد ان اصبح نموه عاجزا عن ملاحقة النمو السكاني.. وانتاجنا الصناعي يجب ان يخدل العصر ولايتم ذلك الا بادخال المزيد من التكنولوجيا المتطورة على الروتين البيروقراطي المعيق.. والخدمات في حاجة الى نقلة نوعية.. كي تصبح كافة الخدمات متوفرة. التعليم عندنا هو الاخر بحاجة الى عملية جراحية لان التعليم هو الجسر الموصل للمستقبل. وصناعة الانسان تستلزم اعادة النظر في مناهجنا وعليه فان الموقف يقتضي شجاعة الصراحة والمواجهة وليس هناك وقت نضيعه في معسول الوعود والاماني الخادعة والفرصة ما زالت امامنا.. واذا لم نقتنصها وندخل بالاقتصاد الاردني الى افاق جدية. فان الخوف ماثل ونقف امام طريق مسدود.

ثانيا: من ايسر الامور في قضايا الوطن التشخيص والتنظير، فهناك منذ عام ١٩٨٩ وحتى الان بيادر كبيرة من الملفات والتنظيرات والمقالات والتحليلات حول ازمتنا المستفحلة وحتى الان لا يوجد خطوة واحدة من الحل العملي لهذه المشكلات بالرغم من وصول ووجود اكثر من ثلث مجلس النواب في مواقع القرار.

معالي الرئيس...
حضرات النواب..

ان ما يحدث على الساحة الاردنية من ازمة عام ١٩٨٨ وحتى الان يثير الكثير من علامات التعجب. فالموازنة العامة تعاني من عجز متراكم. والمديونية الداخلية والخارجية في تصاعد، والدينار يتعرض للتذبذب والبطالة تتزايد والأسعار تتفاقم. وعلى الرغم من الاعلان عن وجود برنامج للتصحيح الا ان الباب مازال مفتوحا لسياسات الاقتراض والترحيب بالمساعدات الخارجية وكأننا لا نتعلم من اخطائنا او اننا لا نريد ان نتعلم.

لا خلاف على ان العجز في الموازنة العامة لاى دولة امر طبيعي.. لكن الاصلاح الاقتصادي المنتظر يتطلب اولا قبل كل شيء التخلص او التحرر نهائيا من «الفكر الاقتراضي او ظاهرة الترحيب بالمساعدات والمنح الخارجية» فالعصر الحالي هو عصر المبادرات والكفاءات وضبط النفس والاعتماد على الذات، الا اننا ابتلينا والعياذ بالله بحلول المتواكلين الذين يرون في القروض والمساعدات اسهل وسيلة تخرجهم من مأزقهم عابثين باثار تصرفاتهم هذه على اجيالنا القادمة.

معالي الرئيس...
حضرات النواب...

لقد طالعت موازنة عام ١٩٩٢ ووجدت ان فلسفة واهداف وتوجهات هذه الموازنة لا تختلف في جوهرها واساسياتها عن تلك التي اتسمت بها مشاريع الموازنة السابقة. واذا كانت موازنة ١٩٩١ قد تحدثت عن برنامج اقتصادي للسنوات ١٩٩١ ـ ١٩٩٥ فان مشروع موازنة ١٩٩٢ يشير الى برنامج وطني للانعاش والتصحيح الاقتصادي للسنوات ٩٢ ـ ١٩٩٨ ولكن بدون ان يذكر قانون الموازنة اسباب التغيير هذا لكننا نفهم ضمنا ان صندوق النقد الدول يقف وراء هذه الحكمة الجديدة.

في تقديري ان مسألة عجز الموازنة قد وصل فيما يبدو الى طريق مسدود بمعنى ان جميع قوانين الموازنة للسنوات الماضية اكدت ان الاردن لا يستطيع حل هذه المشكلة بالاعتماد على ذاته وانه لا مفر بالتالي من اللجوء الى الحل السحري المتمثل في المساعدات الخارجية (سواء كانت منح او قروض) وكيف يمكن للاردن ان يحل المشكلة المديونية وقد بلغت اكثر من ثمانية مليارات من الدولارات عدا من الفوائد المترتبة عليها.

برنامج التصحيح الاقتصادي صاغة لنا صندوق النقد الدولي لمساعدتنا على حلا الازمة المتمثلة بعجزنا عن تسديد ديوننا الخارجية لكنه لا يقدم في الحقيقة حلا لهذه المشكلة فالخلل في مدفوعاتنا الخارجية بتفاقم.. ورغم انتقالنا من برنامج تصحيح الى برنامج اخر. وخوفي ايها الاخوة ان نستمر في دوامة تصحيح برنامج التصحيح.. ببرنامج تصحيح جديد.. وهكذا دواليك الى ما لا نهاية مع تقديرنا لظروف هذه الوزارة التي تدافع عن ميزانية ليست من صنعها ولكنها بحكم المسؤولية مضطرة للدفاع عنها علما باننا ندرك ان هناك عدد كبير في هذه الوزارة يشاركنا تحفظاتناوملاحظة بعض السلبيات على هذه الميزانية.

ثالثا: قضية الاصلاح الاداري

منذ سنوات طويلة ونحن نسمع عن خطط لاصلاح الادارة. دون ان تجد هذه الخطط طريقها الى التنفيذ ولقد قلنا مرارا ان الشعارات بلا تنفيذ لا قيمة لها. وقلنا ان افضل اسليب النجاح الاداري هو وضع الانسان المناسب في المكان المناسب وان لا تفصل المواقع تفصيلا للاشخاص وان يتم وضع سياسة ثابتة في هذا المضمار تضع حدا لسيطرة الشللية والفئوية التي طالما عاثت فسادا.

رابعا: القطاع الزراعي:

لا يبدو في الافق نهاية لمأساة هذا القطاع الذي كان في الماضي مفخرة هذا البلد فطوال السنوات الماضية ونحن نسمع عن وجود خطط لزيادة مساحة الاراضي الزراعية او العمل على زيادة الانتاج او الوسع في الاستثمار الزراعي، وبقي الامر برمته معلقا بين القول والعمل. ان استسلامنا امام عشوائية التخطيط والتنفيذ يعني اننا نسير بهذا البلد نحو كارثة حقيقية لماذا لا نبادر مثلا الى توزيع الاراضي الزراعية على الخريجيين او المهتمين بميدان الزراعة ونقدم لهم التسهيلات الضرورية؟.

خامسا: الغلاء

هناك مزيد من الغلاء الحالي والغلاء القادم على الطريق طالما بقيت اوضاعنا دوت تصويب حقيقي، فمستويات الاسعار عالية جدا في حد ذاتها وهي شاملة فلم يعد هناك شيء رخيص، حتى ولو كان منتجا محليا وبمحتوى استيرادي منخفض بما يوحي بان جنون الغلاء ورفع الاسعار قد اجتاح كل زاوية في هذا البلد.

ان الزيادة الهائلة في الاسعار من شأنها ان تثقل الاعباء المعيشية التي تتحملها الشريحة المتوسطة والفقيرة في مجتمعنا الاردني ومن شأنها ان تدفع باعداد جديد من المواطنين الى ما تحت خط الفقر. وربما يفيد التذكير بما قلته امام هذا المجلس في العديد من المناسبات بان الغلاء والسلام الاجتماعي هما على طرفي نقيض فليتنا نهتم بسلامنا الاقتصادي والاجتماعي ذاك الاهتمام الذي نعامل به سلامنا الدولي والاقليمي.

سادسا: البطالة

ظاهر البطالة وصلت عندنا الى الخط الاحمر، ففي الوقت الذي تتزايد فيه اعداد خريجي الجامعات والكليات والمعاهد تزايدا تصاعديا ربما لا يتناسب مع احتياجات خطط التنمية في البلاد وسوق العمل الاردني تتزايد معدلات البطالة بشمل واضح وملموس حتى وصلت الى رقم قياسي الامر الذي يؤكد ان مسألة البطالة باتت خطرا يهدد الامن الاقتصادي والاجتماعي والا بماذا نفسر ازدياد معدل الجرائم في البلاد ايها السادة؟.

سابعا: الوضع السياسي

اننا نعلم بان الاعباء المفروضة على بلدنا والمسؤوليات الملقاة على عاتقة في هذه الظروف ثقيلة جدا ومرهقة ولذا لابد من حشد كافة الجهود وتضافر جميع الامكانات والفعاليات لتوفير المستوى المطلوب من القدرة والطاقات الذاتية لتتمكن من اجتياز المرحلة الصعبة. ونواجه المتغيرات المتلاحقة بموقف جماعي يضمن

حماية مصالحنا من الضياع في دوامة الصراعات الدائرة تارة باسم النظام الدولي الجديد واخرى تحت شعار اعادة ترتيب الاوضاع الدولية.

اذن فالواجب والمصلحة الوطنية يفرضان قيام تعاون وطيد بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وكذلك بين القيادة والقاعدة لنتمكن جميعا من تجاوز المرحلة العسيرة والاعداد لدخول المستقبل بقوة وعزم واصرار واقتدار وحتى نتمكن من مواجهة مؤامرات الامبريالية والصهيونية وندعم اهلنا في الارض المحتلة في صراعهم البطولي ضد الاحتلال الاسرائيلي.

معالي الرئيس...

حضرات النواب...

قلوبنا تقطر دما على ما وصلت اليه الاوضاع العلابية والعلاقات العربية العربية فالخلافات العربية كانت سببا فيما حل بنا من كوارث واننا نتطلع بامل لعودة التضامن العربي سلاحنا الفعال في مواجهة المؤامرات والنكبات وفي هذا السياق نناشد الدول الشقيقية ان تبادر الى دعم الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية في معركة السلام الحالية وان يتحقق التنسيق كذلك مع سوريا ولبنان.

وفي هذه اللحظات فاننا نتوجه الى شعب العراق الشقيق بالتحية النضالية وهو يعيش محنته، ونرفه هنا صوتنا ونقول: ارفعو الحصار عن العراق واطفال العراق ولتتوقف على الفور سياسة الانتقام ضد هذا البلد العربي الأبي.

معالي الرئيس..

حضرات النواب..

في الاونة الاخيرة بدأنا نسمع عن مؤامرة امبريالية جديد تحاك ضد الشقيقة ليبيا، واننا اذ ندين بشدة كافة الاجراءات والاستفزازات الامريكية البريطانية ضد الشقيقة ليبيا لندعو العربالي اخذ العبر من نتائج اختلافاهم في حرب الخليج فيبادروا الى تجسيد شمولية التصدي ضد الاعداء حتى لا نقول ونحن مطأطئي الرؤوس اكلنا يوم اكل الثور الابيض.

معالي الرئيس...

حضرات النواب...

انه قدر الاردن ان يكون ارض الرباط والصمود في وجه اعتى هجمه صهيونية امبرالية واصبح واجب علينا وعلى اخوتنا العرب ان نوفر لهذا البلد كل مستلزمات الصمود في وجه العدو الصهيوني المتربص بنا وبوطننا. وحتى لا يجد العدو ثغرة ينفذ منها الى صفوفنا فاننا مدعوون جميعا للحفاظ على وحدتنا الوطنية والعمل على تقويتها وترسيخا.

واننا في ذات الوقت نتطلع الى مواصلة بناء وتقوية قواتنا المسلحة الاردنية واجهزتنا الامنية درع الوطن والامة في ظل القيادة الهاشمية الحكيمة.. واخيرا نتوجه بالتقدر الى شعبنا الاردني الذي واجه المحن والتحديات بالصبر والصمود والتضحيات وسيظل الاحتياطي الاكبر لتحقيق الطموحات ورأس المال المتدفق بالعزم والثبات حيث انتصر في كل المحن والحصار ووقف المساعدات.

سنواصل المسيرة متسلحين بالصبر لانه رفيقنا الابدي الذي جابهنا به كل المخاطر

الداخلية والخارجية وانتصرنا عليها وسننتصر باذن الله في المستقبل.

سيدي الرئيس

ولا يفوتني من خلالك ان اشكر سيادة الشريف زيد بن شاكر في هذه المناسبة واستغلها لاقدم لسيادته باسم اهالي جرش وباسمي خالص الشكر على القرار السديد الذي اعلنته الحكومة قبل ايام، تلبية مطلب قدمت فيه عشرات المذكرات وهو انشاء محكمة بداية في جرش فالف شكر.

اما مطالب لواء جرش فلن اتحدث بها لانها كثيرة وسأمليها من خلال المجلس الى دولة الرئيس.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، النائب الاستاذ عبدالكريم الدغمي.

السيد عبدالكريم الدغمي:

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه الكلمة باسمي شخصيا ونيابة عن الزميل النائب الدكتور ذيب مرجي

معالي الرئيس، الاخوة النواب المحترمين

تأتي مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة للدولة لعام ٩٢ بعد الازمة الاقتصادية الخانقة التي مر بها اقتصادنا الوطني جراء ازمة الخليج والتي انعكست علينا بحالة من الركود شمل جميع القطاعات الاقتصادية، كما تأتي هذه الموازنة منسجمة مع برنامج التصحيح الاقتصادي الموافق عليه من قبل صندوق النقد الدولي، هذا البرنامج الذي ينعكس بالدرجة الاولى على ذوي الدخل المحدود والمتدني والفقراء الذين يشكلون بالنتيجة اغلبية جماهير هذا البلد.

واسمحوا لي ايها السادة ان ابدي الملاحظات التالية:

اولا - الايرادات

هنالك مبالغة في تقدير الايرادات المحلية مقارنة بالموازنات السابقة، رغم اننا مازلنا نعاني من حالة الركود الاقتصادي، وان صدقت هذه الارقام فانها لا تعني الا زيادة الضريبي وذلك في غياب حالة النمو، فضريبة الدخل المقدرة لهذا العام ٩٢ تزيد على ١٤ مليون دينار عن الضريبة المقدرة في موازنة ٩١ والضرائب الجمركية تزيد بحوالي ٤٣ مليون دينار عن عام ٩١ والضرائب الاخرى تزيد حوالي ١٢ مليون دينار وعوائد الرخص تزيد حوالي ١١مليون دينار عن عام ١٩٩١.

ان هذه التقديرات تؤدي حتما الى زيادة في الاسعار سيتحمل وزرها اوسع الاوساط الشعبية وستنعكس بالضرورة على تدني القدرة الشرائية لذوي الدخل المحدود الى ان ينخفض مستواهم المعاشي، فيصبحون ضمن شريحة ذوي الدخل المتدني وسيزداد عدد الفقراء الذين يشكلون الان حسب الاحصائيات الرسمية قرابة ثلث السكان، وكذلك فان هذه التقديرات ستؤثر على مستوى ومعدلات الاستثمار في ظل انخفاض مستوى الطلب المحلي، ودليلنا على ذلك هو توفر هذا الكم الكبير من الودائع في البنوك المحلية مع ضعف الطلب على الاقتراض

لغايات الاستثمار، واننا نحذر من ان استمرار هذه الحالة ستودي برأسمالنا الوطني الى البحث عن مواطن اخرى للاستثمار خارج البلاد، وهو الامر الذي سيزيد المسيرة الاقتصادية تعقيداً وضرراً ولننظر الى غيرنا من الدول التي تئن تحت وطأة برامج صندوق النقد الدولي، فلنا منها عظة، فالسعيد من اتعظ بغيره، والشقي من اتعظ بنفسه، فاتقوا الله بشعبنا يا علماء المال والاقتصاد، ولتعذرونا في جهلنا لما تخططون!

ثانياً: المديونية العامة للدولة:

ان فوائد القروض الخارجية الواردة في وثيقة الموازنة تبلغ ١٣٥ مليون دينار وتبلغ اقساط القروض الخارجية ١٤٦٫٥ مليون دينار وبذلك تصبح خدمة الديون الخارجية ٢٨١٫٥ مليون دينار، وهذا المبلغ المرتفع يزيد على ٢٥٪ من تقديرات الموارد المحلية في وثيقة الموازنة وبشكل نسبة مرتفعة جدا من اجمالي الناتج المحلي، وهذا يعني بالنسبة للوضع الاقتصادي بشكل عام مؤشر خطير جداً.

اضف الى ذلك ان خدمة الدين الداخلي تصل الى حوالي ٦٣ مليون دينار، وهذا يعني ان خدمة الدين العام بثقة تصل الى ٣٥٥ مليون دينار وهو ما يقارب من ثلث النفقات المقدرة لعام ١٩٩٢، وعليه فان زيادة العبء الضريبي الذي اشرنا اليه في ملاحظاتنا الاولى والذي سيدفعه فقراء هذا الشعب مخصص اساسا لخدمة المديونية العامة التي تراكمت على مدى السنين بسبب سوء السياسات الاقتصادية والذي اثرى المسؤولين عن هذا السوء وانتفخت جيوبهم وكروشهم.. نجد ان هذا العبء يدفعه بالنتيجة جمهورنا الشعبي من موظفين وجنود وصغار الكسبة، والعمال والمزارعين وكافة فئات المحرومين في هذا الوطن.

وبنفس الوقت الذي نشكو منه من مآسي المديونية الخارجية على اقتصادنا الوطني، وعلى مستوانا المعاشي لا زلنا نرى في هذا المشروع ما يزيد عن ٢٥٨ مليون دينار قروض خارجية بالاضافة الى ٢٧٥ مليون دينار منح خارجية، وبذلك تشكل القروض والمنح الخارجية حوالي ٤٢٪ من موارد الموازنة، وتشكل القروض لوحدها ما نسبته ٢٠٪ تقريبا من اجمالي الموارد، ويلاحظ ان الزيادة المتوالية في الانفاق العام تحافظ باستمرار على عجز الموارد المحلية عن تغطية النفقات الجارية، كما تحافظ على دور كبير للموارد الخارجية من قروض ومنح.

ان شكل الانفاق العام ومصادر الموارد المكونة للموازنة تبقى اقتصاد البلاد معتمدا بشكل رئيسي على الموارد الخارجية، وهو الامر الذي انعكس بقوة في النهج الاقتصادي والاجتماعي الذي اودى بالبلاد الى الازمة الحادة التي ما زلنا نعاني منها.

ثالثا: النفقات

يبدو ان قدرنا في جميع موازناتنا ان نزيد الانفاق، فلو نظرنا الى الموارد والمحلية في العامين السابقين وهذا المشروع لرأينا الزيادة الواضحة في هذه الايرادات فمن ٧٤٤ مليون دينار عام ٩٠ زادت الى ٧٩٦ مليون دينار عام ٩١ والى ٨٣٢ مليون دينار في وثيقة ١٩٩٢ الحالية، ولكن رغم هذه الزيادات فان هذه الموارد بقيت ادنى من النفقات الجارية، وهو الامر الذي يدفع

بالدولة للاقتراض الخارجي للمساهمة في تغطية النفقات الجارية، والذي يبقى على اعتماد النفقات الانمائية بشكل كبير على الاقتراض الخارجي والمنح، وهو امر يشكل خللاً في موازنتنا واقتصادنا لابد من حله عن طريق ترشيد النفقات الجارية وايجاد توازن موضوعي بين الموارد المحلية والنفقات الجارية واذا كان الجواب على ان زيادة النفقات الجارية هو نتيجة لرفع رواتب الموظفين، فاننا نؤكد ان الزيادة موجودة بنسبة تزيد عن ٣ ـ ٤٪ عن موازنة عام ١٩٩١ بعد استثناء زيادة رواتب الموظفين، كما ان التعلل بان زيادة النفقات الجارية تؤدي الى تحسين الاداء الحكومي كما يقول معالي وزير الماليةفقول لا ينسجم مع بلد ينفذ برنامج تصحيح اقتصادي، علاوة على ان تحسين الاداء الحكومي تحكمه امور اخرى غير النفقات، نحن في غنى عن مناقشتها الان من جهة اخرى.

تلكم هي ملاحظات عامة عن مشروع موازنة ٩٢ تشير الى فشلها في احداث التوازن الاقتصادي المطلوب في البلاد، وسأشير فيما يلي الى ملاحظات اخرى تتعلق ببعض السياسات الاقتصادية الواردة في خطاب الموازنة

اولا البطالة

يؤكد خطاب الموازنة ان موازنة عام ١٩٩٢ تتجه الى زيادة في المشاريع الانمائية التي تخلق فرص عمل وتساهم بالتالي في حل مشكلة البطالة، ونحن نرد عليه بما يلي: ان مقولة المشاريع المولدة لفرص العمل هي مقولة فارغة من محتواها وهي لا تزيد عن سراب يحسبه الظمآن ماء، وقد كثر ترددها هذه الايام مع ازدياد حدة البطالة ويبدو ان البعض يتعمد ترديدها مع علمه بفراغ محتواها فالغرض التي تحققها المشاريع ايها الاخوة تنفذ عن طريق اجهزة حكومية متكونة اصلا وممتلئة بالعاملين او عن طريق شركات المقاولات والمتكونة ايضا وبها كفايتها من العاملين، وان وفرت فرصاً للعمل فتكون محدودة جداً بعد ان يقاسمهم الوافدين على هذه الفرص، تأثيرها على البطالة كتأثير الطير على البحر عندما يشرب منه، لذلك ارجو ان نقلع عن هذه المقولة التي يستاء منها ابناء شعبنا العاطلين عن العمل، ولنفكر جدياً بحل هذه المشكلة، وارجو ان اوضح ان الحكومة السابقة قد وضعت في برنامجها وبعد الدراسة العميقة لمشكلة البطالة بعض الحلول القصيرة الاجل والطويلة الاجل، والتي لم نر في هذه الموازنة او خطاب الموازنة شيئا منها، الامر الذي يجعلنا نعتقد ان الذين يتحكمون في رسم سياساتنا الاقتصادية ويخططون لها، لا تعنيهم هذه المشكلة، لانهم لم يخرجوا خارج اطار مصالحهم واستشاراتهم الشخصية ومصالح محاسيبهم وشركائهم، واني اجزم بانهم لا يعرفون معاناة هذا الشعب، ولا يفكرون بقضية الامن الاجتماعي التي طالما حذرنا من ان امتداد ازمة البطالة قد يخلّ بامننا الاجتماعي ـ لا قدر الله ـ عندها لن تنفعنا الحلول الانية والاجتهادات المزاجية ايها العلماء.

ان الثلاثماية وستة الاف وظيفة ايها السادة لن تحل ازمة البطالة ويعلم واضعوا الموازنة ذلك، فعدد الذين يتخرجون في عام ١٩٩٢ سيزيد عن هذا العدد وسنبقى نواجة نفس المشكلة في الاعوام القادمة

هذا من الاصل

سيدي الرئيس، سادتي الزملاء

ان ازمة البطالة ليس من الصعب علينا حلها لو وجدنا الارادة السياسية الحقيقية للحكومة، اي حكومة لمواجهتها بشكل جدي وليس بشكل نظري خطابي، ولنا بسيادة الشريف رئيس الحكومة الذي نقدره كبير الامل في تبني هذه المشكلة كاولوية اولى لمشاكلنا الداخلية، وبدل ان يغرق الوزراء المختصون في تصريف الشؤون اليومية لوزاراتهم فانني اناشد سيادته ان يكثف اجتماعاتهم وان يدعى الى هذه الاجتماعات كافة الخبراء الاقتصاديين على شكل لقاءات او مؤتمر وطني موسع تتمخض عنه توصيات حقيقية قابلة للتنفيذ واقول حقيقية اعني بها ليست نظرية، ولا اريد ان ابين اجتهادي ورأيي في هذه الحلول الان لاننا لسنا بصددها، ساكتفي بالاشارة الى ان تقنين خدمة العلم بصورة غير هذه الصورة وعلى غرار ما يسمى «بالتجربة الكورية» كفيل بحل هذه المشكلة وتحطيم الحاجز النفسي لدينا وهو الحاجز الذي يمنعنا من العمل في بعض القطاعات، ودليلي على ذلك وجود ٣٠٠ الف عامل وافد في البلاد جميعهم يعملون مما يدل على وجود فرص العمل.

صندوق التنمية والتشغيل

ان الكلام عن صندوق التنمية والتشغيل يرتبط ارتباطا وثيقا في الكلام عن البطالة، لانه وجد اصلا لمعالجتها ولو بشكل جزئي، ولكنني اعتقد ان هذا الصندوق جرى تحجيمه لانه ولد في غير المكان الطبيعي المخصص له اصلا، فبد ان يكون هذا الصندوق دائرة مستقلة ترتبط بوزارة العمل المختصة دون سواها بمعرفة حجم القوى العاملة في السوق ومعرفة حجم البطالة وانواعها، جرى تجييره بشكل تعسفي ليكون ضمن وزارة التخطيط وبنك الانماء الصناعي ويصبح دائرة تحكمها البيروقراطية الادارية والتخبط، وغياب المنهج الصحيح وخطة العمل، ولا ادل على ذلك من فشله في الوصول الى العاطلين عن العمل وتشغيلهم وانظروا ايها الاخوة الى مقدار القروض الممنوحة منه خلال العام المنصرم ١٩٩١ التي لا تزيد عن ٢٠٪ من موجوداته!

ويذكر معالي وزير التخطيط كم تحاورنا حول هذا الصندوق وطلبنا منه العمل على نقله الى بيته الطبيعي ـ وزارة العمل ـ ولا زلنا نطالب دون جدوى، لان سوء القصد وغياب الارادة السياسية متوفران والحمدلله. ولكن ثقتي بسيادة الشريف في ان يتبنى هذا الموضوع الهام ايضا ثقة عالية واتمنى ان تأتي ثمارها في المستقبل القريب.

معالي الرئيس، الاخوة النواب المحترمين

ازعم ان هذا الصندوق لو كان ذراعاً من اذرع وزارة العمل بالتعاون مع الذراع الاخر القوي فيها «مؤسسة التدريب المهني» ومؤسسة الضمان الاجتماعي لاستطاع ان يحرز نتائج ايجابية عن طريق ايجاد المشاريع الانتاجية الصغيرة في المحافظات والالوية وتشغيل الخريجين بها، لا اريد التفصيل والاطالة عليكم، فلو تكلمت بالتفصيل لاحتاج الامر الى وقت طويل لسنا بصدده الان. ولكن يكفيني شهادة خطاب العرش السامي في هذا الموضوع الذي اشار اليه الخطاب السامي بنفس

الكلمات.

صندوق المعونة الوطنية

اعتقد على ضوء ما ذكرنا في بداية حديثنا ان خط الفقر سيرتفع، وهذا يقتضي من صندوق المعونة ان يعيد النظر في سياسته وتوجهاته، فبدل الانتظار في المكاتب حتى يأتي الفقراء اليهم وتتكون معاملات تحتاج الى مئات التواقيع والمراجعات، اقترح مبدئيا ان ينتقل الصندوق الى الفقراء في مواقعهم، والاحصائيات عن الفقر والفقراء في كافة المناطق متوفرة لدى الصندوق ولدى وزارة التنمية الاجتماعية، وبهذه النقلة، نكون قد تقدمنا ولو خطوة نحو معالجة ما يمكن معالجته من الفقر المتزايد.

التخاصية وبيع القطاع العام

تشير سياسات وزارة المالية الى ضرورة بيع اسهم القطاع العام في بعض الشركات والمؤسسات بحجة انها ستستثمر في مشاريع اخرى، وقد سمعنا هذا الكلام منذ زمن ومنذ ان بدأ الحديث عن الخاصية، ولكننا لم نر ولم نسمع عن مشروع جديد سيتم وضع قيمة ما يباع من الاسهم به، الامر الذي يدلل على ضعف الحجة المشار اليها، وتحقيق مكاسب ومصالح لاشخاص فاضت ارصدتهم عن الحد المعقول ولكنهم لا يشبعون الأ بعد ان يبيع هذا الشعب الفراش والغطاء الذي ينام عليه، واعرف يا معالي وزير المالية ويعرف الجميع من هم الذين يشترون هذه الأسهم، فلو كانت جماهير الشعب التي تشتري ولا نبسنا ببنت شفة لما تكلمنا بحرف واحد، ولكننا نرى انك بدأت عهدك بالبيع باحدى المؤسسات يملك فيها القطاع العام اسهماً الى احد زملاءك الوزراء! مبروك!

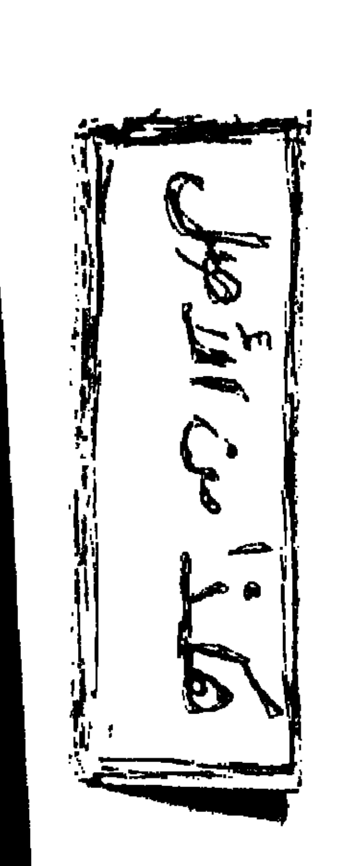
معالي الرئيس، الزملاء الافاضل،

اننا نرى ان لا يباع اي شيء من اسهم الحكومة الى القطاع الخاص، الا اذا كانت حصيلة البيع ستذهب سلفا الى مشروع استثماري جاهز ذو جدوى اقتصادية يحقق مردوداً اكيداً لخزينة الدولة، اما القول المجرد عن الاستثمار في امور اخرى لا زالت في عالم المجهول، فقول مردود لم نعد نثق به او نصدقه.

الخزينة والشركات الكبرى

بدل ان تقوم وزارة المالية بزيادة الضرائب على الشركات الكبرى الرابحة، نجدها، وخلافا للقانون تطالب بشطب ٥٠٪ من الضريبة على كمية الفوسفات المصدرة الى استراليا وهو الاعفاء الذي اهدر على الخزينة سبعة ملايين ونصف المليون دينار في هذا العام المنصرم ١٩٩١ وذلك عن طريق استعمال سلطة مجلس الوزراء في الاعفاء بتنسيب من معاليه استناداً لقانون تحصيل الاموال الاميرية!

وماذا اقول عن شركة مصفاة البترول الاردنية؟ التي لا يحق لها ان تزيد ارباحها عن نسبة معينة في قانون امتيازها قانون الامتياز يحدد النسبة، اخشى ان اخطأب الرقم، ولكنني اذكر انها ١٦٪ من رأس المال، لنجد اتفاقية بينها وبين وزارة المالية نيابة عن الحكومة على رفع هذه النسبة - خلافا للقانون - وبعد رفع النسبة تتقاسم المصفاة والخزينة الخزينة الزائد عن ذلك بنسبة ٥٠٪ لكل منهما! الامر الذي ادخل الى



شركة المصفاة خلال عام واحد ملايين تزيد عن الثمانية من دم هذا الشعب، وكل خفايا وملابسات هذا الامر موجودة لدي في ملف خاص، سارسل منه نسخة الى سيادة رئيس الوزراء وسأرسل منه نسخة الى ديوان المحاسبة ونسخة الى النائب العام ونسخة الى لجنة التحقيق البرلمانية في هذا المجلس الكريم لنرى كيف يتم هدر المال العام وليحاسب المسؤول عن ذلك.

معالي الرئيس، الزملاء الكرام

ان هذه الاعفاءات المخالفة للقانون تذكرني بحادثة طريفة حصلت قبل ايام ارجو ان يتسع صدركم جميعا لسماعها، كنا نجلس في احدى غرف هذا المجلس، كنت استمع لزميل من هذا المجلس الكريم عن مقولة جديدة في وزارة العمل يرجو الزميل وارجو ان لا تكون صحيحة وتقول المقولة: «ان ملاحقة عامل وافد لعدم دفعه الرسوم القانونية هو مظهر غير حضاري» وكان والله بمحض الصدفة يجلس معنا في نفس الجلسة مواطن جاءنا من احدى القرى النائية كان قد حصل على الفي دينار قرض من صندوق المعونة الوطنية منذ ثلاثة سنوات - وهي التي تسمى - مشاريع التأهيل - وانه اشترى مطحنة صغيرة لطحن الحبوب، ولكن مشروعه فشل ولم ينجح فباع المطحنة بنصف ثمنها وخسر بها، ولكن موظف الضريبة يلاحقه ويريد ان يحصل منه ضريبة عن ثلاثة اعوام ويشدد عليه بل ويرفض منه ابراز بعض الاوراق الرسمية الثبوتية منه المتعلقة بالبيع والغاء الرخصة ويطلب تدخل النواب لمساعدته لدى الضريبة.

فارجو ايها الاخوة ان تنظروا الى هذا المضحك المبكي في بلدنا، اعفاءات بالملايين للشركات الكبرى، وملاحقة لاحد مقترضي صندوق المعونة الوطنية، فهذه الملاحقة هي المظهر الحضاري اللائق بنا! اما تحصيل الرسوم من الوافدين ومن الاغنياء عن تشغيلهم الوافدين فامر غير حضاري ويجب الاقلاع عنه.

الزراعة

لا يحق لي ان اتحدث بالزراعة بعد ان تحدث معالي الزميل الفاضل المهندس محمد العلاونة وانني اؤيده بكل ما تفضل به واضيف نقطة واحدة، ان مصنع رب البندورة التي قررت الحكومة الاسبق واكدت الحكومة السابقة على انشائه لخدمة مزارعي الشمال ما زال يتعثر بسبب غياب القصد وبسبب العمد الذي يمارسه معالي وزير التخطيط.

فكلي امل بسيادة الشريف ان يقيم هذا الصمنع ويحل عقدة هؤلاء المزارعين المساكين، لان وزير التخطيط لن يقيم هذا المصنع اذا كان حسب ارادته فانا اعلم ذلك.

تفعيل دور ديوان المحاسبة

ان ديوان المحاسبة باعتباره الرقيب على اجهزة الدولة في صرفها للمال العام حسب القوانين والانظمة، يحتم علينا ان نتطلع الى تطوير قانونه بحيث يكون له دور اكثر فاعلية في المحاسبة والرقابة وان نعطيه الحق في اصدار القرارات المانعة للصرف في بعض الاحيان، ويجب ان يتوسع دور الديوان ليشمل المال العام

في اي مؤسسة كانت، وان الشكوى الموجودة في تقريره لعام ١٩٩٠ جديرة بالنظر وقد استغربتها ذلك ان البنك المركزي الاردني يمنع الديوان من ممارسة دوره على البنك في الرقابة على المال العام الذي يحويه البنك المركزي الذي اوصلنا الى هذه الحالة السوداء وارجو ان يكون للديوان مثل هذا الدور في البنك المركزي والجامعات الحكومية وكل المؤسسات التي لا يدخل بها الان، فان كان هنالك عجز تشريعي فالمطلوب هو تعديل التشريع كما قلنا لتوسيع صلاحيات الديوان ودائرة رقابته على المال العام.

الموازنة العامة للدولة
وموازنة السلطات المستقلة

ان تقديم مشروعات الموازنات للمؤسسات العامة المستقلة في الدولة مع مشروع قانون الموازنة العامة للدولة هو امر ضروري لتحديد مقدار الايرادات العامة للدولة وانفاقها العام كذلك ورغم ان هذا المجلس الكريم كان قد طلب ذلك منذ نشأته وفي نهاية عام ١٩٨٩ وفي كل موازنة الا ان هذا الطلب يتم اهماله عمداً من قبل وزارة المالية متعللة بالقول ان القانون يعطي الحق لمجلس الوزراء لتصديق موازنات هذه المؤسسات!

ان التشريع ايها السادة يمكن تعديله، ولو كانت وزارة المالية جادة في ذلك لتقدمت بمشروع قانون معدل يسمح لها بتقديم موازنات المؤسسات العامة المستقلة مع الموازنة العامة للدولة الى مجلس الامة الذي من حقه الدستوري ان يبسط رقابته على السياسة المالية للحكومة في كافة مجالاتها، وما هذا الابتعاد بتلك الموازنات الا انتقاص من وظائف هذا المجلس وواجباته، وحتى لو كانت قوانين هذه المؤسسات تقضي تبصديقها من مجلس الوزراء، فان ذلك لا يمنع تقديمها الى البرلمان ليقول رأيه فيها الى ان يتم تعديل القانون بهذا الاتجاه، راجيا ان اشير الى ان مشروع قانون الموازنة الذي نناقش الان لا يصل الى ٥٠٪ من واردات ونفقات الدولة اذا ما نظرنا نظرة شمولية الى الموزنة العامة للدولة التي يجب ان تكون بشكل مستمر منسجمة مع مبدأ الشمولية.

ان الذين يجردون بالفلس والقرش والدينار خزائن بنوكهم وشركاتهم وارصدتهم وممتلكاتهم الخاصة، غير عاجزين عن اعداد موازنة شمولية للدولة، تعالج كل الاختلالات الاقتصادية، وتعالج المديونية، وتواجه الفقر والبطالة مواجهة حقيقية، وتتصدى لكل المشاكل التي تواجه فئات المحرومين والفئات الاقل حظا، اللهم اذا قصدوا ذلك لا ان يضعوا لنا موازنة تزيد من غنى الاغنياء وتعمق فقر الفقراء وتوسع الهوة بين من يملكون ومن لا يملكون. .

ان برنامج التصحيح الاقتصادي، كما يقول العالمون بامور الاقتصاد يحتاج الى «شد الاحزمة على البطون» واننا نؤيدهم ونقلو لهم ان الاحزمة يجب ان تشد على البطون والكروش المنتفخة وليس على البطون الخاوية، فكما افسدت حكومات ما قبل العهد الديمقراطي اذواقنا وحولتنا من مجتمع منتج الى مجتمع استهلاكي حزين عاجز ومديون، ينتظر المساعدات والقروض، وينتظر الفرج من

صندوق النقد الدولي، فان الواجب يقضي على حكومات العهد الديمقراطي وبالاخص حكماء المال والاقتصاد فيها ان تعيد المجتمع الى بداياته الصحيحة ليصبح مجتمعا منتجا، يأكل مما يزرع ويلبس مما يصنع في وطن متسامح لا تأكل الناس فيه بعضها بعضا، نحميه بعيوننا، وندافع عنه بدمائنا، ونسير به خلف قيادتنا الحكيمة الى بر الامان

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، تفضل دكتور عبدالله العكايلة.

السيد عبدالرؤوف الروابده: لو سمحت معالي الرئيس نقطة نظام.

معالي رئيس المجلس: تفضل استاذ ابو عصام نقطة نظام.

السيد عبدالرؤوف الروابده: معالي الاخ الزميل المحترم هو رئيس اللجنة المالية الذي يدافع عن القرار، فكيف يخطب عن الموازنة؟ قد يختلف مع قرارها وقد يتفق.

معالي رئيس المجلس: لا يوجد ما يمنع.

السيد عبدالرؤوف الروابده: انا لم اكمل يا سيدي لو سمحت، انا قلت ان الكتلة فيها اعضاء اخرون. على الاقل احترام لقرار المجلس، على رؤساء اللجان واعضائها ان لا يتكلمون.

معالي رئيس المجلس: لا يوجد ما يمنع، تفضل دكتور عبدالله.

السيد عبدالرؤوف الروابده: اذاً هذا ينطبق على الكتل الاخرى في المرات القادمة، سيكون من حق اعضاء اللجان ورؤسائها إن تكلموا نيابة عن كتلة ان يتكلموا.

معالي رئيس المجلس: اذا كان باسم كتلة، تفضل دكتور عبدالله.

الدكتور عبدالله العكايلة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدلله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الامين.

معالي الرئيس، حضرات الزملاء المحترمين،

لقد جاء خطاب الموازنة العامة بجدد ملامح مسيرة للانعاش والتصحيح الاقتصادي لفترة سبع سنوات قادمة تعتبر موازنة عام ١٩٩٢ التي بين ايدينا سنة الاساس فيها.

ان معالجة الاختلالات الهيكلية في اقتصادنا الوطني هدف يتمناه ويتبناه كل مواطن واع مدرك لخطورة اوضاعنا الاقتصادية والمالية وما قد يترتب عليها من مخاطر سياسية.

اننا ونحن ندرك خطورة المعضلات الاقتصادية والسياسية التي نواجهها اليوم كضريبة لتنكب منهج الله واقصائه عن مناهجنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والوقوع في القبضة السياسية والاقتصادية لاعداء امتنا العربية والاسلامية لندرك ايضا اننا ندفع ضريبة عبث الكثير من الحكومات المتعاقبة بأمن الوطن واستمرار بقائه، والمغامرة بمستقبل أجياله من خلال تحللها مما أقسمت عليه من إخلاص

للوطن وخدمة للأمة واستخفاف بأمانة المسؤولية يوم ان تسابقت في إطلاق أيديها في الاقتراض الخارجي واغراق الدولة بمديونية مذهلة غير قابلة للسداد مهما تكررت جدولتها وأجلت مواجهة خدمتها.

معالي الرئيس،

حضرات الزملاء المحترمين،

سينصب حديثنا في مناقشة الموازنة على ما يلي:

اولا: برنامج التصحيح الاقتصادي:

ان برامج التصحيح الاقتصادي يفترض ان تكون منهجا مستمرا في السياسة الاقتصادية والمالية للدولة التي لم تكن يوما تعتمد على مواردها الذاتية بل تعتمد موازناتها السنوية الى حد كبير على القروض والمساعدات الخارجية.

لقد جاء برنامج التصحيح بعد احتدام الازمة الاقتصادية لمحاولة معالجة الاختلالات التي افرزتها ولم يأتي سابقا لارهاصاتها او مصاحبا لبداياتها.

ولقد جاء برنامج التصحيح الاقتصادي مفروضا علينا لا رغبة منها ولا نابعا من ارادتنا يوم ان وجدنا انفسنا عاجزين عن خدمة مديونيتنا فهرعنا الى نادي باريس نلتمس اعادة جدولة قروض الدول الدائنة فاحالنا الى صندوق النقد الدولي لنحضر موافقته التي تشترط تقديم برنامج للتكيف والتقشف والتصحيح الاقتصادي الذي يفترض ان يعكس مجهودا وطنيا في تنمية مدخراتنا وزيادة في ايراداتنا المحلية والاعتماد على مواردنا الذاتية وضغط لنفقاتنا الجارية وتقليص لعجز الموازنة وعجز الميزان التجاري وعجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات والتخلي عن سياسة الدعم للسلع الاساسية، وبناء احتياطي من العملات الاجنبية لتمويل المستوردات وخدمة ما يمكن خدمته من المديونية والمحافظة على استقرار سعر صرف الدينار الاردني وتعزيز الثقة به وتخفيض معدلات التضخم وضبط مستوى الاسعار.

اننا مع برنامج التصحيح الاقتصادي لمعالجة الاختلالات في الهيكل الاقتصادي الوطني والذي يفترض ان يكون قد طبقه مبكرا لمعالجة الخلل في بواكيره الاولى حيث يكون بالامكان معالجته.

ان منطلق التصحيح لا بد وان يكون ذاتيا ولقد طالبنا في كلمتنا في جلسة الثقة بهذه الحكومة بان يعقد لبرنامج التصحيح الاقتصادي مؤتمر وطني يشارك فيه الخبراء والمختصون في القطاعين العام والخاص وان ينبثق عن هذا المؤتمر مجلس مختص لمتابعة ادارة برنامج التصحيح وان يظهر هذا البرنامج في اطار متكامل ومبرمج برمجة عملية وان تحدد لتنفيذه الية عملية في صورة رزمة من الاجراءات والبرامج التي تعطي السياسة الاقتصادية والمالية والنقدية مضمونها العملي في خطة التصحيح والانعاش الاقتصادي، وان يتولى كل من القطاعين العام والخاص دوره الواضح المحدد حتى ننهض بمهمة التصحيح منطلقين من رؤيا واضحة وفهم مشترك ووعي كامل وقناعة راسخة، وان يخرج شعبنا بصورة واضحة ومفهومة لطبيعة هذا البرنامج واهدافه لكي

يسهم بالدور الملقى على عاتقه تجاهه عن فهم وعن قناعة وان نخرج من دائرة الاتهام والتشكيك الى مواجهة الواقع والا يبقى برنامج التصحيح قابعا في ذهن وزير المالية بل ينطلق كجهد وطني متخصص ومن قاعدة مشاركة واسعة.

معالي الرئيس،

حضرات الزملاء المحترمين،

لسنا هنا في معرض التلاوم بقدر ما نحن في معرض مواجهة الواقع فنحن نعلم ان اضاءة شمعة خير من سب الظلام.

اننا لن نتحدث عن خطة لسداد المديونية لاننا كما اسلفنا قد بلغنا حدا لا يرتجى معه السداد. ان كل تحركاتنا كما يشير خطاب الموازنة هي في اطار تخفيف مواجهة اعباء خدمة المديونية لا في اطار التفكير في سدادها وذلك من خلال السعي الى اعادة جدولة مديونية الدول الدائنة والتي حتى مع جدولتها نجد انفسنا في ظل اعباء مديونية المؤسسات والصناديق الدولية التي لا تقبل طبيعة ديونها عملية اعادة الجدولة والتي هي فوق امكاناتنا السنوية.

ان عناصر برنامج التصحيح التي اوردها خطاب الموازنة والتي حددت نسب تحقيقها المستهدفة خلال سنوات البرنامج سواء في مجال نمو الناتج المحلي او زيادة نسبة الاستثمار الى الناتج المحلي، أو تخفيض معدلات البطالة او تقلص في عجز الموازنة او ضغط العجز في الميزان التجاري والحساب الجاري لميزان المدفوعات او بناء احتياطي من العملات الاجنبية والمحافظة على استقرار سعر صرف الدينار، او ضبط الائتمان الوطني في حدود لا تقود الى الضغوط التضخمية وتشديد القيود على الاقتراض الحكومي وزيادة فرص الاستثمار في القطاع الخاص وتصويب اوضاع المؤسسات العامة الادارية والمالية والتصدي للبطالة، كل ذلك يحتاج الى آلية عملية تصحب وثيقة الموازنة تبين سلسلة الاجراءات ومجموعة البرامج المرتبطة بالموازنة العامة لعام ١٩٩٢، باعتبارها سنة الاساس، وماذا خصص لك عنصر من عناصر سياسة التصحيح من هذه الاجراءات والبرامج لتحقيق النسبة المستهدفة من ذلك العنصر، الامر الذي افتقدت اليه وثيقة الموازنة التي نحن بصدد مناقشتها.

ثانيا: الادارة المالية

اننا نقدر الجهود التي بذلتها الحكومة في ضبط الانفاق وزيادة الايرادات العامة للعام الماضي بما يقارب (٩٤) مليون مما ادى الى تخفيض عجز الموازنة من ٣٦٦ر٧ مليون دينار الى ٢٦٧ر٧ مليون دينار اي بنسبة ٢٧٪ عما كان مقدراً له ونرجو ان تستمر الحكومة بضبط الانفاق في هذا العام. كما نطالب الحكومة بالتصدي لظاهرة هدر المال العام، او التطاول عليه.

ثالثا: الفعاليات الاساسية للاقتصاد الوطني لعام ١٩٩٢

يشير خطاب الموازنة الى تفاؤل بعودة بدء الانتعاش الاقتصادي في عام ١٩٩٢ ونحن نأمل ان يكون هذا التفاؤل محسوبا وان تضع الحكومة كما سبق واسلفنا اليه عملية تنعكس بصورة رزمة

هكذا من الأصل

من الاجراءات والبرامج التي تحول هذا التفاؤل الى حقيقة ملموسة.

ان نجاح برنامج التصحيح والانتعاش الاقتصادي الذي تعتبر موازنة عام ١٩٩٢ سنة الاساس منه مرهون بعوامل خارجية بالدرجة الاساسية تتلخص في افتراض اعادة الجدولة للاقساط والفوائد المستحقة للاعوام ٩١، ٩٢ والنصف الاول لعام ١٩٩٣ للمرحلة الاولى، كما انه مرهون بعوامل سياسية لم تتضح بعد ابعادها الاقتصادية والمالية التي اعتمدت ارقام الموازنة العامة عليها والتي تتلخص في مدى استعداد المجتمع الدولي لتقديم المساعدات والمنح بدلا من القروض الميسرة من جهة ومدى فتح الاسواق المجاورة للصادرات الاردنية من السلع والخدمات وتسويق العمالية الاردنية.

وبالرغم من نمو الناتج المحلي بمعدل قد يتجاوز ٣٪ كما حدده خطاب الموازنة الا ان هذا النمو لا يشكل نقلة ذات شأن في تنمية مدخراتنا الوطنية.

اما عن التحسن في الميزان التجاري والذي تشير الارقام التي اوردها خطاب الموازنة الى اظهار عجز فيه مقداره ـ ١٢٠٩ مليون دولار مقابل عجز مقداره ١٢٦٢ في عام ١٩٩١، اي بتحسن نسبته ٤ر٢٪، فقد عزي الى ـ انتعاش الطلب على الفوسفات وافتراض الانتعاش الزراعي ليكون كافيا لتلبية احتياجات الاستهلاك المحلي ومتطلبات التصدير وهذا امر مشكوك فيه لتعثر هذا القطاع الهام وعدم الجدية في حل مشكلاته المستعصية.

اما الحساب الجاري لميزان المدفوعات، فتشير الارقام الاولية الى ان هذا الحساب سيظهر عجزا مقداره (٩٥٣) مليون دولار في عام ١٩٩١، بينما يتوقع ان يظهر عجزا مقداره (٦٥٩) مليون دولار في عام ١٩٩٢، اي بتحسن نسبته ٢٣٪. ان ثمة عوامل خارجية تحكم هذا التحسن اهمها المساعدات والمنح الخارجية وحجم حوالات ـ الاردنيين العاملين في الخارج والتي يشير الخطاب الى ان التحسن فيها قد يكون هامشيا، ومدى انتعاش صادراتنا وفتح الاسواق المجاورة لتصدير العمالة الاردنية ومدى انتعاش قطاع السياحة والنقل ومدى التوسع في مستورداتنا وهي عوامل نحسب ان التفاؤل حولها يحتاج الى ان يكون محسوبا.

اما عن عجز الموازنة فان العجز الحقيقي لها هو كامل الاقتراض وهو (٢٧٨) مليون دينار وليس العجز الظاهري المقدر بمبلغ (١٠٧) مليون دينار وعلى ذلك فان نسبة العجز في هذه الموازنة الى مجمل الناتج المحلي، قدرت ب ١٤٪ مقابل عجز قدرت نسبته ١٨٪ في موازنة العام الماضي وهو اتجاه ايجابي نسبيا.

رابعا: المرتكزات والتوجهات الرئيسية لموازنة عام ١٩٩٢

اننا نود ان نؤكد في هذا المجال ابتداءا ان السمة العامة للموازنة قد راعت وبالحدود النسبية التوزيع العادل للموارد على مختلف القطاعات ضمن الموارد المتاحة والتحديات السياسية والاقتصادية التي حكمت ارقام الموازنة ونستطيع القول ان قطاعات التربية والتعليم والصحة والمياه ودعم مستويات ذوي الدخول المتدنية قد اخذت اهتماما واضحا في وثيقة

الموازنة.

الا اننا نود ان نبرز في هذا المجال مجموعة الملاحظات التالية:

١ ـ لم نجد ترجمة في ارقام الموازنة لتوجه دعم القوات المسلحة فان ما خصص لها في الموازنة لم يزد عما رصد لها في العام الماضي، الامر الذي يخالف توجهات مجلسكم الكريم باستمرار دعم القوات المسلحة ورفدها بالطاقات الشبابية المتدفقة حيوية وحماسا للدفاع عن الوطن وتحرير ما اغتصب من ارضه اننا نرجو الا يكون هذا مؤشرا للاستجابة لضغط سياسي او انسجاما مع سراب الحلول السلمية. او مطلبا من مطالب صندوق النقد الدولي.

٢ ـ مستوى ذوي الدخول المتدنية ومعالجة الفقر، بالرغم من تقديرنا للتوجه الواضح في الموازنة للتعامل مع مستوى الدخول المتدنية والذي انعكس في زيادة المرتبات بمبلغ ٤٥ مليون دينار، واستمرار دعم المواد الغذائية الاساسية ورصد ٨ ملايين لصندوق المعونة الوطنية الا اننا نرى ان زيادة المرتبات كانت زيادة رمزية لا قيمة لها امام تآكل الدخول التي لم يطرأ عليها زيادة منذ عدة سنوات واستمرار زيادة مستوى تكاليف المعيشة الامر الذي افقد الدخل الشهري للموظف قدرته الشرائية على توفير احتياجات اسرته الشهرية.

كما لاحظنا تقلص رقم الدعم المخصص للسلع الاساسية وهو امر يشير الى رفع الدعم عن بعض السلع المدعومة التي علمنا مؤخرا برفع الدعم عنها وهي سلعة الذرة التي يشكل دعمها رافداً مهما لقطاع مربي الاغنام والدواجن الامر الذي سينعكس على ارتفاع كلفة الانتاج فيها وعلى ارتفاع اسعار منتجاتها على المستهلك.

اما عن الفقر فان التعامل معه يحتاج الى جهد وطني وحكومي اكبر بكثير مما هو مكرس له وما هو مرصود له في وثيقة الموازنة، وفي هذا المجال فاننا ندعو الحكومة الى دراسة توحيد الصناديق التي تتعامل مع مشكلة الفقر وتطوير مواردها، كما ندعو الى اصدار تشريع قانون الزكاة ليكون رافداً رئيساً في معالجة مشكلة الفقر.

اما عن صندوق المعونة الوطنية فاننا نوافق اللجنة المالية فيما ذهبت اليه حول تطوير عمل الصندوق ورفده بالكوادر اللازمة لعمله والا يبقى عمله قائما على الاعتماد على جهود موظفي مكاتب التنمية التابعين لجهاز الوزارة لا لادارة الصندوق.

٣ ـ القطاع الزراعي

اننا نعتقد ان التعامل مع مشكلة مديونية المزارعين لم تحظ بالاهتمام الحكومي الجاد الذي يرقى الى مستوى الخطورة التي لحقت بهذا القطاع الذي يفترض ان يكون في طليعة القطاعات الانتاجية في الاقتصاد الوطني.

ان خطورة انهيار هذا القطاع تفوق

خطورة انهيار اي مصرف من المصارف التي تحركت الحكومات دون مطالبة او الحاح من مجلس النواب الى تصويب اوضاعها وسداد مديونيتها، وكما ورد في تقرير اللجنة المالية فان كامل مديونية هذا القطاع لا تشكل سدس المبلغ الذي دفعته الخزينة عن بنك البتراء.

من هنا فاننا نتفق مع ما ذهبت اليه اللجنة المالية حول معالجة مديونية هذا القطاع ونرجو المجلس الكريم ان يطلب الى الحكومة بالالتزام بما ذهبت اليه اللجنة المالية في المجال.

٤ ـ قطاع البلديات:

اننا اذ نؤكد على ضرورة دعم هذا القطاع دعما حقيقيا في مساعدته في تقديم الخدمات للمواطنين نود ان نؤكد ايضا على رفع مخصصات رؤساء البلديات الذين يحسبهم الجاهل اغنياء من التعفف.

خامسا: تحليل ارقام الموازنة

ان نظرة تحليلية لارقام الموازنة تفيد ما يلي:-

١ ـ لقد مول المواطن الاردني ٩٤٪ من النفقات الجارية للدولة وهو اتجاه ايجابي باتجاه مبدأ خزانة الدولة جيب رعاياها

٢ ـ وقد مول المواطن ٦١٪ من مجمل الانفاق العام للدولة.

٣ ـ شكلت التمويل الخارجي ٣٧٪ من مجمل الانفاق العام للدولة وهو اتجاه سلبي وان كان نسبيا افضل مما كان عليه في اعوام سابقة

٤ ـ ان ما يقارب من ٤/١ الانفاق العام في الموازنة قد وجه لسداد اقساط الديون الخارجية والداخلية وفوائدها. وان هذه النسبة نسبة مرتفعة كما ان خدمة الدين الخارجي كما ورد في تقرير اللجنة المالية قد تجاوزت الحدود الامنة بدرجات كبيرة حيث بلغت ٣٧٫٥٪.

٥ ـ ان ما يقارب ربع الانفاق العام للموازنة قد وجه للانفاق الرأسمالي حيث رصد ما يقارب من ٣٣٠ مليون دينار والذي شكل نسبة ١٢٪ من مجمل الناتج المحلي وهي نسبة مرتفعة في المعايير الدولية وفي الاتجاه الصحيح.

غير ان الحديث عن الانفاق الرأسمالي يقودنا الى ضرورة ترتيب اولويات الانفاق الرأسمالي والتوجه نحو التركيز على المشاريع الانمائية الانتاجية خصوصا في المحافظات ذات الحظ الادنى من الدخول وذات النسبة الاعلى من البطالة المتفشية كمحافظات معان الطفيلة الكرك، المفرق، والية مادبا الاغوار واقضية البادية.

٦ ـ ان ما يقارب ٥٠٪ من مجمل الانفاق قد وجه للانفاق الجاري للجهازين المدني والعسكري وهي نسبة مرتفعة ولكنها جائت ترجمة واقعية لمواجهة ضغط البطالة زيادة فاتورة التقاعد.

٧ ـ مما تقدم نجد ان النفقات الرأسمالية وخدمة مديونيتها تشكل ٤٧٪ من مجمل الانفاق بينما تشكل النفقات الجارية والنفقات الاخرى ٥٣٪ وهو توازن مقبول في تقديرنا، مما تقدم نجد ان المواطن قد اسهم اسهاما كبيرا في تمويل الموازنة الامر الذي لا يحتمل معه اية اعباء ضريبية او رسوم اضافية جديدة، وقد فاجأتنا الحكومة بارهاق المواطن بقرارين جديدين: قرار رفع الدعم عن سلعة الذرة، وقرار رفع رسوم انتاج مادة الحديد بمبلغ (١٥) دينارا جديدة للطن الواحد.

واننا نطالب الحكومة من خلال مجلسكم الكريم اعادة النظر في هذين القرارين ودراسة اثرهما على القطاعين المعنيين وعلى المستهلك جنبا الى جنب

معالي الرئيس، حضرات الزملاء المحترمين

اننا اذ نؤيد ما ذهبت اليه اللجنة المالية في تقريرها حول السياسات نصا وروحا، كما نؤيد توصياتها فيما يخص تنظيم الموازنة وشمولها لنود ان نبين بانصاف ان مشروع قانون الموازنة العامة قد جاء معقولا ومقبولا واذ بقتضى الانصاف ان نشكر الحكومة على الجهود التي بذلت في اعداد وثيقة الموازنة على النحو الذي ذكرنا لنتمنى ان تواصل جهودها الجادة في ضبط الانفاق ورفع كفاءة زيادة الايرادات دون ترتيب اعباء ضريبة او رسوم اضافية جديدة على المواطن.

والخلاصة اننا نرى ان الايرادات فيها متفائلة لكننا نرجو ان تكون محسوبة وان والنفقات فيها مبررة لكننا نرجو ان تكون مرشدة.

«والذين اذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما» (صدق الله العظيم).

وفي الختام

ومهما قيل حول برامج التصحيح الاقتصادي، ومهما بلغت البراعة في الشمول والتوازن في توزيع الموارد على مختلف القطاعات، يبقى الانسان هو الاساس، هو اداة التصحيح ومحور التنمية، وغايتها فان لم يكن صالحا فلن يكون مصلحا.

وتبقى الادارة العامة هي اداة التنفيذ للسياسات والتوجهات والبرامج فما لم يتم التصحيح والاصلاح في مسيرة الانسان ومسيرة الادارة فان كل الجهود تذهب طاقات مهدورة ونشاطات موهومة من هنا فاننا نطالب الحكومة باصلاح منهجها مع الله اولا حتى يصلح المواطن في ظل سياستها، كما ونطالبها باصلاح اداري جذري وشامل وتطوير حقيقي لمستوى الاداء في مختلف اجهزة لادارة وان نتقي الله بقسم الاخلاص للوطن وخدمة الامة الذي قطعته على نفسها بالا نعهد بمواقع المسؤولية الا لمن كانوا لها اهلا.

تصديقا لقوله تعالى:

«ان خير من استأجرت القوي الامين»

وتذكير بقوله صلى الله عليه وسلم:

لا يشم رائحة الجنة، قيل من يا رسول الله قال من ولي رجلا وهو يعلم ان في الناس خيرا منه».

«ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب».

(صدق الله العظيم)

معالي الرئيس، لقد كلفني اخواني كتلة نواب الحركة الاسلامية «الاخوان المسلمون» بالقاء هذه الكلمة نيابة عنهم والا لما كنت على هذه المنصة، وهذا كان جوابي على معالي الاستاذ عبدالرؤوف الروابده، وشكرا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله شكرا لكم، ارجو ان اشير هنا الى ما تم البحث فيه من تقديم كلمات ممثلي الكتل وقد اعطوا الاولوية للحديث.

كما اشير الى انه كان هناك توجه في الجلسة الاخيرة ان تكون المطالب باسم الدوائر الانتخابية والمحافظات مكتوبة وتقدم للامانة العامة.

وأشكر الاخوة نواب الدوائر التالية الذين قدموا للامانة العامة مطالب مكتوبة، واطلب من الامانة العامة تسجيلها في محاضر الجلسات وتوزيعها على جميع وسائل الاعلام.

اولا: نواب الدائرة الثانية، ثانيا نواب محافظة البلقاء، ثالثا نواب البادية الشمالية، رابعا نواب لواء عجلون، ونواب محافظة معان والزرقاء والكرك.

وارجو من الاخوة الذين تقدموا بطلبات ان تقدم مكتوبة الى الامانة العامة، وكما قلت تسجل جميعا في محاضر الجلسات وتوزع على وسائل الاعلام فقط لاختصار الوقت.

الامانة العامة تستلم الكلمات المكتوبة والتي فيها مطالب الدوائر المختلفة، النائب السيد عطا الشهوان.

السيد عطا الشهوان:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمدلله والصلاة والسلام على رسول الله.

معالي الرئيس، الاخوة النواب المحترمين مع التزامي بكلمة الكتلة الدستورية.

احييكم تحية عاطرة بالمحبة لهذا الوطن الغالي الذي ما كان ليبقى ينعم بالامن والامان لولا تضحيات ابنائه الشرفاء مستلهمين ذلك من قيادتهم الهاشمية الحكيمة في جميع المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والتي عرفناها بانها دوما تتوخى خدمة البلاد والعباد، ولا يخفى على احد منكم ما تمر به البلاد من ضائقة اقتصادية واثارها السلبية ولكنها وباذن الله وبارادة جلالة الحسين وشعبه الوفي لم ولن تهز ايماننا بواجباتنا نحو امتنا العربية والاسلامية وان بعض من اسباب هذه الضائقة تحمل بلدنا مسؤولياته التاريخية والوطنية والقومية لان قدره شاء ان يكون واجهة الدفاع عن ديار العرب والمسلمين وقلعة صمود ورباط في وجه الصهيونية العالمية واطماعها التوسعية في الوطن العربي حيث ترتب على ذلك نفقات تسليح وخدمات للبنية التحتية وجميعها ضرورات وطنية وقومية لا تحمل التأجيل واستندت الى وعود نثق بها من اخوتنا العرب لتغطيتها والنتجية اصبحت كما تعلمونها هذا بالاضافة الى إعباء مساهمة الاردن في ارسال العديد من خيرة شبابه للاقطار العربية كالمدربين والمستشارين الذين اعانوا اخوتهم في سد احتياجاتهم العسكرية وبالمقابل دون ترك فراغ في الجبهة الامامية المواجهة للعدو الصهيوني والاخرى كانت بسبب مواقفنا الوطنية

الصادقة قيادة وشعبا مع امتنا العربية واذا كان من حقنا ان نسألهم عونا في الماضي والحاضر فاننا لا نرجوه منة او ارتزاقا فجباهنا لن تنحني الا الى الله سبحانه وتعالى.

معالي الرئيس.. الاخوة النواب المحترمين،

انه لمن المؤسف ان يكون الوفاء للاردن بنكران الجميل نتيجة لحرب الخليج التي اجتزناها مرفوعين الهامة موفورين الكرامة من خلال تلاحمنا مع قيادتنا الهاشمية الشجاعة، وصلابة مواقفنا الوطنية ووضوحها وما تبعها من تحديات اقتصادية وسياسية كبيرة، واذا كانت هذه الحرب بسلبياتها التي نعرفها جميعا قد كشفت عن القدرة المالية للدولة العربية الشقيقة في الاغراق على اهداف لا تساعد على وحدة الصف العربي فان من الاولى والاجدر ان يعلم الاشقاء العرب ان اهداف الاردن في الدفاع عن امته اقرب الى مصالح الشعوب العربية منه الى اي شيء اخر، سائلا الله ان يهدي امتنا العربية الى تجاوز ازمة الشقاق والنفاق وان ينظروا الى الاردن القلعة الصامدة في وجه التحديات نظرة فيها تقييم لمواقفه الوطنية التي تعتز بها وتعتز بها شعوب الامة العربية والعالم ايضا وبهذه المناسبة لا اسأل اخوتي في كافة الاقطار العربية الشقيقة شعوبا وقيادات الا لحظة مراجعة مع النفس ليعرفوا اين كان يقف الاردن عندما كانوا بحاجة الى المواقف القومية والوطنية الناصعة او كانوا بحاجة الى مستشار ومرشد يحمل في قلبه كل المحبة والمودة والوفاء الى اخوته ويدفع الثمن من دم ابنائه.

اضافة الى ما قدمه من علم ومعرفة وخبرة في كافة المجالات وعلى وجه التخصيص المجال العسكري الذي كما اشرت بانه كان سببا رئيسا في تحمل ابنائه عبىء المديونية التي تسبب الان في حرمانه من تطوير نفسه وتنفيذ برامجه للوفاء بالخدمات الاساسية الضرورية لابنائه.

معالي الرئيس.. الاخوة النواب المحترمين

ان مفهومي للوطنية هو ربطها بالاعمال التي تقوم بها خدمة لوطننا وامتنا في اطار تقوية الامة في الداخل من اجل ردع الشر الاتي لها من الخارج. لذا فاول الاهداف التي لا يختلف عليها اثنان من المؤمنين بالله والحريصين على مصلحة الوطن وامته معرفة كل واحد لما عليه وما له من حق وواجب ومن يتجاوز حده فقد اساء لنفسه ولغيره فاتقان كل مواطن لعمله برقابة من ضميره سيكون عونا للقيادة في مسعاها ويشكل قاعدة صلبة تستند اليها القيادة في مواقفها وبخلاف ذلك سيكون منفذا للطامعين في الوطن والامة محذرا نفسي واياكم من انتهاج سبل لا تخدم الامة ولا ترفع من شأن الوطن لا سمح الله لذا ادعو الله سبحانه وتعالى ان نتعامل مع الاحداث والمستجدات تعامل المؤمن بحقه وحق امته في الحياة العزيزة الكريمة ونجابه الشر والطاغوت بمواقف مؤمنة وبشجاعة الرجال.

معالي الرئيس

الاخوة النواب المحترمين

من ايماني بالله والوطن وقيادته الحكيمة، ارى ان الانسجام التام بين السلطتين التشريعية

والتنفيلدية دون مزاودة على بعضهما البعض سيعزز مسيرة التعاون لبناء الاردن الحديث وتحقق طموحاتنا القومية والوطنية، سيما وان شخص رئيس الحكومة الذي بنيت رأيي فيه على اساس من المعرفة المتراكمة لديَّ عنه ـ فقد عرفته مواطنا هاشميا منتميا وضابطا شجاعا وقائدا للقوات المسلحة قديرا ذا بصيرة نافذة وشخصية وقورة تعمل لخير الوطن ورفعة الامة تأتمر بوفاء بجلالة الحسين المعظم.

معالي الرئيس

الاخوة النواب المحترمين

مع التزامي بتواصي اللجنة المالية لمشروع قانون الموازنة العامة وكلمة الكتلة الدستورية للسنة المالية ١٩٩٢ الا انني ارى ان الموازنة العامة للدولة لا تزال تركز على مشاريع خدمات البنية التحتية التي اغرقت في الانفاق عليها في السنوات الماضية وكان من الاجدر ان يتم التركيز على تخصيص الموارد اللازمة لتوسيع قاعدة الانتاج الحقيقي في كافة المجالات الزراعية والصناعية والمشاريع الاقتصادية الصغيرة في المحافظات ولالوية والاقضية لنخلق فرص عمل حقيقية للمواطنين، وحبذا لو اتبعت سياسة التقشف وشد الاحزمة على البطون ولكن بما ان الموازنة العامة ركزت على مشاريع خدمات البنية التحتية ارى ضرورة تحقيق وتوخي العدالة في توزيع الخدمات لتشمل كافة المناطق في المملكة وخاصة قضاء ناعور الذي يكاد ان يكون محروما منها.

القوات المسلحة

انطلاقا من الوعي العميق باهمية وضرورة دعم القوات المسلحة التي هي مكمن فخرنا واعتزازنا الابية كما عرفناها دوما فانني اطالب بدعم موصول للقوات المسلحة تسليحا واعدادا وتوفير العيش الكريم لمنتسبيها عاملين ومتقاعدين وذلك بزيادة رواتبهم ودعم مؤسسة الاسكان والمؤسسة الاستهلاكية العسكرية حتى ينالوا التكريم اللائق بهم وينصرفوا الى مسؤولياتهم باطمئنان.

الاجهزة الامنية: اما اجهزتنا الامنية التي لم تفتأ بحرصها الدائم وسهرها الدؤوب على توفير الامن والاستقرار لكل مواطن وتأمين ما يحتاجه من راحة بال وهدوء وطمأنينة، غاية غايتها ومسعاها الاول والاخير امن الوطن فلها مني كل الشكر والتقدير طالبا دعمها الدائم لكي تستمر في عطائها الخير لهذا الوطن لينعم ابناؤه بالامن والحرية والاستقرار

الزراعة

انني ارى ان دعمها يعزز الامن الوطني ويدعم حرية القرار وان الحكومة مطالبة بايجاد السبل الكفيلة بالنهوض بهذا القطاع وخاصة في مجال الحصاد المائي للاستفادة اكبر ما يمكن من المصادر المائية المتاحة واحياء الارض الموات ضمن خطة زراعية هادفة وبناءة لتطوير المجتمعات التي تعمل بالزراعة وتربية الماشية لما يكفل لها العيش الكريم والاستقرار، وزيادة رأس مال مؤسسة الاقراض الزراعي لتحقق اكبر ما يمكن من الخدمة للمزارعين وكذلك الغاء الفوائد المستحقة على مديونية المزارعين.

معالي الرئيس

الاخوة النواب المحترمين

التقسيمات الادارية

لا شك في ان تعزيز اللامركزية لابد وان يساهم في دفع عملية التنمية وذلك بتجاوز القرارات المركزية ومراحلها البيروقراطية وثقة منا بقدرة مؤسسات الحكم المحلي على تلقي هذه النقلة ولمواجهة حاجات المواطن ضمن وحدات ادارية تنموية تقدم له الخدمات باقل قدر من العنت وتهيء له فرصة المساهمة في تنمية منطقته واستقراره فيها ولمنحه فرصة الكشف عن قدراته ومواهبه بما يغني المسيرة الخيرة فانني اطالب بضرورة اعادة النظر بالتقسيمات الادارية بحيث تصبح كل وحدة ادارية وحدة تنموية لها موازنتها المستقلة مقتصرة على ثلاثة نماذج هي المحافظة ـ اللواء ـ القضاء وبهذه المناسبة ارى ضرورة رفع قضاء ناعور الى مستوى لواء، علما بانه مطلب مكرر للحكومات المتعاقبة.

قانون الاحزاب: انني اتطلع لقانون احزاب جديد متطور يضع قاعدة متينة لمسيرة الديمقراطية بيد انني وانا استحضر حقبة الخمسينات والتجربة الحزبية التي صاحبتها مرارات وتداعيات وجدانية اليمة، اجدني هنا مضطرا لان احذروأطالب بان تحكم الحلقات وتضبط الامور بما يضمن بقاء المسيرة الديمقراطية متدفقة الى الامام وبلا نكسات.

قانون الانتخابات: مما لاشك فيه ان الديمقراطية منهج حياة وعقيدة فكرية وفي مسائلها اجتهادات ومن ذلك كيفية انتخاب الشعب لممثليه واني هنا انادي بضرورة تعديل قانون الانتخاب، بحيث يكفل لكل مواطن صوتا واحدا يمنحه للمرشح الذي يرى فيه الجدارة ويكون اختيارا دقيقاً، عندما يستطيع القول بان هذا النائب او ذاك هو ممثلي لا ان نوقعه في حيرة القوائم ويأتي اختياره غير دقيق ويأسف على ذلك ويقول كان اختيارا بالجملة ولم نمحص الامر.

معالي الرئيس.. الاخوة النواب المحترمين

انني ولمعرفتي التامة بان سيادة رئيس الوزراء يعرف تمام المعرفة متطلبات خدمات البنية التحتية للدائرة الانتخابية الخامسة وخاصة قضاء ناعور فانني اترك ذلك لسيادته ولحسه العادل ليحقق ما يراه مناسبا وفق اولوية منطقية كما عهدت ذلك فيه.

متمنيا لسيادته ولحكومته الرشيدة كل التوفيق لخدمة هذا البلد في ظل مولانا جلالة الحسين المعظم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته.

ارجو ان اؤكد ان بعض الاخوة الذين وقعوا مع اخوانهم في المحافظات يطالبون الان في رسائل في ان تقدم الكلمات والتي هي على شكل مطالب الى الامانة العامة لكي يصار الى توزيعها على الاعلام وحفظها في سجلات المجلس، وارجو ان تقدم بقية الطلبيات مكتوبة واخوان يطالبون بالمساواة بين الدوائر استاذ ابوعصام، اذا سمح لي الاخوان، الاخوان ايضا الزملاء يطالبون بالمساواة بين المحافظات